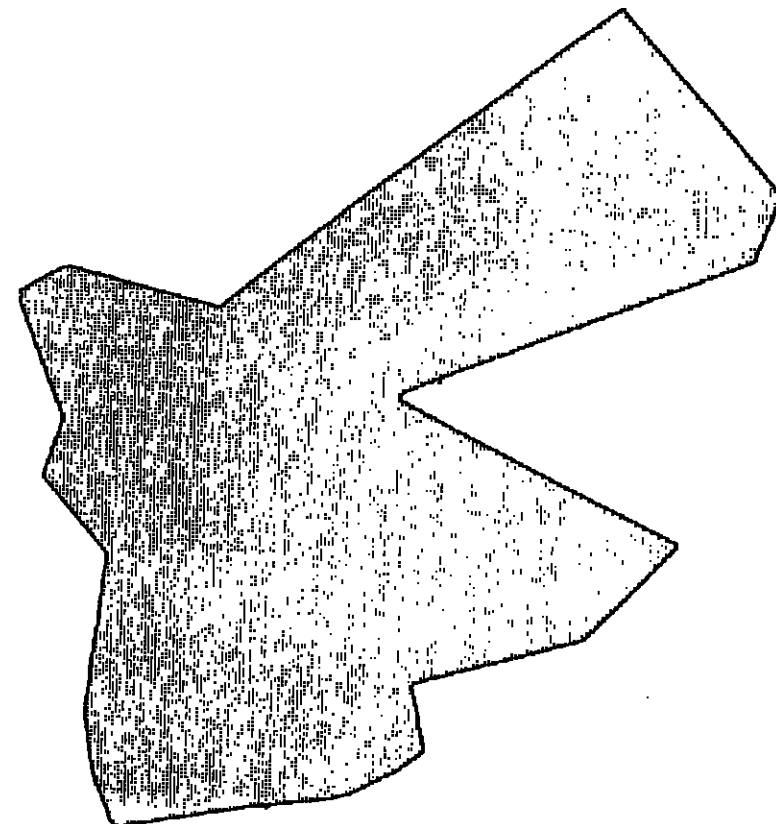


مكة من الأصل



عمان: الأحد ٢٦ ذو القعدة سنة ١٤٢٧ هـ. الموافق ١٧ كانون الأول سنة ٢٠٠٦ م

رقم العدد: ٤٧٩٨

تصدر عن رئاسة الوزراء مديرية الجريدة الرسمية
الموقع على شبكة الانترنت : [www. Pm. gov. jo](http://www.Pm.gov.jo)

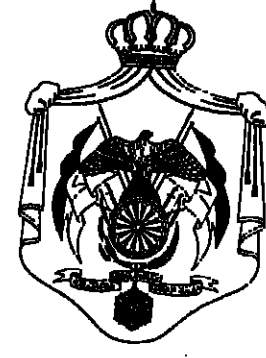
الاشتراك السنوي

داخل المملكة : ٣٠ ديناراً اردنياً

خارج المملكة : ٧٠ ديناراً اردنياً

ثمن النسخة الواحدة - دينار اردني

طبع في المطابع العسكرية ***** البيع والتوزيع - وزارة المالية - الجريدة الرسمية ص.ب ٨٥



الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

تصدر عن رئاسة الوزراء / مديرية الجريدة الرسمية

الموقع على شبكة الانترنت : [www. Pm. gov .jo](http://www.Pm.gov.jo)

فهرس العدد ٤٧٩٨ **** الصادر بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/١٧

رقم الصفحة	المحتويات
٤٧١٥	* نظام رقم (٦٨) لسنة ٢٠٠٦ - نظام ملحق لنظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية رقم (٦٣) لسنة ٢٠٠٦
٤٧١٨	* نظام رقم (٦٩) لسنة ٢٠٠٦ - نظام موظفي الجمارك الأردنية
٤٧٥٤	* اتفاقية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الهيلينية حول التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات
٤٧٦٥	* إضافة مادة إلى اتفاق النقل الجوي الموقع بين المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية
٤٧٦٦	* تعليمات رقم (١١) لسنة ٢٠٠٦ - تعليمات معدلة لتعليمات أجور العاملين في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة رقم (٨) لعام ٢٠٠٦
٤٧٧٠	* تعليمات النقص المسموح به للبضائع والمواد المنقولة على الطرق
٤٧٧٢	* تعليمات رقم (٦) لسنة ٢٠٠٦ - تعليمات المكافآت المالية للعاملين في دور القرآن الكريم
٤٧٧٥	* تقرير عن تخصية الشركة الأردنية لتسويق وتصنيع المنتوجات الزراعية (أميكو)

...بمع

محكمة العدل

هكذا في الأصل

رقم الصفحة	المحتويات
٤٨٣٧	الأوسمة
٤٨٤٥	وكالات الوزراء
٤٨٤٧	التمثيل الدبلوماسي
٤٨٤٧	الموظفون
٤٨٥٤	الجنسية الأردنية
٤٨٥٥	الانتماءات
٤٨٥٨	الشؤون البلدية
٤٩٤٧	المواصفات القياسية
٤٩٥١	الإعانات
٤٩٥٣	المطالبات
٤٩٧١	المحاكم

المادة (٢) :- يعدل جدول الوظائف الملحق بالنظام الاصيلي وفقا لما هو مبين في الجدول المرفق بهذا النظام ويعتبر جزء منه .

٢٠٠٦/١١/١٤

عبد الله الثاني ابن الحسين

وزير الداخلية عبد الغافر	نائب رئيس الوزراء وزير المالية الدكتور زياد فريز	رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور معروف البخيت
وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس عزمي خريسات	وزير العدل الدكتور عبد الشخانية	وزير الأشغال العامة والإسكان ووزير الخارجية ووزير الشؤون البلدية بالوكالة المهندس حسني أبو غيدا
وزير البيئة المهندس خالد الإيراني	وزير التخطيط والتعاون الدولي سهير العلي	وزير النقل سعود نصيرات
وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية عبد الفتاح صلاح	وزير تطوير القطاع العام ووزير الصناعة والتجارة بالوكالة سالم الخزاعلة	وزير العمل باسم السالم
وزير الثقافة ووزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي بالوكالة الدكتور عادل الطوبسي	وزير الزراعة الدكتور عاكف الزعبي	وزير المياه والري المهندس محمد ظافر العالم
وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عمر الكردي	وزير السباحة والآثار منير نصار	وزير التنمية السياسية ووزير الشؤون البرلمانية الدكتور صبري أريبات

جدول تشكيلات الوظائف

المحلل : 1/43 - وزارة المالية / دائرة الجمارك
البرنامج : د - الترفيق الجمركي

الوظائف	العدد 2006	العدد 2006	العدد 2006	الوظائف
103 - الوظائف بعقود				
45 - مأمور جمرك	250	-	200	أحداث (250) وظيفة شاملة كافة العلاوات
45 - مأمور جمرك	146	-	250	أحداث (146) وظيفة شاملة كافة العلاوات
	396	-		

محكمة العدل

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى المادتين (٣١) و (١٢٠) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/٣
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٦٩) لسنة ٢٠٠٦

نظام موظفي الجمارك الأردنية

صادر بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

والفقرة (ب) من المادة (١٧٤) من قانون الجمارك رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام موظفي الجمارك الأردنية لسنة ٢٠٠٦)، ويعمل به اعتباراً من ٢٠٠٧/١/١.

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها أدناه، ما لم تدل القرينة على غير ذلك:-

الدائرة	: الجمارك الأردنية .
الوزير	: وزير المالية .
المدير العام	: مدير عام الدائرة .
المدير	: مدير أي مديرية أو مركز جمركي أو وحدة إدارية بمرتبة مديرية في الدائرة .
اللجنة	: لجنة شؤون الموظفين المشكلة بمقتضى أحكام هذا النظام .
الوظيفة	: مجموعة المهام والواجبات التي توكلها الدائرة إلى الموظف للقيام بها بمقتضى أحكام هذا النظام وما يتعلق بتلك المهام من صلاحيات وما يترتب عليها من مسؤوليات .

الوصف الوظيفي	: واجبات الوظيفة ومهامها والحد الأدنى من المؤهلات العلمية والخبرات العملية والمهارات اللازمة لأشغالها .
الموظف	: الشخص المعين بقرار من المرجع المختص في وظيفة مدرجة في جدول تشكيلات الوظائف في الدائرة وفقاً لأحكام هذا النظام .
ضابط جمارك	: الموظف الحائز على رتبة ملازم جمارك فما فوق .
ضابط صف جمارك	: الموظف الحائز على رتبة شرطي جمارك ولغاية وكيل أول جمارك .
الفئة	: مجموعة من الوظائف ذات درجات ورتب ورواتب ومواصفات ومسؤوليات محددة بمقتضى أحكام هذا النظام .
الراتب	: الراتب الأساسي الشهري الذي يستحقه الموظف ويتقاضاه مقابل قيامه بمهام الوظيفة التي يشغلها وفق أحكام هذا النظام ولا يشمل ذلك أي علاوة أو مكافأة أو مخصصات من أي نوع كانت .
البعثة	: إيفاد الموظف للدراسة في مؤسسة تعليمية معترف بها للحصول على مؤهل علمي على حساب الدائرة أو أي جهة أخرى وممولة بالكامل من أي منها مدة متصلة تزيد على ثمانية أشهر سواء كانت داخل المملكة أو خارجها .
الدورة	: إيفاد الموظف للتدريب بغرض إكسابه معرفة علمية أو مهارة عملية أو كليتهما معاً لمدة لا تقل عن شهر واحد ولا تزيد على ثمانية أشهر سواء كانت داخل المملكة أو خارجها .
المهمة	: إيفاد الموظف في مهمة رسمية أو علمية أو لحضور مؤتمر أو ندوة أو حلقة دراسية أو برنامج تدريبي أو لقاء علمي أو للقيام بزيارة أو جولة استطلاعية أو ما هو مماثل لأي منها لمدة لا تزيد على شهر واحد سواء كانت داخل المملكة أو خارجها .

محكمة العدل

الموفد : الموظف الذي يوفد في بعثة أو دورة أو مهمة وفقاً لأحكام هذا النظام .

المادة ٣- يتولى إدارة الدائرة مدير عام يعين بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير على أن يقترن القرار بالارادة الملكية السامية ، ويحمل رتبة لواء جمارك ، ويتقاضى الراتب والملاوات المخصصة لموظفي الفئة العليا / المجموعة الثانية وفقاً لأحكام نظام الخدمة المدنية المعمول به ، ويكون مسؤولاً عن إدارة الدائرة بمختلف مديرياتها ومراكزها ووحداتها وأقسامها وكل ما يتعلق بتنظيمها وتدريبها وتسليحها وتجهيزها والإشراف على إيراداتها ونفقاتها.

المادة ٤- أ- تسري أحكام هذا النظام على من يعين في وظيفة من الوظائف المنصوص عليها في جدول تشكيلات الوظائف للدائرة أو كان يشغلها عند صدوره.
ب- تسري أحكام هذا النظام على الموظفين يعقود بالقدر الذي لا يتعارض مع الشروط الواردة في عقود إستخدامهم.

المادة ٥- تكون الرتب النظامية في الدائرة على النحو التالي :-
أ- ضباط الجمارك وهم :-

لواء جمارك، عميد جمارك، عقيد جمارك، مقدم جمارك، رائد جمارك، نقيب جمارك، ملازم أول جمارك، ملازم جمارك.
ب- ضباط صف الجمارك وهم :-
وكيل أول جمارك، وكيل جمارك، رقيب أول جمارك، رقيب جمارك، عريف جمارك، شرطي أول جمارك، شرطي جمارك .

المادة ٦- أ- تشكل في الدائرة بقرار من الوزير بناء على تنسيب المدير العام لجنة تسمى (لجنة شؤون الموظفين) برئاسة أحد كبار ضباط الجمارك ، وعضوية أربعة ضباط جمارك لا تقل رتبهم عن رائد جمارك .

ب- تتولى اللجنة التوصية للمدير العام بما يلي :-

- ١- تعيين الموظفين ونقلهم وترفيعهم وتعديل أوضاعهم وإعارتهم وإنتدابهم وتكليفهم وإنهاء خدماتهم وفقاً لأحكام هذا النظام.
- ٢- أسس تقييم أداء الموظفين.
- ٣- استخدام عمال بالأجرة اليومية .
- ٤- إقرار دليل سلوك الموظفين وأخلاقيات الوظيفة.
- ٥- أي مهام أخرى تتعلق بالموظفين بحيلها المدير العام إليها أو ورد عليها نص في هذا النظام.

ج- تعقد اللجنة اجتماعاتها برئاسة المدير العام في الحالات التي تتطلب رفع توصيات إلى الوزير .

المادة ٧- أ- تجتمع اللجنة كلما دعت الحاجة بدعوة من رئيسها أو نائبه عند غيابه ويتكون النصاب القانوني لاجتماعاتها بحضور ما لا يقل عن أربعة من أعضائها على أن يكون الرئيس أو نائبه من بينهم ، وتتخذ توصياتها بأكثرية اصوات أعضائها على الأقل ، وعلى العضو المخالف أن يبين مخالفته وأسبابها خطياً .

ب- يسمي المدير العام أحد موظفي الدائرة أميناً لسر اللجنة يتولى إعداد جداول اجتماعاتها وتدوين محاضر جلساتها وتوصياتها ومتابعة تنفيذها وحفظ الوثائق والسجلات والمراسلات الخاصة بها.

ج- إذا عرضت على اللجنة مسألة تتعلق بأحد أعضائها وجب عليه أن ينسحب منها عند النظر فيها ، وتعتبر مداولات اللجنة وتوصياتها سرية ولا يجوز بأي حال إعلان أي منها إلا بعد التصديق عليها من الجهات المختصة ونشرها .

المادة ٨- تقسم الوظائف في الدائرة إلى ما يلي :-
أ- الوظائف القيادية:

وتشمل وظيفة مدير فما فوق حسب نظام تنظيم وإدارة دائرة الجمارك ، وتكون مهام شاغلي هذه الوظائف الإشراف على وضع الأهداف العامة للدائرة وتنفيذها ومراجعتها وتقييمها ، ولا يعين في هذه الوظائف أو يرقى إليها إلا من كان يحمل

مكتبة الجمارك

الدرجة الجامعية الأولى على الأقل وتوافرت فيه المتطلبات اللازمة لاشغال أي وظيفة منها و المبينة في الوصف الوظيفي المعتمد من الدائرة.

ب- الوظائف الإشرافية:

وتشمل وظيفة رئيس قسم ولغاية مساعد مدير حسب نظام تنظيم وإدارة دائرة الجمارك، وتكون مهام شاغلي هذه الوظائف الإشراف على تنفيذ المهام والأنشطة المنوطة بالوحدات الإدارية التي يشرفون عليها وتقييم أداء العاملين فيها ، ولا يعين في هذه الوظائف أو يرقى إليها إلا من كان يحمل الدرجة الجامعية الأولى على الأقل وتوافرت فيه المتطلبات اللازمة لاشتغال أي وظيفة منها والمبينة في الوصف الوظيفي المعتمد من الدائرة.

ج- الوظائف التنفيذية:

وتشمل الوظائف الجمركية الأساسية والمالية والإدارية والهندسية والقانونية المدرجة في الوصف الوظيفي للدائرة، وتكون مهام شاغلي هذه الوظائف تنفيذ المهام والأنشطة المحددة لتحقيق أهداف الدائرة ، ولا يعين في هذه الوظائف أو يرقى إليها إلا من توافرت فيه المتطلبات اللازمة لأشغال أي وظيفة منها و المبينة في الوصف الوظيفي المعتمد من الدائرة .

د-وظائف الخدمات والمهن المساعدة:

وتكون مهام شاغلي هذه الوظائف القيام بأعمال خدمية أو مهنية أو إدارية مساندة ، ولا يعين في هذه الوظائف إلا من كان يحمل المؤهلات والخبرات التي تتناسب مع المتطلبات التي تحددها الدائرة.

المادة ٩- يصدر جدول تشكيلات الوظائف للدائرة في نهاية كل سنة وفقاً لقانون الموازنة العامة.

[illegible]

عبد الله بن عبد الرحمن

[illegible]

ب- يمنح الموظف علاوة أساسية بنسبة مئوية من الراتب الأساسي على النحو التالي:

الدرجة	الرتبة	النسبة المئوية (%)
الفئة الأولى	من أولى إلى خاصة	٦٠
الثانية	من ثانية إلى أولى	٥٥
	من سادسة إلى ثالثة	٥٠
	سابعة	٤٥
الثالثة	ثانية	٤٥
	سادسة - ثالثة	٤٠
	تاسعة - سابعة	٣٥
	جميع الدرجات	٣٠

ج- لغايات تطبيق احكام هذا النظام ، تعتمد الرواتب الأساسية المحددة وفقاً لأحكام الفقرة (أ) من هذه المادة بما في ذلك لاحتساب الراتب التقاعدي.

المادة ١١ أ- يمنح الموظف، بقرار من الوزير بناء على تنسيب المدير العام، علاوة إضافية بنسبة لا تتجاوز (٣٠٪) من الراتب الاساسي لكل من الحالتين المبينتين ادناه وبجوز الجمع بينهما:-

١- صعوبة العمل ومسؤوليته .

- ٢- موقع العمل .
- ب- يصدر الوزير أسس صرف العداوة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة .

- ## ٢- موقع العمل .

٢- موقع العمل .

ب- يصدر الوزير أسس صرف العاوة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة .

المادة ١٢- أ- تمنح للمهندسين والصيدالة والأطباء البيطريين العاملين في مجال اختصاصهم علاوة إضافية بنسبة (١٢٠٪) من الراتب الأساسي*.

ب- لا يجوز الجمع بين العلاوة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة وأي من العلاوات المنصوص عليها في المادة (١١) من هذا النظام.

المادة ١٣- يستحق الموظف علاوة شخصية شهرية وعلاوة عائلية شهرية وفقاً للفئة والدرجة والرتبة التي يشغلها وحسبما هو محدد للموظفين الخاضعين لاحكام نظام الخدمة المدنية المعمول به .

المادة ١٤- لا يستحق الموظف بعقد شامل لجميع العلاوات، أي علاوة من العلاوات المنصوص عليها في هذا النظام باستثناء العلاوة العائلية الشهرية.

المادة ١٥- للوزير بناء على تنسيب المدير العام منح الموظف علاوة استثنائية شهرية بنسبة (٥٪) من الراتب الأساسي في أي من الحالات التالية:-

- إذا قدم مؤلفاً أو بحثاً أو دراسة تتحقق منها فائدة مؤكدة للدائرة أو للمجتمع.
- إذا قدم خدمة متميزة أو قام بعمل إبداعي أو حقق إنجازاً ترتب عليه وفر في النفقات العامة أو أدى إلى رفع مستوى الأداء في الدائرة بعد تطبيقه.

المادة ١٦- إذا حصل الموظف من الفئات الأولى والثانية والثالثة على مؤهل علمي جديد أعلى من المؤهل الذي يحمله ويتصل بموضوع تخصصه بعمل الدائرة مباشرة فيجوز تعديله فئته ودرجته ورتبته إلى الفئة والدرجة والرتبة المقررة لذلك المؤهل العلمي الجديد بمقتضى أحكام هذا النظام، أما إذا كانت درجة الموظف ورتبته مساوية لتلك الدرجة أو الفئة أو الرتبة أو أعلى منها فيجوز منحه بقرار من الوزير بناء على تنسيب المدير العام الزيادات السنوية التالية:-

- زيادة سنوية واحدة إذا كان المؤهل العلمي الجديد الذي حصل عليه الدبلوم بعد الشهادة الجامعية الأولى.
- زيادتان سنويتان إذا كان المؤهل العلمي الجديد الذي حصل عليه الشهادة الجامعية الثانية (الماجستير)، أما إذا كان قد حصل على زيادة سنوية واحدة قبل ذلك بمقتضى أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة فيعطى في هذه الحالة زيادة سنوية واحدة.
- ثلاث زيادات سنوية إذا كان المؤهل العلمي الجديد الذي حصل عليه الشهادة الجامعية الثالثة (الدكتوراة)، أما إذا كان قد حصل على الزيادة أو الزيادتين المتخصص عليهما في الفئتين (أ) و (ب) من هذه المادة قبل ذلك، فيعطى في هذه الحالة فرق عدد الزيادات على أن لا تتجاوز ثلاث زيادات سنوية.

المادة ١٧- يشترط فيمن يعين في أي من وظائف الدائرة أن يكون:-

- أ- أردني الجنسية.
- ب- اكمل الثامنة عشر من العمر.
- ج- سالماً من الأمراض والعيوب البدنية والعقلية التي تمنعه من القيام بأعمال الوظيفة التي سيعين فيها بموجب قرار من المرجع الطبي المختص.
- د- غير محكوم بجناية أو بجنحة مخلة بالشرف أو الأمانة أو الاخلاق أو الاداب العامة .
- هـ- حسن السيرة والسلوك.
- و- حائزاً على ما لا يقل عن الحد الأدنى من المؤهلات العلمية والخبرات العملية اللازمة لإشغال الوظيفة والمبينة في الوصف الوظيفي للدائرة.
- ز- لم يسبق عزله أو فقدانه لوظيفته أو الإستغناء عن خدماته من الدائرة أو أي دائرة حكومية أخرى.
- ح- لم يسبق أن أحيل على التقاعد أو الضمان الاجتماعي من الدائرة .

المادة ١٨- لا يجوز التعيين إلا في وظيفة شاغرة في جدول تشكيلات الوظائف في الدائرة.

المادة ١٩- يتم تعيين ضباط جمارك وتعديل أوضاعهم وإنهاء خدماتهم بقرار من الوزير بناء على تنسيب المدير العام المستند الى توصية اللجنة، أما باقي الرتب فيتم ذلك بقرار من المدير العام بناء على توصية اللجنة .

مكتبة

المادة ٢٠-١- يعين الموظفون الذين تم اختيارهم وفق أحكام هذا النظام على النحو المبين في الجدول التالي:-

الرقم المتسلسل	المؤهل	الرتبة	السنة	الفئة
١	حامل شهادة الدراسة الثانوية العامة (توجيهي ناجح) أو ما يعادلها	شرطي جمارك	١	٤
٢	حامل شهادة كلية المجتمع أو المعهد التي تكون مدة الدراسة للحصول عليها سنة واحدة بعد مستوى شهادة الدراسة الثانوية العامة أو ما يعادلها	شرطي أول جمارك	١	٤
٣	حامل شهادة كلية المجتمع التي تكون مدة الدراسة للحصول عليها سنتين بعد شهادة الدراسة الثانوية العامة أو ما يعادلها واجتياز الإمتحان الشامل	رقيب جمارك	١	٣
٤	حامل شهادة كلية المجتمع التي تكون مدة الدراسة للحصول عليها ثلاث سنوات بعد شهادة الدراسة الثانوية العامة أو ما يعادلها واجتياز الإمتحان الشامل	رقيب جمارك	٣	٣
٥	حامل الشهادة الجامعية الأولى في جميع التخصصات عن طريق الإنتساب	وكيل جمارك	١	٢
٦	حامل الشهادة الجامعية الأولى عن طريق الدراسة النظامية في جميع التخصصات عدا الطب البيطري أو الصيدلة أو الهندسة غير الزراعية	وكيل جمارك	٢	٢
٧	حامل الشهادة الجامعية الثانية (الماجستير) والتي حصل عليها بعد الشهادة الجامعية الأولى المنصوص عليها في البند (٦) من هذه الفقرة .	ملازم جمارك	١	٢
٨	حامل الشهادة الجامعية الثالثة (الدكتوراه) والتي حصل عليها بعد الشهادة الجامعية الثانية المنصوص عليها في البند (٧) من هذه الفقرة .	ملازم جمارك	٣	٢

١٠	حامل الشهادة الجامعية الأولى (البكالوريوس) في تخصصات الطب البيطري أو الصيدلة أو الهندسة غير الزراعية .	ملازم جمارك	١	٢
١١	حامل الشهادة الجامعية الثانية (الماجستير) والتي حصل عليها بعد الشهادة الجامعية الأولى المنصوص عليها في البند (٩) من هذه الفقرة .	ملازم جمارك	٤	٢
١٢	حامل الشهادة الجامعية الثالثة (الدكتوراه) والتي حصل عليها بعد الشهادة الجامعية الثانية المنصوص عليها في البند (١٠) من هذه الفقرة .	ملازم أول جمارك	١	٢
١٣	من أنهى المرحلة الأساسية أو ما يعادلها، وأكمل تدريباً في مركز مهني أو حرفي معتمد لا تقل مدته عن سنتين	شرطي أول جمارك	١	٤
١٤	سائق الدراجة النارية	شرطي جمارك	١	٤
١٥	حامل رخصة سوق من الفئة الرابعة	شرطي جمارك	١	٤
١٦	حامل رخصة سوق من الفئة الخامسة	شرطي أول جمارك	٤	٤
١٧	حامل رخصة سوق من الفئتين الثانية والسادسة والمركبات الإنشائية	شرطي أول جمارك	٤	٤

- ب- يمنح حامل شهادة الدبلوم العالي التي لا تقل مدة الدراسة للحصول عليها عن سنة واحدة بعد الشهادة الجامعية الأولى المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة زيادة سنوية واحدة بالإضافة الى ما يستحقه وفقاً لأحكام هذا النظام .
- ج- يمنح حامل شهادة الدبلوم العالي التي لا تقل مدة الدراسة للحصول عليها عن سنتين بعد الشهادة الجامعية الأولى المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة زيادة سنويتين بالإضافة إلى ما يستحقه وفقاً لأحكام هذا النظام .
- د- لغايات تحديد سنوات الدراسة للحصول على الشهادات المنصوص عليها في الفقرات (أ) و (ب) و (ج) من هذه المادة يعتمد الحد الأدنى لسنوات الدراسة المقررة في الكلية أو المعهد أو الجامعة التي تخرج منها الطالب ولا يعتمد في هذه الحالة عدد السنوات الفعلية التي قضاها للحصول على الشهادة بسبب الرسوب أو لأي سبب آخر.

مكتبة

هـ- إذا حصل المعين في وظيفة سائق استناداً لأحكام الفقرة (أ) من هذه المادة على رخصة سوق من فئة أعلى من فئة رخصة السوق التي يحملها، ينقل إلى راتب السنة المخصصة لراتب فئة رخص السوق والرتبة التي يقع فيها ذلك الراتب.

و- باستثناء الموظفين الذين تنطبق عليهم أحكام المادة (٧٨) من هذا النظام، لا يجوز بأي حال من الأحوال تعديل وضع الموظف من الفئة الرابعة إلى الفئتين الثانية أو الثالثة، إلا أنه يجوز الاشتراك في التنافس للتعيين في وظائف هاتين الفئتين وفقاً لأسس التعيين المعتمدة من الدائرة.

ز- يكون التعيين في وظائف شاغرة ذات وصف وظيفي وفقاً لتعليمات وصف الوظائف وتصنيفها المعتمدة من الدائرة، وتعتبر خدمات الموظفين الذين يعينون فيها وفقاً لأحكام هذا النظام خاضعة لقانون الضمان الاجتماعي.

ح- يبقى الموظفون الذين هم على رأس عملهم قبل صدور هذا النظام على أوضاعهم الحالية فيما يتعلق بالتقاعد المدني والضمان الاجتماعي.

المادة ٢١- يكون الموظف المعين في الدائرة لأول مرة تحت التجربة لمدة سنة تبدأ من تاريخ مباشرته العمل في وظيفته، ويعتبر الموظف مثبتاً حكماً بعد انتهاء هذه المدة ما لم يصدر المخرج المختص بتعيينه قراراً بإنهاء خدماته قبل انتهاء مدة التجربة.

المادة ٢٢-١- للدائرة تعيين موظفين من ذوي المؤهلات والخبرات العالية إذا اقتضت الحاجة ذلك، وكان الراتب المحدد في سلم الرواتب الوارد في هذا النظام لا يتناسب مع مؤهلاتهم وخبراتهم، بقود شاملة لجميع العلاوات وفق الشروط التالية:-

١- أن يكون التعيين من خلال إعلان مفتوح ينشر في صحيفتين يوميتين محليتين على الأقل متضمناً وصفاً كاملاً لمهام الوظيفة ومسؤولياتها والمواصفات المطلوبة لاشغالها.

٢- عدم توافر موظفين في الدائرة يحملون المؤهلات والمواصفات المطلوبة يمكن استخدامهم لإشغال هذه الوظيفة.

ب- يعين الموظف بعقد بقرار من الوزير بناء على تنسيب المدير العام المستند إلى توصية اللجنة متضمناً تحديد راتبه وسائر حقوقه المالية إذا كان الراتب المحدد في العقد يساوي أو يزيد على (٤٠٠) دينار وقرار من المدير العام بناء على توصية اللجنة إذا كان الراتب يقل عن ذلك.

ج- يعتمد المدير العام نماذج عقود خاصة لإستخدام الموظفين بعقود وله إضافة الشروط الخاصة التي يراها مناسبة.

المادة ٢٣- يباشر الموظف الجديد مهام وظيفته التي عين فيها بعد اجتيازه البرامج التدريبية التي تقرها الدائرة لهذه الغاية.

المادة ٢٤- مع مراعاة أحكام المادة (١٧) من هذا النظام، يعتبر الموظف الذي تمت إعادة تعيينه بحكم الموظف الجديد ويخضع لمدة التجربة وفقاً لأحكام المادة (٢١) من هذا النظام وتحسب مدة خدمته الفعلية من تاريخ إعادة تعيينه.

المادة ٢٥- يصدر الوزير بناء على تنسيب المدير العام أسس وقواعد إنتقاء وتعيين الموظفين الخاصة بالدائرة.

المادة ٢٦-١- لا يجوز أن يكون للتعين أو تعديل الوضع أو الترفيع أثر رجعي.

ب- يعتبر تعيين الموظف من تاريخ مباشرته العمل في الدائرة.

ج- يتم إصدار شهادة تعيين لكل موظف في الدائرة وتكون هذه الشهادة من الوثائق المحمية.

المادة ٢٧- تراعي اللجنة عند تحديد الرتبة التي سيعين فيها أي شخص في أي وظيفة سنوات الخبرة التي أمضاها في أي جهة حكومية إذا كانت تتفق مع وصف الوظيفة التي سيعين فيها وكانت قد اكتسبت أو تمت بعد حصوله على المؤهل العلمي الذي سيعين في الوظيفة على أساسه، ويمنح في هذه الحالة زيادة سنوية واحدة عن كل سنة من سنوات الخبرة العملية على أن لا يزيد ما يمنح للشخص على خمس زيادات سنوية.

مكرر من الأصل

المادة ٢٨- يمارس الموظف المعين في أي من وظائف الخدمات المهنية والحرفية والإدارية المساعدة مهام الوظيفة وواجباتها التي تم تعيينه فيها بصورة فعلية وبما يتفق والوصف الوظيفي المحدد في تعليمات وصف الوظائف وتصنيفها ولا يجوز نقله من الوظيفة التي عين فيها إلا ضمن وظائف هذا النوع.

المادة ٢٩- مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من المادة (٦) من هذا النظام يجوز للمدير العام بموافقة الوزير تعيين عمال بالأجرة اليومية لمدة ثلاثة أشهر قابلة للتجديد لمدة مماثلة ولمرة واحدة .

المادة ٣٠- يترتب على الموظف أن يؤدي القسم التالي أمام المدير العام أو من يفوضه عند تعيينه لأول مرة في الدائرة أو إعادة تعيينه فيها ، وذلك قبل مباشرته مهام وظيفته وتحفظ نسخة من القسم موقعة من الموظف وممن أدي أمامه القسم في ملف الموظف بعد تأديته له :
" أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً للوطن والملك والدستور وأن ألتزم بالقوانين والأنظمة وأعمل بها وأن أحافظ على هبة الدولة وأموالها وممتلكاتها وأقوم بواجبات وظيفتي بأمانة وإخلاص دون تحيز أو تمييز."

المادة ٣١-١- يتم توفيق اوضاع الموظفين الذين على رأس عملهم قبل صدور هذا النظام وفقاً لما هو محدد في سلم الفئات والدرجات والرتب والرواتب الوارد في المادة (١٠) من هذا النظام بعد استكمالهم للبرامج التدريبية التي تقرها الدائرة .
ب- يصدر المدير العام التعليمات اللازمة لتطبيق أحكام هذه المادة.

المادة ٣٢-١- يتم تقييم أداء الموظفين بشكل سري وفق تعليمات يصدرها الوزير بناء على تنسيب المدير العام المستند الى توصية اللجنة على أن تشمل هذه التعليمات نماذج تقييم الأداء وزيادات الجدارة التي تمنح للموظفين وأي حوافز أخرى.
ب- يتم تقييم أداء الموظفين بأي من التقديرات التالية : ممتاز، جيد جداً، جيد، متوسط، ضعيف.

المادة ٣٣-١- تصرف زيادة الجدارة إعتباراً من اليوم الأول من شهر كانون الثاني من كل سنة على أن لا يزيد مقدارها على زيادة سنوية واحدة.
ب- لا يجوز صرف زيادة الجدارة للموظف أكثر من مرة واحدة في الرتبة الواحدة .

المادة ٣٤- يتم تقييم أداء الموظفين المعارين في نهاية كل سنة من الجهة التي تمت إعارتهم إليها، وفق نموذج تقييم أداء يتم إرساله للجهة التي تمت إعارتهم إليها على أن تعيده بشكل مكتوم.

المادة ٣٥-١- يكون الترفيع استناداً لأحكام هذا النظام اعتباراً من ١٢/٣١ من كل سنة .
ب- يرفع ضابط الجمارك بقرار من الوزير بناء على تنسيب المدير العام المستند إلى توصية اللجنة ويتم الترفيع لباقي الرتب بقرار من المدير العام بناء على توصية اللجنة.
ج- لا يجوز ترفيع الموظف إلا إلى رتبة شاعرة ويتم ترفيعه من رتبة إلى رتبة أعلى منها وإلى الراتب الأعلى من راتبه مباشرة في الرتبة الأعلى ضمن الفئة الواحدة أو إلى الفئة الأعلى منها بالرتبة والراتب .

المادة ٣٦-١- مع مراعاة أحكام المادة (٣٥) من هذا النظام ، يرفع الموظف من رتبة إلى رتبة أعلى منها وإلى الراتب الأعلى من راتبه مباشرة في الرتبة الأعلى ضمن الفئة الواحدة، وفقاً للشروط التالية:-

- ١- أن يكون قد أمضى سنة واحدة في أعلى مربوط رتبته.
- ٢- أن لا يقل تقدير تقييم أدائه في السنتين الأخيرتين عن جيد.

محذوف من الأصل

- ٣- أن لا يكون قد أوقع بحقه عقوبة تزيد على عقوبة الحسم من الراتب أو عقوبتي حسم من الراتب خلال السنتين الأخيرتين، وفي حال لم ينطبق عليه هذا الشرط فيتم تأخير ترفيعه لمدة سنة كاملة.
- ب- تدرج الرتب والدرجات اللازمة في جدول تشكيلات الوظائف لترفع الموظفين الذين يتوجب ترفيعهم بمقتضى أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة.

المادة ٣٧- أ- على الرغم مما ورد في المادة (٣٦) من هذا النظام :-

- ١- إذا بلغ الموظف أعلى مربوط الرتبة وتعذر ترفيعه لأي سبب من الأسباب فيمنح الزيادة السنوية المقررة في الرتبة التي يشغلها لمدة لا تزيد على خمس سنوات.
- ٢- يجوز ترفيع الموظف من الدرجة الأولى إلى الدرجة الخاصة حسب الشواغر المتوافرة وفقاً للمعايير التالية حسب تسلسلها :-
- أ- مدة الخدمة الفعلية في الدرجة الأولى على أن لا تقل عن خمس سنوات .
- ب- نتيجة تقييم أدائه السنوي خلال السنوات الثلاث الأخيرة على أن لا يقل تقديره في كل منها عن جيد جداً .
- ج- المستوى الوظيفي ، على أن لا يقل عن مستوى مدير .
- د- المؤهل العلمي الأعلى .
- هـ- الأقدمية في التعيين .
- ب- لا يجوز ترفيع الموظف خلال مدة التجربة على أن تعتبر هذه المدة من مدة خدمته الفعلية بعد تثبته وتحسب له هذه المدة عند أول ترفيع له .

المادة ٣٨- إذا أحيل الموظف إلى أي جهة قضائية مختصة فلا ينظر في ترفيعه إذا كان مستحقاً للترفيه إلا بعد صدور القرار القضائي بحقه واكتسابه الدرجة القطعية ، على أن تترك إحدى الرتب شاغرة لينظر في ترفيعه إليها إذا صدر القرار ببراءته أو الحكم بعدم مسؤوليته من التهمة الجزائية التي أسندت إليه، وإذا وافق المرجع المختص على ترفيعه فيعتبر تاريخ ترفيعه في هذه الحالة من تاريخ ترفيع الموظف الذي يتساوى معه في حق الترفيع وفقاً لأحكام الفقرة (أ) من المادة (٣٦) من هذا النظام وكان قد رفع قبل صدور القرار القضائي.

- المادة ٣٩- أ- يجوز ترقية الموظف من وظيفته إلى وظيفة ذات مستوى أعلى منها شريطة ما يلي :-
- ١- أن تتوافر فيه متطلبات إشغال الوظيفة ذات المستوى الأعلى المحددة في الوصف الوظيفي المعتمد لهذه الوظيفة من الدائرة .
- ٢- أن يكون قد حصل على تقدير لا يقل عن (جيد جداً) في تقييم أدائه السنوي خلال السنوات الثلاث الأخيرة.
- ٣- أن لا يكون قد أوقع عليه أي عقوبة تأديبية خلال السنوات الخمس الأخيرة.
- ب- إذا انطبقت الشروط الواردة في الفقرة (أ) من هذه المادة على أكثر من موظف، فيتم اختيار الأنسب منهم بقرار من المدير العام بناءً على توصية اللجنة .
- ج- يكون الموظف الذي يرقى إلى وظيفة ذات مستوى أعلى بالوكالة لمدة لا تقل عن ستة أشهر يتقاضى خلالها امتيازات الوظيفة التي يشغلها ويتم تثبته فيها بقرار من المرجع المختص.
- المادة ٤٠- أ- يتوجب على الموظف الخدمة في أي مكان تقررره الدائرة وفي جميع الاوقات التي تطلب منه .
- ب- ينظم العمل الإداري للموظفين العاملين في المراكز الجمركية والوحدات الإدارية التي تقتضي طبيعة عملها ذلك بمقتضى تعليمات يصدرها المدير العام لهذه الغاية .
- المادة ٤١- يستحق الموظف الإجازات التالية :-
- أ- الإجازة السنوية .
- ب- الإجازة المرضية .
- ج- إجازة الأمومة .
- د- إجازة الحج .
- هـ- إجازة الزواج .
- و- الإجازة دون راتب وعلاوات .

محكمة العدل

المادة ٤٢-١- يمنح الموظف إجازة سنوية، مدفوعة الراتب، بموافقة المدير بناء على تنسيب الرئيس المباشر ويجوز منحها له مجزأة أو دفعة واحدة إذا كان ذلك لا يؤثر على سير العمل، وعلى النحو التالي:

١- (٣٠) يوماً لرتبة ملازم جمارك فما فوق .

٢- (٢١) يوماً لباقي الرتب.

ب- لا يجوز جمع الإجازة السنوية للموظف لأكثر من سنتين متتاليتين .

ج- يستحق الموظف الإجازة السنوية المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة اعتباراً من اليوم الأول من شهر كانون الثاني، أما إذا كان تاريخ مباشرة الموظف لعمله في الدائرة خلال السنة فيستحق إجازة نسبية عن المدة الواقعة بين تاريخ مباشرته للعمل واليوم الأول من شهر كانون الثاني للسنة التالية.

د- لا يستحق الموظف الإجازة السنوية عن المدة التي يكون فيها معاراً أو في إجازة دراسية أو بعثة.

هـ- يجوز تقصير مدة الإجازة السنوية الممنوحة للموظف أو تأجيلها أو إلغاؤها بقرار من المرجع الذي وافق عليها إذا تطلبت مصلحة العمل ذلك على أن يتم تبليغ الموظف بذلك قبل مدة مناسبة .

و- إذا انتهت خدمة الموظف في الدائرة فيدفع له بعد إنفكاكه عن العمل بدل يعادل الراتب الإجمالي الأخير له عن مدة الإجازة السنوية التي كان يستحقها كاملة .

المادة ٤٣- تراعى أحكام نظام الخدمة المدنية الناقد المفعول فيما يتعلق بالإجازات المرضية وإجازة الأمومة وإجازة الحج .

المادة ٤٤-١- باستثناء الموظفين بعقود، يجوز للمدير العام منح الموظف إجازة دون راتب وعلاوات بناء على طلبه بعد تقديم الوثائق اللازمة للدائرة في أي من الحالات التالية:-

١- للزوج أو الزوجة: إذا كان أحدهما يعمل خارج المملكة أو كان في إجازة دراسية أو معاراً أو مولداً في بعثة أو دورة خارج المملكة.

٢- للموظفة: إذا اقتضت ظروف الأسرة أن تتفرغ للعناية بطفلها الرضيع.

٣- للموظف للعناية بأحد والديه أو زوجته أو أحد أبنائه أو للموظفة للعناية بزوجها أو أحد أبنائها إذا كان أي منهم مريضاً وكانت أحواله الصحية تستدعي ذلك.

٤- للموظف الذي يقدم عقداً ساري المفعول للعمل خارج المملكة على أن لا تقل مدة عمله في الدائرة عن سنتين متصلتين وأن يكون العقد مع أي حكومة أخرى أو منظمة دولية أو اقليمية أو مؤسسة عامة أو خاصة أو إحدى الشركات .

هـ- للموظف الذي يرغب في اكمال تحصيله العلمي أو المهني لتحسين مستواه الثقافي أو العلمي أو المهني.

ب- يجوز تعيين شخص آخر على حساب وظيفة الموظف المجاز دون راتب وعلاوات وفقاً للأحكام والإجراءات التي يجوز بموجبها إشغال وظيفة الموظف المعار، وفي هذه الحالة لا يجوز قطع إجازة الموظف المجاز قبل انتهاء الإجازة التي منحت له.

ج- تمنح الإجازة دون راتب في الحالات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة وفقاً للأحكام التالية:-

١- أن لا تزيد مدتها على سبع سنوات لأي حالة من هذه الحالات أو لأكثر من حالة طيلة مدة عمل الموظف في الدائرة ويجوز منحها له دفعة واحدة أو مجزأة لمدة لا يزيد مجموعها على حدها الأعلى.

٢- أن لا تعتبر مدتها خدمة مقبولة للتقاعد أو لاستحقاق الزيادة السنوية والترقيع.

د- إذا تبين بأن الموظف الذي منح إجازة دون راتب وعلاوات بموجب أي من الحالات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة، قد استعمل تلك الإجازة لغير الحالة التي منح الإجازة من أجلها فتقطع إجازته وتتخذ بحقه أي من العقوبات التأديبية وفقاً لأحكام هذا النظام.

هـ- تكون الدائرة ملزمة بإعادة الموظف الذي منح إجازة دون راتب وعلاوات بعد انتهاء مدة إجازته إلى العمل بالرتبة التي كان فيها عند بدء الإجازة وبالراتب الذي كان يتقاضاه في ذلك الوقت وبما لا يقل عن مستواه الوظيفي الذي كان فيه بحسب الشواغل المتوافرة.

محكمة العدل

المادة ٤٥- مع مراعاة أحكام المادة (٤٦) من هذا النظام :-

- أ- يجوز نقل الموظف أو انتدابه من وظيفة إلى أخرى داخل الدائرة على أن لا يؤثر ذلك على درجته وراتبه ورتبته ومستواه الوظيفي.
- ب- ينقل الموظف من وظيفته إلى وظيفة أخرى في الدائرة بقرار من المدير العام بناء على توصية اللجنة.

المادة ٤٦- أ- لا يجوز نقل الموظف من وظيفة إلى وظيفة ذات مستوى أقل إلا في الحالات التالية:-

- ١- إذا أوقعت عليه عقوبتان من العقوبات التأديبية المنصوص عليها في البنود من (١-٥) من الفقرة (أ) من المادة (٦٦) من هذا النظام خلال مدة خدمته في وظيفته الحالية، بغض النظر عن تنوعها.
- ٢- إذا أوقعت عليه أي عقوبة من العقوبات المنصوص عليها في البنود من (٦-٩) من الفقرة (أ) من المادة (٦٦) من هذا النظام خلال مدة خدمته في وظيفته الحالية.
- ٣- بقرار من المدير العام بناء على تنسيب لجنة يشكلها لهذه الغاية .
- ب- لا يجوز منح الموظف الذي ينقل من وظيفة إلى وظيفة ذات مستوى أقل وفقاً لأحكام هذه المادة، أيّاً من الامتيازات التي كانت تترتب على اشتغاله لوظيفته السابقة.

المادة ٤٧- أ- يجوز انتداب الموظف إلى دائرة أخرى تخضع لأحكام نظام الخدمة المدنية أو إلى وظيفة أخرى في الدائرة ويشترط في الانتداب إلى دائرة أخرى أن يكون لمدة لا تزيد على خمس سنوات مجتمعة أو متفرقة خلال مدة عمل الموظف في الدائرة.

ب- يتقاضى الموظف المنتدب راتبه والعلاوات التي يستحقها من مخصصات الوظيفة التي انتدب منها.

المادة ٤٨- ينتدب الموظف للعمل في دائرة أخرى تخضع لأحكام نظام الخدمة المدنية بقرار من الوزير والوزير الذي تتبع له الدائرة الأخرى بناء على تنسيب المدير العام ومدير عام أو أمين عام الدائر الأخرى.

المادة ٤٩- ينتدب الموظف للعمل في وظيفة أخرى في الدائرة بقرار من المدير العام.

المادة ٥٠- للمدير العام تكليف أي موظف للعمل في أي وظيفة أخرى داخل الدائرة بالإضافة إلى وظيفة الأصلية على أن تتناسب الوظيفة المكلف بها مع مستواه الوظيفي وتنطبق عليه مواصفات تلك الوظيفة ما أمكن ولا يترتب على هذا التكليف تقاضيه أي علاوة أو بدل لقاء ذلك .

المادة ٥١- للوزير بناء على تنسيب المدير العام أن يقرر إعارة الموظف إلى أي حكومة أخرى أو إلى أي منظمة دولية أو إقليمية أو مؤسسة رسمية عامة داخل المملكة أو خارجها أو شركة تدير مرفقاً عام بناء على طلبها.

المادة ٥٢- لا يجوز إعارة الموظف إلى أي جهة من الجهات المنصوص عليها في المادة (٥١) من هذا النظام إلا إذا كان قد أمضى خمس سنوات فعلية متصلة في الدائرة ويحدد الوزير مدة الإعارة ولا تجديدها سنة فسنة أو لأي جزء من السنة على أن لا تزيد على خمس سنوات طيلة مدة عمل الموظف في الدائرة.

المادة ٥٣- تعتبر خدمة مقبولة للتقاعد المدة التي لا تزيد على ثلاث سنوات من المدة التي يقضيها الموظف معاراً ، ولا يتقاضى الموظف المعار أي جزء من راتبه أو علاواته من الدائرة خلال مدة إعارته على أن تحسب هذه المدة له لغايات الترفيع واستحقاق الزيادة في الراتب.

المادة ٥٤- يعاد الموظف الذي تنتهي إعارته إلى الوظيفة التي تراها الدائرة مناسبة شريطة أن لا يؤثر ذلك على درجته ورتبته وراتبه الذي يستحقه .

محكمة العدل

المادة ٥٥- يجوز إشغال وظيفة الموظف المعار بتعيين موظف فيها بموجب عقد لا تزيد مدته على مدة الإعارة شريطة عدم تجاوز مخصصات تلك الوظيفة وفي هذه الحالة لا يجوز إنهاء إعارة الموظف أو إعادته لعمله قبل إنتهاء مدة العقد المبرم مع الشخص المعين على حساب وظيفته.

المادة ٥٦- ١- تؤلف في الدائرة بقرار من المدير العام لجنة تسمى (لجنة البعثات والدورات) تتولى ما يلي:-

١- دراسة الطلبات المقدمة واختيار المرشحين للبعثات والدورات والمهمات ورفعها للمدير العام.

٢- القيام بالإجراءات المتعلقة بالمبعوثين بما في ذلك تمديد البعثة أو تقصيرها أو إنهاؤها أو تأجيلها ورفع التوصيات اللازمة للمدير العام.

٣- دراسة المنح المقدمة للدائرة لأغراض البعثات والدورات والمهمات واتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها بما في ذلك تعميمها على المديريات والمراكز الجمركية لتتولى ترشيح من تنطبق عليهم الشروط وفق أحكام هذا النظام.

ب- يشترط في الموظف لترشيحه إلى أي بعثة أن يكون:-

١- حاصلاً على المؤهل العلمي الذي تتطلبه البعثة .

٢- حاصلاً على تقدير جيد جداً على الأقل في تقييم أدائه السنوي في كل من السنتين الأخيرتين.

٣- قد أمضي مدة لا تقل عن ثلاث سنوات في الدائرة .

٤- موضوع البعثة ذا علاقة مباشرة بعمله في الدائرة .

٥- قد مضت ثلاث سنوات على الأقل على تاريخ عودته من آخر بعثة له .

٦- عمره لا يزيد على (٤٥) سنة عند إيفاده .

ج- لا يجوز ترشيح الموظف بعقد إلى أي بعثة.

د- يشترط في الموظف لترشيحه في أي دورة أن يكون:-

١- حاصلاً على المؤهل العلمي الذي تتطلبه الدورة.

٢- موضوع الدورة ذا علاقة مباشرة بعمله في الدائرة.

٣- قد مضت سنة واحدة على الأقل على تاريخ عودته من دورة سابقة له .

المادة ٥٧- على كل موظف من موظفي الدائرة الالتزام بما يلي :-

أ- أن يحافظ على كرامة وظيفته طبقاً للعرف العام وأن يسلك في تصرفاته مسلكاً يتفق والاحترام الواجب لها .

ب- أن يؤدي العمل المنوط به بنفسه بدقة وأمانة وأن يخصص وقت العمل الرسمي لأداء واجبات وظيفته.

ج- أن يتعاون مع زملائه في أداء الواجبات العاجلة اللازمة لتأمين سير العمل وتنفيذ الخدمة العامة.

د- أن ينفذ ما يصدر إليه من أوامر وتعليمات في حدود القوانين والأنظمة المعمول بها ويتحمل كل ضابط جمارك الأوامر التي تصدر عنه وهو المسؤول عن حسن سير العمل في حدود اختصاصه .

هـ- أن يتصرف بأدب وكياسة مع رؤسائه ومرؤوسيه وزملائه وفي تعامله مع الجمهور وأن يحافظ على شرف الخدمة وحسن سمعتها .

و- أن يرتدي الزي الرسمي المحدد وأن يحافظ على حسن مظهره .

ز- أن يحافظ على الضبط والربط وأن يحترم الرتب الأعلى من رتبته .

المادة ٥٨- يحظر على الموظف تحت طائلة المسؤولية التأديبية الإقدام على أي من الأعمال التالية :-

أ- ترك عمله الرسمي أو التوقف عنه لأي سبب من الأسباب دون تصريح رسمي من رئيسه .

ب- الشاء أو نشر أو نقل أي معلومات رسمية دون موافقة المراجع المختصة كما يحظر عليه بعد تركه الخدمة إفشاء أو نشر أو نقل أي معلومات رسمية اكتسبها أثناء وجوده في الخدمة إلا بإذن خاص من المراجع المختصة.

ج- استغلال وظيفته لخدمة أي أهداف أو مصالح حزبية أو الاشتراك في أي مظاهرة أو إضراب أو اعتصام .

مكرر من الأصل

د- توزيع أي مطبوعة أو نشرة سياسية أو كتابية عرائض أو رسائل من شأنها النيل من سمعة الدولة وهيئتها أو التوقيع عليها .

هـ- العمل محرراً لمطبوعة دورية أو الاشتراك بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إدارتها باستثناء ما صدر منها عن الدائرة .

و- الاحتفاظ لنفسه بأصل أي وثيقة أو ورقة من الوثائق أو الأوراق والمخاطبات الرسمية أو صورة عنها .

ز- الإفشاء بمعلومات أو إيضاحات عن المسائل التي ينبغي أن تظل سرية بطبيعتها أو صدرت بشأن سريتها تعليمات خاصة .

ح- تعاطي التجارة أو الصناعة والاشتراك بصفقات تجارية باسمه أو بأسماء أخرى أو القيام بالمضاربات بجميع أنواعها أو تولي أعمال مالية مباشرة أو غير مباشرة أو الاشتراك فيها أو الارتباط بعلاقات مع أي شركة أو القيام بأي عمل آخر يتعارض وعمله الرسمي أو يؤثر بأي حال من الأحوال في قيامه بواجباته الرسمية ولا تنطبق أحكام هذه الفقرة على شراء الأسهم في الشركات المساهمة العامة .

ط- قبول هدايا أو إكراميات أو منافع أو منح سواء أكان ذلك مباشرة أم بالواسطة ، أو قبول أي مساعدات مالية أو اقتراض المال من الأشخاص الذين لهم أي شركة من الشركات التجارية المرتبطة بعقود أو ذات علاقة بالدائرة .

ي- الاشتراك في شراء الطوابع وبيعها أو اللوازم والتجهيزات والعقارات والأمولاك الحكومية بقصد الربح أو المضاربة .

ك- تولي وكالة خصوصية في أمر من الأمور التي لها علاقة بواجباته الرسمية .

ل- العمل خارج أوقات الدوام الرسمي دون إذن مسبق من المدير العام وذلك تحت طائلة استرداد أي مبلغ حصل عليه الموظف لمصلحة الدائرة ، ويشترط في تطبيق هذه الفقرة أن يقوم الموظف بذلك العمل خارج أوقات الدوام الرسمي الذي تحدده الدائرة وأن لا ينشأ عن ذلك العمل عاقلة لأعمالها الرسمية وأن لا يكون العمل الإضافي لدى أي جهة أو شركة لها علاقة بالدائرة .

م- المشاركة في المزايدات العلنية التي تجريها الدائرة بنفسه أو من خلال طرف آخر أو لحسابه .

المادة ٥٩- يصدر الوزير دليلاً لسلوك موظفي الدائرة وأخلاقيات الوظيفة .

المادة ٦٠- أ- يشكل في الدائرة ، بقرار من الوزير بناء على تنسيب المدير العام ، مجلس تأديبي أو أكثر للتحقيق في المخالفات المسلكية التي يرتكبها الموظفون والتي تحال إليه من المدير العام ويحدد في قرار تشكيل أي منها عدد أعضائه ويسمي من بينهم رئيساً له .

ب- للمجلس التأديبي إيقاع أي من العقوبات المنصوص عليها في المادة (٦٦) من هذا النظام .

ج- يتم تبليغ قرار المجلس التأديبي للموظف المعني من الوزير أو المدير العام وفقاً للصلاحيات المقررة بموجب أحكام هذا النظام .

د- للموظف المحال إلى المجلس التأديبي أن يوكل محامياً لتمثيله في الدعوى والدفاع عنه على أن يحضر جلسات المحاكمة التأديبية مع محاميه وله أن يطلع على جميع الأوراق المتعلقة بالمخالفة التي يتم التحقيق معه بشأنها، وأن يناقش الشهود ، وأن يطلب استدعاء أي شخص للشهادة ويطلب ضم تقاريره السنوية أو أي وثائق أو تقارير أخرى تتعلق به إلى ملف التحقيق وأن يقدم أي بيعة أخرى يراها ضرورة للدفاع عن نفسه، ويشترط عند تطبيق أحكام هذه الفقرة أن لا تسمع أقوال أي شاهد إلا بعد ادائه القسم القانوني .

هـ- يراعى عند تشكيل المجلس أن يكون رئيسه برتبة أعلى من رتبة الموظف المحال على التحقيق .

و- للوزير أو للمدير العام تشكيل لجان تحقيق خاصة في الحالات التي تستدعي ذلك .

المادة ٦١- عند إحالة الموظف إلى المدعي العام أو المحكمة المختصة بمقتضى أحكام المادة (٦٢) من هذا النظام ، يوقف عن العمل بقرار من المدير العام ويتقاضى اعتباراً من إحالته نسبة (٢٥٪) من مجموع راتبه وعلاواته، ولا يجوز قبول استقالة الموظف أو إحالته على التقاعد أو الاستبعاد في هذه الحالة إلى أن يصدر القرار القطعي في الدعوى الجزائية المقامة عليه .

محرراً من الأصل

المادة ٦٢-١- إذا تبين لأي سلطة تملك صلاحية تأديبية للموظفين بمقتضى أحكام هذا النظام أن المخالف التي أسندت للموظف المحال إليها للتأديب تنطوي على جريمة جزائية، فيترتب عليها إيقاف إجراء التأديب وإحالة الموظف ومحاضر التحقيق الذي أجري معه والأوراق والمستندات الأخرى المتعلقة بالمخالفة إلى المدعي العام المختص أو إلى المحكمة المختصة للسير في القضية وفقاً لأحكام القانون، ولا يجوز في هذه الحالة اتخاذ أي إجراء تأديبي بحق ذلك الموظف أو الاستمرار في أي إجراء تم اتخاذه إلى أن يصدر الحكم القضائي القطعي في الشكوى أو الدعوى الجزائية التي قدمت ضده، وتتم إحالة الموظف في هذه الحالة إلى المدعي العام أو إلى المحكمة المختصة بقرار من المدير العام.

ب- لا تحول إدانة الموظف أو تبرئته من الشكوى أو الدعوى التي قدمت ضده أو الحكم بعدم مسؤوليته عما أسند إليه دون اتخاذ الإجراءات التأديبية اللازمة بحقه بمقتضى أحكام هذا النظام عن المخالفة التي ارتكبها وإيقاع العقوبة التأديبية المناسبة عليه.

المادة ٦٣-١- إذا قرر المدعي العام منع محاكمة الموظف المحال إليه أو إذا صدر الحكم القضائي القطعي بتبرئة الموظف المحال إلى المحكمة المختصة من المخالفة المسلكية أو الجريمة التي أسندت إليه حسب مقتضى الحال أو الحكم بعدم مسؤوليته عما أسند إليه فيستحق راتبه كامل مع العلاوات عن المدة التي أوقف خلالها عن العمل.

ب- إذا أسفرت محاكمة الموظف أمام المحكمة المختصة عن إدانته فيستحق راتبه وعلاواته عن المدة التي أوقف خلالها عن العمل إذا كانت لا تزيد على ثلاثة أشهر، أما إذا زادت على ذلك فيستحق نصف راتبه مع نصف علاواته عن المدة الزائدة على الأشهر الثلاثة.

ج- لا يستحق الموظف الذي صدر قرار بعزله من الوظيفة أي جزء من رواتبه وعلاواته المقررة له بموجب هذا النظام اعتباراً من تاريخ إحالته إلى المدعي العام أو المحكمة على أن لا يطلب منه رد المبالغ التي تقاضاها من راتبه وعلاواته خلال مدة إيقافه عن العمل بمقتضى أحكام المادة (٦٢) من هذا النظام.

المادة ٦٤- يحتفظ في ملف الموظف نسخ من الأوراق والقرارات المتعلقة بالعقوبات التي أوقعت عليه.

المادة ٦٥-١- تسقط الملاحقة التأديبية عن الموظف بعد مرور ثلاث سنوات على ارتكابه للمخالفة.

ب- تقطع المدة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة إذا قدمت خلالها أي شكوى ضد الموظف بشأن المخالفة ذاتها أو أجري التحقيق معه حولها، أو اتخذ بحقه أي إجراء تأديبي مهما كان نوعه بشأنها، أو أحيل إلى أي سلطة قضائية بجرم ناشئ عن تلك المخالفة أو يتعلق بها بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

ج- توقف الإجراءات التأديبية المتخذة بحق الموظف عند وفاته، ولا يجوز الاستمرار فيها أو إصدار أي قرار بشأنها بأي صورة من الصور.

المادة ٦٦-١- إذا ارتكب الموظف مخالفة للقوانين والأنظمة والتعليمات والقرارات المعمول بها في الدائرة أو في تطبيقها، أو أقدم على عمل أو تصرف من شأنه الإخلال بالمسؤوليات والصلاحيات المنوطة به، أو عرقلتها أو الإساءة إلى أخلاقيات الوظيفة وواجبات الموظف وسلوكه فيوقع عليه إحدى العقوبات التأديبية التالية:-

- ١- التنبيه.
- ٢- الإنذار.
- ٣- الحسم من أجور العمل الإضافي بما لا يتجاوز نصفها.
- ٤- الحسم من الراتب الشهري الأساسي بما لا يتجاوز نصفه.
- ٥- الحسم من الراتب الشهري الأساسي وأجور العمل الإضافي بما لا يتجاوز نصفها.
- ٦- تأخير الزيادة السنوية لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات.
- ٧- تخفيض العلاوات كلياً أو جزئياً لمدة لا تزيد على سنة واحدة وتستثنى العلاوة الشخصية والعائلية من هذه العقوبة.
- ٨- تنزيل الراتب.
- ٩- تنزيل الرتبة والدرجة.
- ١٠- الاستغناء عن الخدمة.
- ١١- العزل من الوظيفة.

مكتبة الأجل

ب- توقع على الموظف العقوبة الأشد في حالة تكرار المخالفة ولا يجوز إيقاف أكثر من عقوبة واحدة من العقوبات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة على المخالفة المسلكية الواحدة التي يرتكبها الموظف.

المادة ٦٧-١- تنفذ العقوبة التأديبية بتنزيل راتب الموظف بما لا يزيد على ثلاث زيادات سنوية، ولا ينظر في ترفيعه في هذه الحالة قبل مرور عدد من السنوات يعادل عدد الزيادات السنوية التي شملتها العقوبة.

ب- تنفذ عقوبة تنزيل الرتبة بوضع الموظف في الرتبة الأدنى مباشرة من الرتبة التي يشغلها وبراتب السنة المناظرة لها، ولا ينظر في ترفيعه في هذه الحالة قبل مرور ثلاث سنوات على تنزيل رتبته.

المادة ٦٨-١- توقع العقوبات التأديبية المنصوص عليها في الفقرة (أ) من المادة (٦٦) من هذا النظام على المخالفة المسلكية التي يرتكبها الموظف من رتبة ملازم جمارك وحتى عميد جمارك وفقاً للصلاحيات التالية:-

١- بقرار من الرئيس المباشر إذا كانت العقوبة التأديبية على المخالفة لا تتجاوز الإنذار.

٢- بقرار من المدير إذا كانت العقوبة التأديبية على المخالفة لا تتجاوز الحسم .

٣- بقرار من المدير العام إذا كانت العقوبة التأديبية على المخالفة لا تتجاوز تأخير الزيادة السنوية.

٤- بقرار من الوزير إذا كانت العقوبة التأديبية على المخالفة لا تتجاوز تنزيل الرتبة أو الدرجة.

ب- توقع العقوبات التأديبية المنصوص عليها في الفقرة (أ) من المادة (٦٦) من هذا النظام على المخالفة المسلكية التي يرتكبها الموظف من رتبة ضابط صف جمارك أو شرطي جمارك وفقاً للصلاحيات التالية:-

١- بقرار من الرئيس المباشر إذا كانت العقوبة التأديبية على المخالفة لا تتجاوز الإنذار.

٢- بقرار من المدير إذا كانت العقوبة التأديبية على المخالفة لا تتجاوز الحسم من الراتب الشهري الاساسي واجور العمل الإضافي.

٣- بقرار من المدير العام إذا كانت العقوبة التأديبية على المخالفة لا تتجاوز تنزيل الرتبة.

ج- لا يجوز إيقاف أي عقوبة على الموظف من الجهات المنصوص عليها في الفقرتين (أ) و(ب) من هذه المادة إلا بعد استجوابه أو التحقيق معه.

د- إذا تبين لأي من الجهات المنصوص عليها في الفقرتين (أ) و(ب) من هذه المادة، أن العقوبة التأديبية المناسبة أو الواجب إيقافها على المخالفة التي أحيلت إليها للنظر فيها تزيد على العقوبة التي تمتلك صلاحية إيقافها على الموظف الذي ارتكبها، فيترتب على تلك الجهة رفعها مع بيان رأيها فيها إلى الجهة الأعلى التي تمتلك صلاحية إيقاف العقوبة الأشد وفقاً

لأحكام هذا النظام بما في ذلك الوزير أو المدير العام إذا كان أحدهما هو المختص بإيقافها.

هـ- يجوز إلغاء أي عقوبات سابقة أوقعت على الموظف إذا مضت مدة ست سنوات على الأقل ولم توقع عليه خلالها أي عقوبات تأديبية، ويكون الإلغاء بقرار من الوزير بناء على تنسيب المدير العام إذا كان الوزير هو صاحب الصلاحية في إيقاف هذه العقوبة وبقرار من المدير العام بناء

على تنسيب اللجنة إذا كان المدير العام هو صاحب الصلاحية في إيقاف هذه العقوبة، وفي هذه الحالة لا يجوز الأخذ بالعقوبات الملغاة لأي غاية ولا يشمل قرار الإلغاء الأثر المادي أو الوظيفي الذي أحدثته العقوبة.

المادة ٦٩-١- تنتهي خدمة الموظف في أي من الحالات التالية:-

١- قبول الاستقالة .

٢- فقد الوظيفة .

٣- عدم اللياقة الصحية .

٤- الاستغناء عن الخدمة .

٥- العزل من الوظيفة .

٦- بلوغ السن القانونية لانتهاء أو إنهاء الخدمة على أن تراعى أحكام قانون التقاعد أو الضمان الاجتماعي.

محكمة من الأصل

- ٧- فقد الجنسية الأردنية .
- ٨- إلغاء الوظيفة والتسريح .
- ٩- الإحالة على التقاعد .
- ١٠- إنهاء الخدمة أو الإعفاء منها .

ب- يجوز إنهاء خدمة الموظف الخاضع لقانون الضمان الاجتماعي إذا استكمل شروط الحصول على التقاعد المبكر وفقاً لأحكامه.

المادة ٧٠-١- تكون الاستقالة التي يقدمها الموظف خطية، كما تكون الموافقة عليها أو رفضها خطية، وتقدم إلى المرجع المختص بتعيين المماثل للموظف في الرتبة والراتب فإذا لم يصدر القرار بقبولها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمها تعتبر مرفوضة.

ب- على الموظف أن يستمر في القيام بمهام وظيفته إلى أن يتسلم القرار بقبول استقالته أو رفضها والا اعتبر فاقداً لوظيفته وفقاً لأحكام هذا النظام.

ج- مع مراعاة أحكام هذا النظام يستحق الموظف المستقيل وفقاً لأحكام الفقرتين (أ) و(ب) من هذه المادة راتباً شهرياً أساسياً عن كل سنة من السنوات العشر الأولى للخدمة، وراتب شهر أساسي ونصف عن كل سنة خدمة تزيد على العشر سنوات الأولى شريطة أن لا يكون الموظف قد استحق راتباً تقاعدياً وفق أحكام قانون التقاعد المدني أو الضمان الاجتماعي عند تقديم استقالته.

المادة ٧١-١- يعتبر الموظف فاقداً لوظيفته في أي من الحالات التالية:-

- ١- إذا صدر قرار بنقله أو انتدابه إلى وظيفة أو دائرة أخرى ولم ينفذ قرار النقل أو الانتداب ولم يباشر العمل في الوظيفة أو الدائرة التي نقل أو انتدب إليها لمدة عشرة أيام متصلة.
- ٢- إذا تغيب عن وظيفته لمدة عشرة أيام عمل متصلة دون إجازة قانونية أو دون عذر مشروع، ولم يقيم بتبليغ رئيسه المباشر خلال مدة غيابه بأي وسيلة متاحة له ولا يقبل أي عذر يقدمه بعد انتهاء هذه المدة.

ب- يصدر القرار باعتبار الموظف فاقداً لوظيفته من المرجع المختص بتعيين مثيله في الدرجة والرتبة والراتب، ويتم تبليغه للموظف بالنشر في صحيفتين محليتين يوميتين على الأقل، ويعتبر القرار نافذ المفعول اعتباراً من اليوم الأول الذي تغيب الموظف فيه عن عمله.

ج- للموظف الذي اعتبر فاقداً لوظيفته حق الاعتراض على القرار خلال عشرة أيام من تاريخ تبليغه له بالنشر وفقاً لأحكام الفقرة (ب) من هذه المادة، ويقدم الاعتراض متضمناً الأسباب التي استند إليها، إلى المرجع الذي أصدر القرار، والذي يحيل الاعتراض بدوره إلى اللجنة للدراسة وتقديم التوصية اللازمة له لاتخاذ القرار المناسب.

المادة ٧٢-١- يتم الاستغناء عن الموظف حكماً في أي من الحالات التالية:-

١- إذا أوقعت عليه عقوبتان من العقوبات التأديبية المنصوص عليها في البنود من (١-٦) من الفقرة (أ) من المادة (٦٦) من هذا النظام خلال السنوات الأربع الأخيرة دون اشتراط تنوعها.

٢- إذا أوقعت عليه ثلاث عقوبات من العقوبات التأديبية المنصوص عليها في البنود من (١-٣) من الفقرة (أ) من المادة (٦٦) من هذا النظام خلال السنوات الثلاث الأخيرة دون اشتراط تنوعها.

٣- إذا أوقعت عليه خمس عقوبات تأديبية من العقوبات المنصوص عليها في البنود من (١-١) من الفقرة (أ) من المادة (٦٦) من هذا النظام خلال السنوات الخمس الأخيرة دون اشتراط تنوعها.

ب- يتم تبليغ الموظف قرار الاستغناء عن خدمته وفقاً لأحكام هذه المادة من المرجع المختص بتعيين مثيله في الدرجة والرتبة والراتب.

محكمة من الأعمال

المادة ٧٣- يعزل الموظف في أي من الحالتين التاليتين :-

أ- إذا حكم عليه من محكمة مختصة بجناية أو بجنحة مخلة بالشرف كالرشوة أو الاختلاس أو السرقة أو التزوير أو سوء استعمال الأمانة أو الشهادة الكاذبة أو استثمار الوظيفة أو الاشتراك بالتهريب أو أي جريمة أخرى مخلة بالأخلاق العامة أو حكم عليه بالحبس لمدة تزيد على ستة أشهر لارتكابه أي جريمة من الجرائم ويعتبر الموظف في أي حالة من تلك الحالات معزولاً حكماً من تاريخ اكتساب الحكم عليه الدرجة القطعية.

ب- بقرار من المجلس التأديبي.

المادة ٧٤-أ- يستحق الموظف جميع حقوقه المالية وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها إذا انتهت أو أنهيت خدمته في أي من الحالات التالية :-

- ١- عدم اللياقة الصحية.
- ٢- إكمال السن القانونية لانتهاء أو إنهاء الخدمة.
- ٣- إلغاء الوظيفة أو التسريح.
- ٤- الإحالة على التقاعد.
- ٥- الاستقضاء عن الخدمة.
- ٦- فقد الوظيفة.

ب- يحرم الموظف من جميع حقوقه المالية إذا أنهيت أو انتهت خدمته في أي حالة من الحالتين التاليتين :-

- ١- العزل من الوظيفة.
- ٢- فقد الجنسية الأردنية.

المادة ٧٥-أ- إذا توفى الموظف أثناء وجوده في الخدمة لدى الدائرة فيعطى ورثته الشرعيون تعويضاً يعادل مجموع المبالغ التالية :-

- ١- راتبه الكامل مع علاواته عن مدة عمله في الشهر الذي توفي فيه.
- ٢- راتبه الكامل مع علاواته عن ستة أشهر أخرى.
- ٣- راتبه الكامل مع علاواته عن مدة الإجازة السنوية التي كانت مستحقة عند وفاته ولم يستعملها.

ب- ليس في هذه المادة ما يؤثر على أي حقوق أخرى يستحقها ورثة الموظف المتوفى أو المعالون من أفراد أسرته بما في ذلك حقوقهم التقاعدية أو حقوقهم في أي صندوق للضمان الاجتماعي.

المادة ٧٦-أ- تنظم براءة التشكيلات للموظف في أي من الحالات التالية :-

- ١- عند تعيينه.
- ٢- عند ترفيعه أو تعديل راتبه.
- ٣- في حال تغيير اسم وظيفته أو مادتها في جدول تشكيلات وظائف الدائرة.
- ٤- عند ترفيعه أو نقله من وظيفة إلى وظيفة أخرى إذا كان النقل أو الترقية سيؤدي إلى أن يشغل وظيفة تختلف في مادتها عن مادة الوظيفة التي تم نقله أو ترفيعه إليها في جدول التشكيلات.
- ب- يدرج في كل براءة تشكيلات رقم الفصل والمادة المدرج تحتها اسم الوظيفة في جدول تشكيلات الوظائف ورقم القرار الذي صدرت البراءة بموجبه وتاريخها.
- ج- يصدر المدير العام أو من يفوضه براءة التشكيلات الخاصة بالموظف.

المادة ٧٧- ترسل إلى كل من ديوان المحاسبة ودائرة الموازنة العامة نسخ عن القرارات الخاصة بالموظفين والمتعلقة بتعيينهم وترفعهم وترقيتهم وزيادة رواتبهم ونقلهم وانتدابهم وإعارةهم ومنحهم الإجازات الدراسية والإجازة بدون راتب وعلاوات والاستقالة والتأديب وإنهاء الخدمة أو انتهاءها لأي سبب من الأسباب.

المادة ٧٨- يتم توفيق أوضاع موظفي الفئة الرابعة الذين هم على رأس عملهم في الدائرة قبل صدور هذا النظام إلى الدرجات والفئات والرتب التي يستحقونها وفقاً لأحكامه حسب المؤهلات الجديدة وحسب الشواغر المتوافرة، ووفق الشروط التالية :-

- ١- أن يكون تاريخ تسجيله للحصول على المؤهل العلمي قد تم بعد تاريخ تعيينه في الدائرة.
- ب- أن يكون قد أمضى مدة لا تقل عن خمس سنوات في الدائرة.

محكمة القضاء

- ج- أن لا يكون قد أوقع بحقه أي من العقوبات المنصوص عليها في البنود من (٦-٩) من الفقرة (أ) من المادة (٦٦) من هذا النظام خلال مدة خدمته أو ثلاث عقوبات من العقوبات المنصوص عليها في البنود من (١-٥) من الفقرة نفسها .
- د- أن لا يقل تقديره في آخر ثلاث سنوات عن جيد.
- هـ- أن لا يؤثر توفيق الاوضاع على سير العمل في الدائرة.

المادة ٧٩- يعتبر كل موظف مسؤولاً عما يدخل في ذمته أو يوكل إليه بحكم وظيفته أمر إدارته أو جبايته أو حفظه من نقود أو أشياء أخرى للدولة أو للمتعاملين مع الدائرة وعما يعهد إليه من الأسلحة والملابس والأرزاق التي تصرف لاستعماله الخاص أو لمرؤوسيه ويكون مسؤولاً عنها في حالة فقدانها أو تضررها أو تلفها ما لم يكن الضرر الذي لحق بها قد نجم عن حادث لم يكن بالإمكان تجنبه أو عن سرقة لم تنشأ عن إهماله أو نتج من استعمالها بصورة فعلية في العمل الرسمي .

المادة ٨٠- أ- للوزير تفويض أي من الصلاحيات المخولة إليه بموجب أحكام هذا النظام إلى المدير العام .
ب- للمدير العام تفويض أي من الصلاحيات المخولة إليه بموجب أحكام هذا النظام لأي ضابط جمارك لا يقل مستواه الوظيفي عن مدير .
ج- يجب أن يكون التفويض المنصوص عليه في الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة خطياً ومحدداً .

المادة ٨١- يصدر الوزير تعليمات تحدد شارات الرتب والزي الرسمي للموظفين .

المادة ٨٢- في غير الحالات المنصوص عليها في هذا النظام تطبق على موظفي الدائرة أحكام نظام الخدمة المدنية المعمول به إلى المدى الذي لا تتعارض فيه مع أحكام هذا النظام .

٢٠٠٦/١٠/٣

عبد الله الثاني ابن الحسين

وزير الشؤون البلدية نادر الظهيريات	وزير الخارجية عبد الله الخطيب	نائب رئيس الوزراء وزير المالية الدكتور زياد فريز	رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور معروف البخيت
وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور خالد طوقان	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني أبو غيدا	وزير الداخلية عبد الفايز	
وزير النقل سعود نصيرات	وزير الصحة المهندس سعيد دروزة	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس عزمي خريسات	وزير العدل الدكتور عبد الشخانة
وزير المهندس خالد الإيراني	وزير التخطيط والتعاون الدولي سهير العلي	وزير الصناعة والتجارة شريف الزعبي	
وزير المياه والري المهندس محمد ظافر العالم	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية عبد الفتاح صلاح	وزير تطوير القطاع العام سالم الخزاعلة	وزير العمل باسم السالم
وزير التنمية السياسية ووزير الشؤون البرلمانية الدكتور صبري أريبعات	وزير الثقافة الدكتور عادل الطويسي	وزير الزراعة الدكتور عاكف الزعبي	
وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عمر الكردي	وزير السياحة والآثار منير نصار	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور سليمان الطراونة	

محكمة من الأصل

اتفاقية بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية و حكومة الجمهورية

الهيلينية حول التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات

• صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٧٦٤) تاريخ ٢٠٠٦/١١/٧ المتضمن الموافقة على الاتفاقية التي تم التوقيع عليها في أثينا بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/٢١ بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الهيلينية حول التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بصيغتها التالية:-

* * * * *

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الهيلينية،

المشار إليهما فيما بعد بـ "الطرفين المتعاقدين"،

رغبة منهما في تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بينهما بما فيه المصلحة المتبادلة طويلة المدى لكلا البلدين،

هادفين إلى خلق ظروف تفضيلية لاستثمارات مستثمري أي من الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر،

إدراكاً منهما بأن تشجيع وحماية الاستثمارات وفقاً لهذه الاتفاقية من شأنه أن يحفز المبادرات في هذا المجال،

قد اتفقا على ما يلي:

المادة (١)

تعريفات

لغايات هذه الاتفاقية:

- ١- يعني مصطلح "استثمار" كافة أنواع الأصول المستثمرة من قبل مستثمري أحد الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر وفقاً لتشريعات الأخير، وتشمل على سبيل الذكر وليس الحصر:
 - أ- الأموال المنقولة وغير المنقولة وحقوق الملكية الأخرى مثل حقوق الإرتفاق، الانتفاع، الرهونات، الامتيازات أو الكفالات،
 - ب- الأسهم، الحصص والسندات في شركة وأي شكل آخر من أشكال المشاركة في الشركات،
 - ج- المطالبات بمال أو المطالبات بأي أداء له قيمة مالية محددة بموجب عقد، بالإضافة إلى القروض المتعلقة باستثمار،
 - د- حقوق الملكية الفكرية،
 - هـ- امتيازات الأعمال المقررة بموجب قانون أو عقد، وتشمل امتيازات البحث عن، استخراج أو استغلال المصادر الطبيعية.

إن التغيير المحتمل في الشكل الذي أقيمت فيه الاستثمارات يجب ألا يؤثر على كونها كاستثمارات.
- ٢- يعني مصطلح "العوائد" المبالغ المتأتية من استثمار وتشمل على سبيل الذكر وليس الحصر، الأرباح، الفوائد، أرباح رأس المال، العوائد، الأتاوات والرسوم.
- ٣- يعني مصطلح "مستثمر":
 - أ- للشخص الطبيعي المواطن لأحد الطرفين المتعاقدين وفقاً لتشريعاته ويستثمر في إقليم الطرف المتعاقد الآخر،

محكمة من الأول

ب- الأشخاص الاعتباريين أو الكيانات الأخرى، وتشمل الشركات، المؤسسات، النقابات والشركات المنشأة أو المنظمة أصولياً وفقاً لتشريعات أحد الطرفين المتعاقدين وتمارس نشاطات اقتصادية فعلية في إقليم ذات الطرف المتعاقد وتستثمر في إقليم الطرف المتعاقد الآخر.

4- يعني مصطلح "إقليم" فيما يتعلق بأي من الطرفين المتعاقدين، الأراضي التي تقع ضمن سيادته وتشمل المياه الإقليمية، بالإضافة إلى المناطق البحرية التي يمارس عليها ذلك الطرف المتعاقد حقوق سيادة وولاية بما يتوافق والقانون الدولي.

المادة (2)

تشجيع وحماية الاستثمارات

- 1- يشجع كل من الطرفين المتعاقدين استثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر ويجيز هذه الاستثمارات وفقاً لتشريعاته.
- 2- تعامل استثمارات مستثمري أحد الطرفين المتعاقدين، في جميع الأوقات معاملة عادلة ومنصفة، كما وتتمتع بالحماية والأمان الكاملين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر. يضمن كلا الطرفين المتعاقدين عدم الانقراض من إدارة، صيانة، استعمال، التمتع، أو تصفية استثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر في إقليمه بإجراءات غير مبررة أو تمييزية.
- 3- تتمتع عوائد الاستثمارات، والدخل المتأتي من إعادة الاستثمار، في حال ذلك، بذات الحماية الممنوحة للاستثمارات الأصلية.
- 4- يراعي كل من الطرفين المتعاقدين أي التزامات أخرى كان قد يلتزم بها فيما يتعلق باستثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر.

المادة (3)

معاملة الاستثمارات

- 1- يمنح كل من الطرفين المتعاقدين استثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر المقامة في إقليمه معاملة لا تقل افضلية عن تلك الممنوحة لاستثمارات مستثمريه أو استثمارات مستثمري أي طرف ثالث، إيهما أكثر افضلية.
- 2- يمنح كل من الطرفين المتعاقدين مستثمري الطرف المتعاقد الآخر فيما يخص بنشاطاتهم المتعلقة بالاستثمارات المقامة في إقليمه، معاملة لا تقل افضلية عن تلك الممنوحة لمستثمريه أو لمستثمري أي طرف ثالث، إيهما أكثر افضلية.
- 3- يجب ألا تفسر احكام الفقرتين 1 و2 من هذه المادة على أنها تلزم أحد الطرفين المتعاقدين بمنح مستثمري الطرف المتعاقد الآخر ميزة أي معاملة، تفضيل، أو امتياز ناتجة عن:
 - أ- مشاركته في أي اتحاد جمركي أو اقتصادي حالي أو مستقبلي، اتفاقية اندماج اقتصادي إقليمي أو أي اتفاقية دولية مشابهة، أو
 - ب- أي اتفاقية أو ترتيب دولي متعلق كلياً أو بصفة رئيسية بالضرائب.

المادة (4)

نزع الملكية (التأميم)

- 1- لا يجوز تأميم استثمارات مستثمري أي من الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر أو نزع ملكيتها أو إخضاعها لأي إجراءات ذات اثر مشابه لنزع الملكية أو التأميم (ويشار إليها فيما بعد بـ "نزع الملكية")، إلا تحقيقاً للمنفعة العامة،

محكمة من الأول

ووفقاً لتطبيق أصولي للقانون، وعلى أساس غير تمييزي ومقابل دفع تعويض فوري، كاف وفعال، يجب أن يكون هذا التعويض مساوياً للقيمة السوقية للاستثمار المتضرر، وذلك مباشرة قبل اتخاذ الاجراء أو نبوع خبره أيهما أسبق، بحيث يحتسب مع التعويض فائدة من تاريخ نزاع الملكية وحتى تاريخ الدفع بالسعر التجاري العادي، كما يجب أن يكون هذا التعويض قابلاً للتداول بحرية وبعملة قابلة للتحويل الحر.

2- تطبق أحكام الفقرة 1 من هذه المادة أيضاً عندما يقوم أحد الطرفين المتعاقدين بنزع ملكية أصول شركة منشأة وفقاً للقوانين النافذة في أي جزء من اقليمه، يكون مستثمرون من الطرف المتعاقد الآخر مالكيين لحصص فيها.

المادة (5)

التعويض عن الخسائر

1- يمنح مستثمرو أحد الطرفين المتعاقدين والذين تتعرض استثماراتهم في اقليم الطرف المتعاقد الآخر لخسائر ناجمة عن حرب، نزاع مسلح آخر، حالة طوارئ وطنية، اضطرابات مدنية أو أحداث مشابهة في اقليم الطرف المتعاقد الآخر، معاملة لا تقل في أفضليتها عن تلك التي يمنحها الطرف المتعاقد الآخر لمستثمريه أو لمستثمري أي دولة ثالثة، أيهما أكثر افضلية وذلك فيما يخص إعادة الحال إلى ما كان عليه، التعويض عن الاضرار أو أي تسوية أخرى. يجب أن تتم الدفعات الناجمة بدون تأخير ويجب أن تكون قابلة للتداول بحرية وبعملة قابلة للتحويل الحر.

2- بدون الاجحاف بأحكام الفقرة 1 من هذه المادة، يمنح مستثمرو أي من الطرفين المتعاقدين، وفي الحالات المشار إليها في تلك الفقرة، والذين لحق بهم خسائر في اقليم الطرف المتعاقد الآخر ناجمة عن:

أ- مصادرة استثماراتهم أو جزء منها من قبل قوات أو سلطات الطرف المتعاقد الآخر، أو

ب- تدمير استثماراتهم أو جزء منها من قبل قوات أو سلطات الطرف المتعاقد الآخر والذي لم تقتضيه ضرورة الموقف، تعويض أو أن يتم إعادة الحال إلى ما كان عليه، كما يجب أن يكون التعويض فوري، عادل وفعال في أي من الحالتين.

المادة (6)

الحوالات

1- يضمن كل من الطرفين المتعاقدين، فيما يتعلق باستثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر، التحويل غير المقيد لجميع الدفعات المتعلقة بهذه الاستثمارات.

يجب إجراء هذه التحويلات بدون تأخير، وبعملة قابلة للتحويل الحر، وبسعر صرف السوق المطبق في تاريخ التحويل.

2- تشمل هذه الحوالات على سبيل الذكر وليس الحصر:

- أ- رأس المال والمبالغ الإضافية المخصصة لإدارة الاستثمار أو تطويره،
- ب- العوائد،
- ج- المخصصات لسداد القروض،
- د- عوائد بيع أو تصفية الاستثمار كلياً أو جزئياً،
- هـ- التعويض بموجب المواد 4 و 5،
- و- الدفعات الناجمة عن تسوية نزاع استثماري،
- ز- المكاسب والتعويضات الأخرى للمستخدمين المستثمرين من الخارج فيما يتعلق باستثمار ما.

محكمة من الأول

المادة (7)
الحلول

- 1- إذا دفع أحد الطرفين المتعاقدين أو إية وكالة معينة من قبله (لغايات هذه المادة "الطرف المتعاقد الأول") مبلغاً من المال بموجب ضمان تم منحه بشأن استثمار في إقليم الطرف الآخر (لغايات هذه المادة "الطرف المتعاقد الثاني")، فعلى الطرف المتعاقد الثاني الاعتراف:
- أ- بانتقال كافة حقوق ومطالبات الطرف الذي تم تعويضه إلى الطرف المتعاقد الأول قانوناً أو وفقاً لإجراء قانوني،
- ب- بحق الطرف المتعاقد الأول وبموجب الحلول، بأن يتصرف بالحقوق ويدعي بالمطالبات إلى ذات المدى كالطرف الذي تم تعويضه.
- 2- للطرف المتعاقد الأول الحق وفي كل الأحوال:
- أ- بنفس المعاملة فيما يتعلق بالحقوق والمطالبات المتحققة له بموجب الحلول، و
- ب- بأية دفعات ناجمة عن هذه الحقوق والمطالبات
- وذلك إلى المدى الذي كان الطرف الذي تم تعويضه مخولاً بالحصول عليه وفقاً لهذه الاتفاقية فيما يتعلق بهذا الاستثمار والعوائد المتصلة به.

المادة (8)

تسوية النزاعات بين الطرفين المتعاقدين

- 1- ينبغي، إن أمكن، تسوية أي نزاع ينشأ بين الطرفين المتعاقدين بخصوص تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية من خلال المفاوضات عبر القنوات الدبلوماسية.
- 2- إذا تعذر تسوية النزاع خلال ستة أشهر، من تاريخ بدء المفاوضات، فيحال النزاع بناء على طلب أي من الطرفين المتعاقدين إلى هيئة تحكيم خاصة.

- 3- تشكل هيئة التحكيم، ولكل حالة على حدة، كما يلي: يعين كل طرف متعاقد محكم واحد، ويتفق هذان المحكمان على إختيار مواطن من دولة ثالثة كرئيس للهيئة. يجب أن يتم تعيين المحكمين خلال مدة ثلاث أشهر، والرئيس خلال مدة خمسة أشهر من تاريخ اعلام أحد الطرفين المتعاقدين للطرف المتعاقد الآخر بنتية إحالة النزاع لهيئة تحكيم.
- 4- إذا لم يتم إجراء التعيينات الضرورية خلال المدد المحددة في الفقرة 3 من هذه المادة، وفي حال غياب أي اتفاق آخر، يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين دعوة رئيس محكمة العدل الدولية لإجراء التعيينات اللازمة. إذا كان رئيس المحكمة مواطناً لأي من الطرفين المتعاقدين أو تعذر عليه القيام بالمهمة المذكورة، فتتم دعوة نائب رئيس محكمة العدل الدولية لإجراء التعيينات الضرورية (ما لم يكن مواطناً لأي من الطرفين المتعاقدين أو تعذر عليه القيام بالمهمة)، ويعكس ذلك يتم دعوة عضو محكمة العدل الدولية التالي في الأقدمية، والذي لا يكون مواطناً لأي من الطرفين المتعاقدين لإجراء هذه التعيينات.
- 5- تصدر هيئة التحكيم قرارها على أساس احترام القانون ويشمل ذلك على وجه الخصوص هذه الاتفاقية وأي اتفاقيات أخرى ذات علاقة بين الطرفين المتعاقدين، بالإضافة إلى القواعد العامة المتعارف عليها ومبادئ القانون الدولي.
- 6- تحدد هيئة التحكيم الإجراءات الخاصة بها، ما لم يتفق الطرفان المتعاقدان على خلاف ذلك.
- تصدر هيئة التحكيم قراراتها بأغلبية الأصوات. يكون هذا القرار نهائياً وملزماً لكلا الطرفين المتعاقدين.
- 7- يتحمل كلا الطرفين المتعاقدين تكاليف عضو هيئة التحكيم المعين من قبله وتكاليف تمثيله. وتقسم تكاليف رئيس هيئة التحكيم والتكاليف الأخرى مناصفة بين الطرفين المتعاقدين. إلا أنه يجوز للهيئة أن تقرر تحميل طرف متعاقد جزء أكبر من التكاليف ويكون قرارها هذا ملزماً لكلا الطرفين المتعاقدين.

محكمة العدل الدولية

المادة (9)

تسوية النزاعات بين طرف متعاقد ومستثمر من الطرف المتعاقد الآخر.

1- يجب تسوية النزاعات بين مستثمر من طرف متعاقد والطرف المتعاقد الآخر المتعلقة بالتزامات الأخير وفقاً لهذه الاتفاقية فيما يتعلق باستثمار الاول ودياً بين الطرفين المتنازعين، ان امكن.

2- اذا تعذر حل النزاع خلال مدة ستة اشهر من تاريخ طلب احد طرفي النزاع التسوية الودية، فالمستثمر المعني ان يحيل النزاع اما الى المحكمة المختصة للطرف المتعاقد الذي اقيم الاستثمار في اقليمه، او للتحكيم الدولي. في هذه الحالة، يوافق كل من الطرفين المتعاقدين على احالة النزاع الى التحكيم الدولي.

3- يجوز للمستثمر المعني، وفي حالة احالة النزاع الى التحكيم الدولي، ان يقدمه الى أي من:

- أ- المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار المنشأ وفقاً لمعاهدة تسوية نزاعات الاستثمار بين الدول وريعايا الدول الأخرى والمعروض للتوقيع في واشنطن بتاريخ 18/3/1965 لتسويته من خلال التوفيق أو التحكيم، أو
- ب- هيئة تحكيم خاصة تشكل تحديداً لهذه الغاية، وفقاً لقواعد التحكيم التابعة للجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولية (UNCITRAL).

4- تحكم هيئة التحكيم في النزاع وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية والقواعد المطبقة ومبادئ القانون الدولي. يكون قرار التحكيم نهائياً وملزماً لكلا طرفي النزاع. يجب على كل طرف متعاقد ان يطبق القرار بدون تأخير وفقاً للقانون المحلي.

5- لا يجوز للطرف المتعاقد الطرف في النزاع ان يرفع خلال اجراءات التحكيم او تنفيذ القرار بان المستثمر من الطرف المتعاقد الآخر قد تقاضى تعويض بموجب عقد تأمين فيما يتعلق بكل أو جزء من الضرر.

المادة (10)

تطبيق التزامات اخرى

لذا كانت قوانين أي من الطرفين المتعاقدين او الالتزامات الدولية الحالية او التي ستنشأ مستقبلاً بين الطرفين المتعاقدين، بالإضافة الى هذه الاتفاقية، تحوي حكماً، سواء عاماً او محدداً، يخول استثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر لمعاملة أكثر تفضيلاً عن تلك الممنوحة بموجب هذه الاتفاقية، فيجب ان يسود هذا الحكم بمبدأ افضليته على الاتفاقية الحالية.

المادة (11)

المشاورات

عند الضرورة، يقوم ممثلون عن الطرفين المتعاقدين بعقد مشاورات بخصوص أي امر يتعلق بتطبيق هذه الاتفاقية. تعقد هذه المشاورات بناء على اقتراح احد الطرفين المتعاقدين وفي المكان والزمان الذي يتم الإتفاق عليه عبر القنوات الدبلوماسية.

المادة (12)

التطبيق

تطبق احكام هذه الاتفاقية على الاستثمارات المقامة قبل دخولها حيز التنفيذ من قبل مستثمري احد الطرفين المتعاقدين في اقليم الطرف المتعاقد الآخر وفقاً لتشريعات الأخير.

محكمة العدل

المادة (13)

دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، مدتها وإنهاؤها

- 1- تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بعد ثلاثين يوماً من تاريخ تبادل الطرفين المعتقدين لإخطارات خطية تفيد بإعلام بعضهما البعض باستكمال الاجراءات المطلوبة في قوانينهم لهذه الغاية وتبقى هذه الاتفاقية نافذة لمدة عشر سنوات من ذلك التاريخ.
 - 2- تجدد هذه الاتفاقية تلقائياً وذلك لمدد من عشر سنوات، ما لم يتم الاخطار بإنهائها من قبل احد الطرفين المتعاقدين قبل سنة على الأقل من تاريخ انتهاء فترة نفاذها، كما يحتفظ كلا الطرفين المتعاقدين بحقه في إنهاء هذه الاتفاقية بموجب اخطار يقدم قبل سنة واحدة على الأقل من تاريخ انتهاء مدة نفاذها السارية.
 - 3- فيما يتعلق بالاستثمارات المقامة قبل تاريخ إنهاء هذه الاتفاقية، تبقى الموارد السابقة نافذة لمدة عشرة سنوات أخرى من ذلك التاريخ.
- حررت هذه الاتفاقية في أثينا بتاريخ 21 كانون الاول عام 2005 من ثلاث نسخ أصلية باللغات العربية، اليونانية والإنجليزية، وهذه النصوص جميعها متساوية في الحجية. وفي حال الالتباس في الترجمة يعتمد النص باللغة الانجليزية.

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية	عن حكومة الجمهورية المصرية
مدير عام الجوازات وزير الصناعة والتجارة	مدير عام الجوازات وزير التجارة والصناعة
رئيس مجلس إدارة مؤسسة تطوير الاستثمار	رئيس مجلس إدارة مؤسسة تطوير الاستثمار
د. محمد عبد الله	د. محمد عبد الله

إضافة مادة إلى إتفاق النقل الجوي الموقع بين
المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية

- صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٨٠٥) تاريخ ٢٠٠٦/١١/١٤ المتضمن الموافقة على إضافة المادة (١٠) مكرر الرمز المشترك إلى إتفاق النقل الجوي الموقع بين المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية بتاريخ ١٩٨٦/٢/٢٦ بصيغتها التالية:-

* * * * *

المادة العاشرة (مكرر)

الرمز المشترك

- أ. عند تشغيل أو تسويق الخدمات الجوية على الخطوط المتفق عليها بجدول الطرق الجوية الملحق بهذه الاتفاقية فانه باستطاعة أي مؤسسة نقل جوي معينة من قبل احد الطرفين المتعاقدين الدخول في ترتيبات في مجال رموز الرحلات المشتركة مع:-
 ١. شركة طيران واحدة من بلد الطرف المتعاقد الآخر.
 ٢. شركة طيران واحدة تابعة لبلد طرف ثالث، شريطة أن تقوم سلطات بلد الطرف الثالث بمنح حقوق مماثلة لمؤسسات النقل الجوي للطرف الآخر والسماح لها بالتشغيل وتقديم خدماتها بالاتفاق مع شركات أخرى من وإلى وعبر إقليم الطرف الثالث.
- ب. تخضع شروط الترتيبات المذكورة أعلاه عند ممارستها من قبل كافة مؤسسات النقل الجوي للآتي:-
 ١. حيابة حقوق النقل الجوي اللازمة.
 ٢. أن تفي بالمتطلبات اللازمة لمثل هذه الترتيبات.
 ٣. أن توضح لمشتري التذاكر التي تباع في نقاط البيع المختلفة اسم مؤسسة النقل الجوي التي تقوم بالتشغيل لكل مقطع ومع أي من المؤسسات الجوية المتعاقدة سيكون للمشتري علاقة تعاقدية.

* * * * *

مكرر الرمز المشترك

تعليمات رقم (١١) لسنة ٢٠٠٦

تعليمات معدلة لتعليمات أجور العاملين في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة رقم (٨) لعام ٢٠٠٦

الصادرة بمقتضى المادة ٢٩ من قانون التربية والتعليم رقم (٣) لسنة ١٩٩٤ وتعديلاته

المادة الأولى: تسمى هذه التعليمات "تعليمات معدلة لتعليمات أجور العاملين في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة رقم (٨) لسنة ٢٠٠٦"، وتقرأ مع التعليمات الأصلية.
المادة الثانية: تعدل المادة الرابعة من التعليمات الأصلية على النحو التالي:
أولاً جدول رقم (١) - جهاز الوزارة :

١- يلغى نص الفقرة رقم (٨) من الجدول رقم (١) من المادة الرابعة من التعليمات الأصلية ويستعاض عنها بما يأتي:-

- أ- رئيس قسم تصديق الشهادات عن كل دورة امتحانية (١٨٠) ديناراً
ب- رئيس قسم معادلة الشهادات عن كل دورة امتحانية (١٨٠) ديناراً
٢- يلغى نص الفقرة رقم (١١) من الجدول رقم (١) من المادة الرابعة من التعليمات الأصلية ويستعاض عنها بما يأتي:-

- أ- رئيس قسم النتائج المدرسية عن كل دورة امتحانية (١٥٠) ديناراً
ب- لكل كاتب في قسم النتائج المدرسية عن كل دورة امتحانية (١٠٠) ديناراً
٣- يلغى نص الفقرة رقم (١٤) من الجدول رقم (١) من المادة الرابعة من التعليمات الأصلية ويستعاض عنها بما يأتي:-

- أ- لكل كاتب في قسم تصديق الشهادات عن كل دورة امتحانية (١٦٠) ديناراً
ب- لكل كاتب في قسم معادلة الشهادات عن كل دورة امتحانية (١٦٠) ديناراً
٤- يلغى نص الفقرة رقم (٢٦) من الجدول رقم (١) من المادة الرابعة من التعليمات الأصلية ويستعاض عنها بما يأتي:-

- أ- مدير إدارة الشؤون المالية (٢٠٠) دينار
ب- موظفو إدارة الشؤون المالية (٨٠٠) دينار
٥- يلغى نص الفقرة رقم (٢٧) من الجدول رقم (١) من المادة الرابعة من التعليمات الأصلية ويستعاض عنها بما يأتي:-

- أ- مدير إدارة الشؤون القانونية (١٢٠) ديناراً
ب- موظفو إدارة الشؤون القانونية (٤٨٠) ديناراً

٦- يلغى نص الفقرة رقم (٢٨) من الجدول رقم (١) من المادة الرابعة من التعليمات الأصلية ويستعاض عنها بما يأتي:-

- أ- مدير الديوان العام في مركز الوزارة (٦٠) ديناراً
ب- رئيس الديوان العام في مركز الوزارة (٥٠) ديناراً
ج- موظفو الديوان العام في مركز الوزارة (١٩٠) ديناراً
٧- يلغى نص الفقرة رقم (٣١) من الجدول رقم (١) من المادة الرابعة من التعليمات الأصلية ويستعاض عنها بما يأتي:-

- أ- مدير إدارة اللوازم والتزويد (٢٠٠) دينار
ب- موظفو إدارة اللوازم والتزويد (٨٠٠) دينار
٨- يلغى نص الفقرة رقم (٤٣) من الجدول رقم (١) من المادة الرابعة من التعليمات الأصلية ويستعاض عنها بما يأتي:-

- أ- مدير إدارة الرقابة والتفتيش وتوكيد الجودة (١٠٠) دينار
ب- موظفو إدارة الرقابة والتفتيش وتوكيد الجودة الذين لهم علاقة بالامتحانات (٤٠٠) دينار
٩- تضاف الفقرة التالية لتأخذ الرقم المتسلسل (٤٦) من الجدول رقم (١) من المادة الرابعة من التعليمات الأصلية لتقرأ كالآتي:

موظفو الصيانة في الوزارة الذين يكلفهم مدير إدارة الامتحانات عن كل يوم عمل خمسة دقائق

ثانياً : جدول رقم (٢) - موظفو مديريات التربية والتعليم / عن كل دورة امتحان :
١- يلغى نص الفقرة رقم (٧) من الجدول رقم (٢) من المادة الرابعة من التعليمات الأصلية ويستعاض عنها بما يأتي:-

- أ- رئيس قسم الشؤون المالية وموظفو القسم (٥٠) فلساً عن كل مشترك على أن لا يقل استحقاقهم جميعاً عن (١٠٠) دينار ولا يزيد عن (٢٥٠) ديناراً
ب- رئيس قسم التدقيق المالي وموظفو القسم (٥٠) فلساً عن كل مشترك على أن لا يقل استحقاقهم جميعاً عن (٥٠) ديناراً ولا يزيد عن (١٥٠) ديناراً

٢- يلغى نص الفقرة رقم (٨) من الجدول رقم (٢) من المادة الرابعة من التعليمات الأصلية ويستعاض عنها بما يأتي:-

- رئيس قسم الديوان وموظفو القسم (٥٠) فلساً عن كل مشترك على أن لا يقل استحقاقهم جميعاً عن (٢٠٠) دينار ولا يزيد على (٤٠٠) دينار (ويستثنى منهم موظفو القسم).

مكتبة

٢- يلغى نص الفقرة رقم (٩) من الجدول رقم (٢) من المادة الرابعة من التعليمات الأصلية ويستعاض عنها بما يأتي:-

رئيس قسم اللوام وموظفو القسم (٥٠) فلساً عن كل مشترك على أن لا يقل استحقاقهم جميعاً عن (١٥٠) ديناراً ولا يزيد على (٣٠٠) ديناراً.

٤- يلغى نص الفقرة رقم (٢٢) من الجدول رقم (٢) من المادة الرابعة من التعليمات الأصلية ويستعاض عنها بما يأتي:-

لكل مكلف من قبل مدير التربية بوضع أسئلة امتحان التدريب العملي (جزأيه النظري والعملي) للورقة الامتحانية عن كل فرع أو تخصص (بحيث لا يزيد عددهم عن اثنين) خمسة عشر ديناراً عن كل ساعة امتحانية على أن لا تزيد الساعات المحسوبة للورقة الامتحانية عن ساعتين .

٥- يلغى نص الفقرة رقم (٢٣) من الجدول رقم (٢) من المادة الرابعة من التعليمات الأصلية ويستعاض عنها بما يأتي:-

كل معلم مكلف من مدير التربية والتعليم للقيام بأعمال المراقبة والتصحيح وتقييم المهارات العملية مجتمعة بحسب له (٤) دقائق عن كل ساعة امتحان على أن لا يزيد مجموع ساعاته المحسوبة عن (١٢) ساعة.

٦- يلغى نص الفقرة رقم (٢٤) من الجدول رقم (٢) من المادة الرابعة من التعليمات الأصلية ويستعاض عنها بما يأتي:-

مدير المدرسة المهنية أو المساعد الذي يكلفه مدير التربية والتعليم لرئاسة قاعة امتحان التدريب العملي عن كلفة الأعمال التي يكلف بها (٣٠) ديناراً + (١٠٠) فلس عن كل مشترك في امتحان التدريب العملي

٧- تضاف الفقرة التالية لتأخذ الرقم المتسلسل (٢٥) في الجدول رقم (٢) من المادة الرابعة من التعليمات الأصلية لتقرأ كالآتي: رئيس قسم التعليم المهني في المديرية (٢٥) ديناراً عن كلفة الأعمال التي يكلف بها.

ثالثاً . جدول رقم (٤) - المراقبون والمصححون / عن كل دورة امتحان :
١- يلغى نص الفقرة رقم (١) من الجدول رقم (٤) من المادة الرابعة من التعليمات الأصلية ويستعاض عنها بما يأتي:-
رئيس قاعة الامتحان عن كل ساعة مراقبة (٥,٥) خمسة دقائق وخمسة فلس .

المادة الثالثة:

تعدل المادة الحادية عشرة من التعليمات الأصلية رقم (٨) لسنة ٢٠٠٦ ويستعاض عنها بالنص الآتي:
(تلغى تعليمات أجور العاملين في امتحان شهادة الدراسة الثانوية رقم (٧) لسنة ٢٠٠٤ والتعليمات المعدلة لها رقم (١) لسنة ٢٠٠٥) ويعمل بتعليمات رقم (٨) لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاتها رقم (١١) لسنة ٢٠٠٦ اعتباراً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

وزير التربية والتعليم
الدكتور خالد مخلوف

مكتبة العمل

تعليمات النقص المسموح به للبضائع والمواد المنقولة على الطرق
صادرة بموجب أحكام المادة (٢١/أ) من قانون نقل البضائع
على الطرق رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٦

المادة (١): تسمى هذه التعليمات (تعليمات النقص المسموح به للبضائع والمواد المنقولة على
الطرق لسنة ٢٠٠٦) ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة (٢): تكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذه التعليمات المعاني المخصصة
لها بأدناه ما لم تمل القربة على خلاف ذلك:

الوزارة : وزارة النقل
الوزير : وزير النقل .
الناقل : الشخص المرخص من الوزارة لمزاولة أعمال نقل البضائع على
الطرق وفق أحكام قانون نقل البضائع على الطرق المعمول به.
الشاحن : الشخص المتعاقد مع الناقل مباشرة أو مع وسيط الشحن للنقل
البضائع على الطرق إلى المرسل إليه سواء كان مالك
البضاعة أو مفوضاً عنه.

نسبة النقص المسموح به: هي نسبة النقص التي تحدث في البضائع والمواد المنقولة على
الطرق للرحلة الواحدة (ذهاباً أو إياباً) ولا يكون الناقل مسؤولاً عن
حدوثها بحكم طبيعة البضائع والمواد المنقولة .

المادة (٣): تكون نسبة النقص المسموح به على النحو التالي:

- النفط الخام بنسبة (٥) بالآلف من وزن حمولة الصهريج .
- المشتقات النفطية بنسبة (١,٥) بالآلف من وزن حمولة الصهريج.
- المواد السائبة (bulk) بأنواعها المختلف بنسبة (٤) بالآلف من وزن حمولة الشاحنة.

د. المواد المكيسة (بأنواعها المختلفة) بنسبة (٣) بالآلف من وزن حمولة الشاحنة مع
عدم السماح بالنقص في الأعداد المنقولة.
هـ. المجمدات بنسبة (٣) بالآلف من وزن الحمولة.

المادة (٤): تعتمد النسب الواردة في المادة (٣) بأعلاه إلا في حالة الاتفاق على خلاف ذلك
ما بين الناقل والشاحن أو وكيله مع ضرورة تثبيت ذلك في وثيقة النقل.

المادة (٥): النقص المسموح به للبضائع غير الواردة في المادة (٣) أعلاه تكون بالاتفاق
المباشر ما بين الناقل والشاحن أو وكيله مع ضرورة تثبيت ذلك في وثيقة النقل.

سعود نصيرات
وزير النقل

مكتبة العمل

تعليمات رقم (٦) لسنة ٢٠٠٦م

تعليمات المكافآت المالية للعاملين في دور القرآن الكريم

صادرة بمقتضى المادة (٤٤) من نظام المساجد ودور القرآن الكريم رقم (٩٥) لسنة ٢٠٠٤

- المادة (١) : تسمى هذه التعليمات (تعليمات المكافآت المالية للعاملين في دور القرآن الكريم لسنة ٢٠٠٦) ويعمل بها ابتداءً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.
- المادة (٢) : يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها أدناه حيثما وردت في هذه التعليمات ما لم تدل القرينة على غير ذلك :

- الـوزارة : وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية .
- الوزراء : وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية .
- دار القرآن الكريم : المرفق الذي يخصص لتعليم أحكام التلاوة والتجويد وتحفيظ القرآن الكريم ، بصرف النظر عن التسمية التي تطلق عليه سواء أكان تابعاً للوزارة أو لأي جهة أخرى.
- اللجنة : لجنة دور القرآن الكريم للذكور أو لجنة دور القرآن الكريم للإناث المشكلة بمقتضى المادة (٣٧) من نظام المساجد ودور القرآن الكريم رقم (٩٥) لسنة ٢٠٠٤م.
- مدرس المواد المساندة : الشخص الذي يكلف رسمياً بتدريس المواد الشرعية المقررة وفق المنهاج المعتمد .
- المشرف : الشخص الذي يكلف رسمياً بالإشراف على دار القرآن الكريم بالإضافة إلى تعليم التلاوة وتحفيظ القرآن الكريم.

- المادة (٣) : يصرف لرئيس وأعضاء اللجنة مكافأة قدرها (١٥) خمسة عشر ديناراً عن كل اجتماع تعقده خارج أوقات الدوام الرسمي ، وتشمل اجتماعات اللجنة إجراء الامتحانات الشفوية لمادة أحكام التلاوة والتجويد في دور القرآن الكريم وبحد أعلى (٨) ثمانية اجتماعات شهرياً .

- المادة (٤) : يصرف لكل من مشرف دار القرآن الكريم في صحن المسجد ومشرف دار القرآن الكريم النموذجية ومدرّس أحكام التلاوة والتجويد فيها مكافأة شهرية قدرها (٥٠) خمسون ديناراً ، شريطة أن لا يقل نصاب الحصص عن (٦) ساعات في الأسبوع وأن لا يقل عدد الدارسين عن (٢٠) دارساً .
- المادة (٥) : يصرف لمعضو اللجنة أو أي موظف يكلف بزيارة دور القرآن الكريم المرخصة من الوزارة للتأكد من التزامها بالمنهاج والخطط الدراسية المقررة مكافأة قدرها (٥) خمسة دنائير عن كل زيارة تتم بعد أوقات الدوام الرسمي ، على أن يتم تقديم تقرير خطي بذلك حسب النموذج المعتمد لهذه الغاية من الوزير .
- المادة (٦) : أ- يحدد الوزير بناءً على تنسيب اللجنة أسس ومتطلبات اختيار مدرسي المواد المساندة بما في ذلك المؤهلات العلمية والخبرات العملية والمهارات التي يجب أن يتمتع بها المدرّس وآلية الاختيار .
- ب- يصرف لمدرس المواد المساندة في دار القرآن الكريم النموذجية مكافأة ويشمل ذلك إعداد الامتحان والمراقبة وتصحيح الأوراق وإعداد النتائج :-
- ١- (١٢) اثنا عشر ديناراً عن كل ساعة تدريس لحملة درجة الدكتوراه.
- ٢- (٨) ثمانية دنائير عن كل ساعة تدريس لحملة درجة الماجستير.
- ٣- (٦) ستة دنائير عن كل ساعة تدريس لحملة درجة البكالوريوس.
- المادة (٧) : يجوز تكليف المشرف بالتدريس في أكثر من دار للقرآن الكريم في صحن المسجد ، أو التدريس في دار القرآن الكريم النموذجية الواحدة لأكثر من مستوى بقرار من الوزير وتصرف له المكافأة المقررة عن كل دار أو مستوى .

مكتبة دار القرآن الكريم

المادة (٨) : يصرف لكل عضو من أعضاء لجان امتحانات دور القرآن الكريم مبلغ (٢٠٠) مائتي فلس من كل ورقة امتحان ويشمل ذلك : إعداد الأسئلة، والإجابات النموذجية، وتصحيح أوراق الامتحان، وإعداد النتائج النهائية .

المادة (٩) : يستحق عضو لجنة المراقبة في الامتحان النهائي في دور القرآن الكريم النموذجية مبلغ (٢) دينارين عن كل ساعة مراقبة .

المادة (١٠) : يستحق رئيس قاعة الامتحان النهائي مكافأة قدرها (٥٠) خمسون ديناراً لقاء الإشراف على القاعة لكافة امتحانات المواد المساندة .

المادة (١١) : يبتت الوزير في أي حالة ذات علاقة لم تنص عليها هذه التعليمات.

وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية
محمد النجاشي موسى حلاج

تقرير عن تخاصية الشركة الأردنية لتسويق وتصنيع المنتجات الزراعية (أمبكو)

- استناداً إلى الفقرة (ب) من المادة (١٥) من قانون التخاصية رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠٠ أنشر فيما يلي التقرير المتعلق بتخاصية الشركة الأردنية لتسويق وتصنيع المنتجات الزراعية (أمبكو)

خليفة المشروع

أولاً: تم إدراج الشركة الأردنية لتسويق وتصنيع المنتجات الزراعية (أمبكو) ضمن قائمة المشروعات المزمع خصصتها وذلك بموجب كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ١٢٢٩٩/٤/١٠/٩ تاريخ ٢٠٠١/١/١٥ .

ثانياً: وافق دولة رئيس الوزراء بكتابه رقم ١٥٠٤١/٤/١٠/٩ تاريخ ٢٠٠٣/٩/٢٣ على السير بإجراءات بيع الشركة وتشكيل لجنة توجيهية تقوى الإشراف على عملية البيع برئاسة معالي رئيس الهيئة التنفيذية للتخاصية وعضوية كل من :

- مدير عام المؤسسة الأردنية للاستثمار
- مدير عام شركة أمبكو .

وتشكيل فريق فني برئاسة عطوفة أمين عام الهيئة التنفيذية للتخاصية وعضوية ممثلين عن المؤسسة الأردنية للاستثمار والهيئة التنفيذية للتخاصية ، ورفع التوصيات لمجلس الوزراء لاتخاذ القرار المناسب.

ثالثاً: بلغت خسائر الشركة المتراكمة ما مجموعه (١٧) مليون دينار حتى تاريخ ٢٠٠٤/١٢/٣١ أي ما نسبته (١٠١ %) من رأس المال البالغ (١٦,٩٦٦,١٧٤) الأمر الذي يوجب في هذه الحالة التصفية الإجبارية للشركة ما لم تقرر الهيئة العامة للشركة خلاف ذلك سواء بزيادة رأسمالها لمعالجة الخسائر أو إطفائها على أن لا تتجاوز الخسائر الباقية نصف رأسمال الشركة ، إلا أنه ارتد في السير في بيع الشركة وعدم تصفيتها، كما استمرت الشركة بعملها في استقبال البندورة الطازجة من المزارعين وبأقل التكاليف التشغيلية لحين استكمال عملية البيع . ويتوزع رأسمال الشركة بين الشركاء كما يلي:

- ١ - المؤسسة الأردنية للاستثمار ٩٣,٧ %
- ٢ - المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ٤,٥ %
- ٣ - مؤسسة الإقراض الزراعي ١,٨ %

محكمة العدل

كما تبلغ مديونية الشركة تجاه الخزينة العامة (قرض وزارة المالية وقرض وزارة التخطيط والتعاون الدولي) ما مجموعه (٦,٦) ستة ملايين وستمائة ألف دينار وتشكل نحو (٩٢%) من مجموع موجودات الشركة في نهاية عام ٢٠٠٥.

تفصيل المشروع

أولاً: درست اللجنة التوجيهية لبيع شركة أميكو الوضع الراهن للشركة وارثأت بأنه من الأنسب ان يتم بيع الشركة في الوقت الحاضر إما كحزمة واحدة لجميع مراكز الشركة أو بشكل مجزأ وذلك ببيع مراكز الشركة كل على حدة بعد أن إبدى عدد من المستثمرين رغبتهم الخطية والشفوية بشراء بعض مراكز الشركة .

ثانياً: اتخذت اللجنة التوجيهية الإجراءات اللازمة للسير بعملية بيع الشركة وكلفت الفريق الفني لتخصيص شركة أميكو بتنفيذ هذه الإجراءات والقيام بكافة الأعمال الاستشارية للمشروع وهي على النحو التالي:

- أ - اعادة تقدير موجودات ومطلوبات الشركة ضمن المعطيات الجديدة للاستهلاكات التي تمت على موجودات الشركة الثابتة واسعار الاراضي .
- ب - اعداد الوثائق اللازمة لطرح بيع الشركة أما كحزمة واحدة أو بشكل مجزأ (النشرة التعريفية بمراكز الشركة) .
- ج - الإعلان عن بيع الشركة في الصحف المحلية اليومية وقد تم نشر هذا الاعلان في صحيفتي الرأي والمستور يومي الاثنين ٢٠٠٥/٦/٦ والثلاثاء ٢٠٠٥/٦/٧ على التوالي .

ثالثاً: تم تحديد تاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٣ كموع نهائي لاستلام العروض من المستثمرين الراغبين بشراء مراكز الشركة أما كحزمة واحدة أو بشكل مجزأ ، حيث تم استلام ثمانية عروض على النحو التالي :

- أ - عرض واحد لشراء مركز ماركا .
- ب - أربعة عروض لشراء مركز القسطل .

- ج - عرضين لشراء مركز غور الصافي .
- د - عرض واحد لشراء الشركة كحزمة واحدة .

ولم يتم تقديم أية عروض لشراء مصنع رب البندورة في العارضة ومركز الشونة الجنوبية ومركز وادي الريان .

وبعد دراسة العروض المقدمة لشراء مراكز الشركة من قبل اللجنة التوجيهية لبيع الشركة والفريق الفني تبين ان هذه العروض تقل كثيراً عن القيمة التقديرية لهذه المراكز ، ورأت اللجنة التوجيهية انه من الأفضل ان يتم بيع الشركة كحزمة واحدة في ضوء عدم تقديم أي عروض لشراء مصنع رب البندورة في العارضة، وفي ضوء ذلك فقد كان التوجه إلى مفاوضة صاحب العرض لشراء مراكز الشركة كحزمة واحدة وهو مقدم من الدكتور حسين غالب عبد الحسين كبة / عراقي الجنسية والذي تقدم بعرضه بتاريخ ٢٠٠٥/٦/٢٣ بقيمة (٨) ملايين دينار أردني ثمانية ملايين دينار أردني .

رابعاً: قامت اللجنة التوجيهية بمفاوضة المستثمر د . حسين غالب عبد الحسين كبة وذلك لبحث امكانية

- تحسين السعر المقدم لشراء مراكز الشركة،
 - تحسين شروط الدفع .
- وقد وافق المستثمر على رفع سعر الشراء الى (٨,٩) مليون دينار أردني ثمانية ملايين وتسعمائة ألف دينار على النحو التالي :
- أ - دفعة مقدمة بقيمة (٢) مليون دينار نقداً عند توقيع اتفاقية البيع .
 - ب - يسدد الرصيد الباقي والبالغ (٦,٩٠٠,٠٠٠) دينار ستة ملايين وتسعمائة ألف دينار على اربعة أقساط سنوية قيمة كل قسط (١,٧٦٠,٠٠٠) دينار ومليون وسبعمائة وستون ألف دينار يستحق القسط الاول بتاريخ ٢٠٠٧/١/٥ والآخر بتاريخ ٢٠٠٩/١/٥ .
- مقابل رهن جميع الاموال غير المنقولة للشركة لصالح المؤسسة الأردنية للاستثمار نيابة عن باقي الشركاء رهناً تأمينياً من الدرجة الاولى لدى دائرة الاراضي والمساحة .

مركز غور الصافي

خامساً: تعتبر الموجودات التالية غير مشمولة بعملية البيع وتعتبر حقاً للشركاء .

- أ - النقد في الصندوق ولدى البنوك حيث تحول بنفس تاريخ توقيع اتفاقية البيع الى الحساب الخاص بتخصيص شركة أمبكو .
- ب - البضاعة حيث سيتم تقييمها من قبل لجنة خاصة وتحول قيمتها الى حساب تخصصية شركة أمبكو .
- ج - الذمم المدينة والارصدة المدينة الأخرى.
- د - حصص الشركة في عمارة الفراهيد الكائنة في منطقة (الدويجيس / طبربور) .
- هـ - الوحدة السكنية الكائنة في الشونة الجنوبية.

سادساً: تم توقيع اتفاقية البيع مع المستثمر الدكتور حسين كبه في حين وقع معالي وزير المالية / رئيس مجلس إدارة المؤسسة الأردنية للاستثمار نيابة الحكومة الأردنية بعد استكمال كافة إجراءات البيع بتاريخ ٢٠٠٥/١١/١.

سابعاً: : قام المستثمر وحسب الشروط المرجعية لبيع الشركة بدفع كافة الرسوم والظوابط المستحقة لخزينة الدولة عن عمليات التسجيل والرهن ونقل الملكية.

الدكتور محمد أبو حمور
رئيس الهيئة التنفيذية للتخصيص

قرار صادر عن وزير الصحة بالغاء مديرية وإحداث أخرى

- استناداً لأحكام المادة (١١/أ) من نظام التنظيم الإداري لوزارة الصحة رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠٣ وبناء على تنسيب لجنة التخطيط المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٣٠ قررت ما يلي:
- ١. إلغاء مديرية المراكز التخصصية والتي ترتبط بمساعد الأمين العام لشؤون المستشفيات والمراكز التخصصية وفق أحكام المادة (٧/ب) من النظام أعلاه.
- ٢. إحداث مديرية المركز الوطني لبنك الدم لتتبع مساعد الأمين العام لشؤون المستشفيات والمراكز التخصصية وفق أحكام المادة (٧/ب) من النظام أعلاه.

وزير الصحة
الدكتور سعد الخرابشة

* * * * *

محذوف من الأصل

تعليمات ترخيص وسائل الدعاية والإعلان في منطقة عمان الكبرى رقم (١) لسنة ٢٠٠٦م

صادرة بموجب قرار اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في منطقة عمان الكبرى رقم (٨٧٣) تاريخ ١٠ / ١٢ / ٢٠٠٦، استناداً إلى المادة (٤١) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦م.

المادة (١):

تسمى هذه التعليمات "تعليمات ترخيص وسائل الدعاية والإعلان في منطقة عمان الكبرى رقم (١) لسنة ٢٠٠٦ م ويعمل بها من تاريخ ١/ ١/ ٢٠٠٧.

المادة (٢):

يكون للكلمات والعبارات الواردة في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها في هذه المادة وكما يلي ما لم تدل القرينة على غير ذلك:

القانون:	قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية النافذ المفعول.
النظام:	نظام الأبنية والتنظيم في مدينة عمان النافذ المفعول.
المنطقة:	منطقة عمان الكبرى باعتبارها منطقة تنظيم.
الأمانة:	أمانة عمان الكبرى.
الأمين:	أمين عمان أو من يفوضه.
الجهة المختصة:	الجهة المخولة في الأمانة بإعداد المخططات التنظيمية لمنطقة التنظيم ومراقبة تنفيذها وفقاً لأحكام القانون والنظام.
اللجنة:	اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية.
شرفة بارزة:	أي شرفة معلقة ممتدة فوق شارع خارج حدود الأرض.
البروز المعماري:	أي جزء غير مستقل من البناء ويشمل الإطارات التجميلية أو الواجهة من العوامل الجوية أو أحواض الزهور أو الحواجز أو مصبات الشبابيك أو صناديق الأباжور.
البروز التجاري:	أي جزء من البناء يواجه ويغطي جزءاً من شارع.
مظلة واقية:	أي سقف يواجه ويغطي جزء من شارع لأغراض الحماية من العوامل الجوية فقط.

المظلة:

بروز أو نتوء معماري أو منشأة تظليل ترتكز بالكامل على الحائط الخارجي للمبنى وتمتد فوق مسطحات "عامة أو خاصة" خارجية دون أعمدة، ويشترط أن يكون هناك ارتفاع كاف بينها وبين الأرضية أو بينها وبين الرصيف يسمح بمرور المشاة تحتها، وقد يتم إنشاء المظلة من إطارات هيكلية تغطي بمواد قاسية أو غير قاسية، ويجوز أن تكون المظلة ثابتة أو قابلة للنف أو التي على واجهة المبنى.

خط البناء:

الخط الذي لا يجوز أن يتجاوزه جسم البناء.

الارتداد:

الفناء غير المسموح البناء فيه الواقع بين خط البناء وحدود قطعة الأرض من جميع الجهات.

الرصيف:

الجزء من الطريق المعد لمرور المشاة الذي يقع بين حد الشارع المعد لسيارات والمركبات وبين حد الأرض أو الملك الذي يحاذيه.

التصويبة:

أي جدار أو حاجز من أي مادة على محيط سطح أو شرفة بقصد السلامة العامة.

قاعدة المبنى:

الجزء من المبنى الذي يشتمل على الطابق الأرضي والسدة إلا أنه في بعض الحالات، قد تكون قاعدة المبنى من الطابق الأرضي فقط.

لافتة:

مواد توضع أو تنشأ كي تنقل رسالة تجارية أو غير تجارية بشكل نص أو صورة أو كليهما، ويقصد بها لفت التباه العامة إلى شيء أو موضوع أو مكان أو شخص أو مؤسسة أو منتج أو عمل أو مشروع أو خدمة ما بفرض الإعلان أو التعريف أو الإعلام.

اللافتة الصمغوقية:

أي لافتة مثبتة على منشأ يزيد بروزه عن واجهة المبنى أو المحل أكثر من ٢٠ سم مهما كانت مادته معدنية أو خشبية أو أية مادة أخرى.

لافتة أرضية:

أي لافتة تدعم نفسها بنفسها بشكل كامل دون أن تكون مثبتة على أي مبنى وتكون اللافتة الأرضية مثبتة على الأرض أو مركزة على إطار أو عمود (أو أكثر) قائم في حد ذاته.

(لافتة قائمة في ذاتها)

لافتة إعلانية:

أي لافتة موضوعة في البيئة الخارجية بفرض عرض مواد تجارية أو غير تجارية تخص أعمال أو مشروعات أو سلع أو بالصفة أو خدمات أو أشخاص غالباً ما لا يتواجدون في المقار الذي تعرض فيه اللافتة.

لافتة أو مظلة:

أي لافتة تكون قائمة عند بدء العمل بهذه التعليمات، ولكنها لا تستوفي متطلبات

محكمة من الأصل

غير مطابقة :

لائحة تهريفية :

لائحة مظلة :

لائحة مجهزة :

لائحة مؤقتة :

ارتفاع اللوحة :

محتوى رسالة :

اللائحة :

مساحة سطح :

اللائحة :

مساحة محتوى :

رسالة اللوحة :

هذه التعليمات.

أي لائحة تحمل اسم أو شعار أو عنوان أو نوع العمل أو النشاط الذي تتم ممارسته في القار الذي تنتمي إليه اللائحة، أو تحمل أكثر من واحدة من هذه الأشياء.

أي لائحة تطل على أو تصور على سطح المظلة أو لتصق به .

أي لائحة تعلن عن مشروع ما أو خدمة أو نشاط أو غير ذلك مما لم يعد قائماً أو مقدماً في المكان الذي تعرض فيه اللائحة.

أي لائحة يقصد بها أن تعرض لمدة محدودة فقط، بما في ذلك أي لائحة مصنوعة من القماش أو النسيج الخفيف أو الورق المقوى أو غيرها من المواد الخفيفة.

المسافة العمودية المقاسة ما بين متوسط منسوب الرصيف وأعلى نقطة في اللائحة أو الهيكل الإنشائي أيهما أعلى.

الأحرف والإعداد والأشكال والرموز والشعارات والعناصر الجرافيكية التي تشكل رسالة اللائحة.

المساحة الكلية الواقعة ضمن محيط واحد مستمر ذي شكل هندسي، والتي تحصر الحد الأقصى للنص أو الصورة أو الشعار أو غيرها من المواد المعروضة على اللائحة، بالإضافة إلى أي مادة أو لون يكون جزءاً متكاملًا من خلفية المواد المعروضة على اللائحة أو يستخدم للتمييز بين اللائحة والمنشأ الموضوع عليه. ولا تشمل مساحة سطح اللائحة أي إطار هيكلي ترتكز عليه اللائحة أو أي دعامة لللائحة غير أساسية للمواد المعروضة على اللائحة. وتكون مساحة سطح أي لائحة مكونة من أكثر من جزء أو وحدة عبارة عن مجموع جميع المساحات المكونة لهذه الأجزاء أو الوحدات بالإضافة إلى تلك الواقعة بين أجزاء أو وحدات اللائحة. وتكون مساحة سطح اللائحة المكونة من وجهين بسطح واحد أو بسطحين متلاصقين تماماً أو بزاوية حادة لا تزيد عن (٥) درجات بين السطحين ظهوراً لظهور عبارة عن مساحة سطح وجه واحد من اللائحة.

المساحة الواقعة ضمن محيط أو مستطيل أو دائرة أو دائرة، أو ضمن مجموعة من هذه الأشكال، والتي تحصر كل ما يتضمنه محتوى رسالة اللائحة.

المادة (٣):

أهداف التعليمات:

تهدف الأمانة من خلال تطبيق هذه التعليمات إلى ما يلي:

- تشجيع مشاريع تطوير عالية الجودة ومبتكرة تحترم الصفات المميزة المعروفة لعمان وتدعم هذه المشاريع عالية الجودة المصلحة العامة للمواطنين، وتحمي الاستثمارات القائمة، وتعزيز الاستثمار في عمان.
- المحافظة على الطابع الفريد لعمان وعلى حسن المكان الخاص بها، والعمل على تأكيدهما وتعزيزهما من خلال حماية الفراغات الحضرية والمظهر العام فيها وتجنب التلوث البصري على المباني وفي الشوارع والمرافق العامة الخارجية.
- المساهمة في خلق تنسيق بصري و لوائح يضيف إلى حيوية عمان ووضوح عناصرها، والمساهمة في انجاز لوائح ذات تصاميم عالية الجودة تكمل عمارة المباني والصفات المميزة للمناظر الحضرية.
- الحد من استخدام اللوائح الخاصة التي تشكل حملاً زائداً أو شائلاً على قدرة العامة على استقبال المعلومات أو تنتهك الخصوصية أو تشكل مصدر خطر على العامة.
- تقليل التعارض ما بين اللوائح الخاصة بعضها البعض، وما بين اللوائح الخاصة والعامة من جانب آخر.
- تحسين وسائل الراحة للمشاة.
- مساعدة المختصين في تصميم الأبنية وتشبيدها والمطورين والمقيمين في عمان على خلق اقتراحات خاصة إبداعية باللوائح تكون منسجمة مع أهداف الأمانة.
- تشكيل قاعدة موثقة كمرجعية موحدة وثابتة لنماذج اللوائح ضمن عمان.

المادة (٤):

نطاق تطبيق التعليمات:

تسري هذه التعليمات على كافة اللوائح الواقعة داخل حدود عمان (البلدية والتنظيمية) ووفقاً لما يلي:

- جميع المشاريع الجديدة في عمان التي تحتوي على اللوائح.
- أي مشروع يقوم بتغيير مظهر اللوائح بشكل واضح، بما في ذلك تغيير مواد أو ألوان أو مواقع اللوائح.
- أي مشروع يقوم بتغيير مظهر المبنى بشكل كبير من شأنه أن يؤثر على السجاء اللوائح مع عمارة المبنى الذي تنتمي إليه.
- أي تغيير في اللوائح تعتبره الأمانة تغييراً رئيسياً.

محكمة من الأعمال

هـ- أي لافتة غير مطابقة في عمان.

و- يمنح الأمين مالكي اللافتات غير المطابقة مهلة تحددها اللجنة يلتزم خلالها المالك بتقديم طلب بتسوية أوضاع اللافتة التي يملكها، وقد يتطلب الأمر رفض اللافتة غير المطابقة، أو طلب تعديلها أو تغيير موقعها.

ز- على مالكي اللافتات غير المطابقة التي يتم رفضها إزالة هذه اللافتات بما يوافق التعليمات، وذلك على نفقتهم الخاصة وضمن فترة زمنية تحددها اللجنة.

ح- للجنة، بناءً على توصيات الجهة المنظمة في الأمانة، أن تضع متطلبات استثنائية لبعض مشاريع التطوير، وذلك وفقاً لحجم المشروع أو موقعه أو الغرض منه أو معايير هامة أخرى.

المادة (٥):

الاستثناءات من متطلبات التعليمات:

يستثنى من متطلبات التعليمات ما يلي:

- اللافتات الحكومية واللافتات العائدة للهيئات السياسية.
- الاعلام الوطنية للمؤسسات والجهات الرسمية والمؤسسات الخاصة بأبعاد ومقاييس ومواصفات مناسبة.
- إشارات و لافتات المرور التي تنظم حركة المشاة والمركبات، بما في ذلك أسماء الشوارع، وأرقام المباني، واللافتات التوجيهية الخاصة بمواقف السيارات.
- اللافتات الإعلامية أو الإرشادية التي تضفي الأمانة والجهات ذات العلاقة للتعريف بالآثار التاريخية والمعالم المميزة أو ما على شاكلتها.
- اللافتات التحذيرية، واللافتات الأمنية، واللافتات التي تنبه للخطر وتدعو للانتباه.
- لافتات السير الداخلية ضمن الملكيات الخاصة بأبعاد ومواصفات مناسبة والمتعلقة بمواقف السيارات الخاصة، أو التي تحذر من الدخول غير المشروع إلى هذه الملكيات، أو التي تحذر من مخاطر الحيوانات أو من أي ظروف أخرى خطرة، شريطة أن تكون تلك اللافتات ذات تصاميم جيدة وحجم مقبول يكفي لتحقيق الغرض منها.

المادة (٦):

اللافتات المؤقتة:

شروط وأحكام عامة:

١. للأمين صلاحية الموافقة على استخدام وترخيص اللافتات المؤقتة باستثناء البند (ج) من هذه المادة حيث أنه لغايات استخدام اللافتات المقارية لا يُطلب الحصول على إذن مسبق بذلك.

أنواع اللافتات المؤقتة:

للامين أن يسمح ضمن حدود عمان ولفترة زمنية محدودة استخدام اللافتات المؤقتة التالية:

أ- الياطات:

أنواع الياطات:

١. الياطات التي تروج نشاطاً حكومياً أو خيرياً مدنياً ترعاه جهة حكومية أو مؤسسة خاصة غير ربحية، أو التي تعلن عن حدث مجتمعي أو ديني أو ثقافي، خارج حدود العقار المعني، بما في ذلك على المباني وفي الأراضي والطرق العامة وعلى أعمدة المرافق العامة وفي الجزر الوسطية للشوارع.
 ٢. الياطات التي تروج نشاطاً حكومياً أو خيرياً مدنياً ترعاه جهة حكومية أو مؤسسة خاصة غير ربحية، أو التي تعلن عن حدث مجتمعي أو ديني أو ثقافي، ضمن حدود العقار المعني، وذلك بشكل مؤقت.
 ٣. الياطات السياسية والانتخابية داخل وخارج حدود العقار المعني.
 ٤. الياطات التي تحمل رسائل تجارية، مثل الإعلان عن الفتح مشروع جديد أو الاحتفال بالذكرى التأسيسية السنوية أو الإعلان عن تنزيلات موسمية، في المنطقة التجارية وحيثما سمح بالنشاط التجاري ضمن حدود العقار المعني.
- يجب أن تحقق الياطات المشار لها في هذا البند جميع الشروط والأحكام والمعايير التي تطلبها اللجنة بالإضافة إلى ما يلي:
- للأمين صلاحية تحديد نوع المواد المستعملة في الياطات ومواصفاتها.
 - أن تكون الياطات مصنوعة من مادة خفيفة الوزن مثنية، ولا يجوز أن تكون مصنوعة من الخشب أو المعدن أو أي مادة ثقيلة، يمكن في حال سقوطها أن تشكل خطراً على السلامة العامة.
 - أن تكون الياطات مثبتة بإحكام على جدار مبنى المؤسسة المعنية أو على الأعمدة وبما يحقق متطلبات السلامة العامة مع اتخاذ التدابير اللازمة لدرأ أية مخاطر.
 - لا يسمح باستخدام أكثر من لافتة واحدة لكل واجهة شارع داخل حدود أرض مبنى أي مؤسسة خاصة أو عامة.
 - لا يجوز وضع أي لافتة على مبنى ما بطريقة تشوه أو تخفي عناصره المعمارية، مثل النوافذ والأبواب.
 - للأمين ضمن القرارات ذات الملكية العامة وعلى الطرق العامة، أن يخصص منطقة أو مناطق لوضع الياطات بعد التأكد من عدم تعارض الموقع مع استخدام الممتلكات أو مع حركة سير المشاة أو المركبات.

مكتبة

- للأمين فوق الطرق العامة أن يسمح باستخدام الياطات المعلقة بعدد محدود، وعلى أن تروج الرسالة التي تحملها الياطة المعلقة نشاطاً حكومياً أو خيرياً أو مدنياً.
- يجب أن لا تقل المسافة الرأسية بين أسفل الياطة وسطح الشارع تحتها عن (٣,٩٠م)، باستثناء الياطات التي لا تمتد فوق شارع أو لا يعبر من تحتها المشاة أو المركبات.
- يؤخذ بالاعتبار عند الرفض أو الموافقة على ياطة ما في موقع معين عدد الياطات الموجودة في الموقع وما يحاوره، وللأمين أن يرفض الياطة إذا كان التأثير التراكمي للياطات يسبب تلوث بصري.
- لا يجوز أن تتجاوز مساحة سطح أي ياطة (٥م^٢). ٢.
- لا يجوز أن تتجاوز مساحة الجزء من الياطة المخصص للشعارات والعلامات التجارية، أو ما شابهها (٥٪) من المساحة الكلية لسطح الياطة.
- لا يجوز أن تتجاوز مدة عرض أي ياطة تتطلب ترخيصاً المدة المحددة في الترخيص، على أن لا تزيد مدة العرض عن (٩٠) يوماً كحد أقصى.
- يجب إزالة الياطات خلال مدة أقصاها (٣) أيام من انتهاء الحدث الذي وضعت من أجله ويعتبر عدم القيام بإزالة الياطات خلال الفترة المحددة مخالفة للتعليمات.
- يسمح بعرض الياطات التجارية في المنطقة التجارية وحيثما سمح بالنشاط التجاري لمدة (٣٠) يوماً بعدد (٣) مرات في السنة لكل مؤسسة تجارية، ويسمح لكل مؤسسة أن تعرض ياطة واحدة فقط في كل مرة.
- لا يجوز إضاءة الياطات.

ب- لافتات مواقع البناء:-

- ١. يجب في مواقع البناء وضع لافتات تعرف بالمعماريين والمهندسين والمخططين والمقاولين أو بغيرهم من الأفراد أو الشركات المساهمة في إنشاء مشروع ما. كما يمكن أن تحتوي مثل هذه اللافتات على اسم المشروع، واسم مالكه، والغرض الذي أقيم المشروع من أجله، وصورة المشروع.
- ويجب أن تحقق لافتات مواقع البناء جميع الشروط والأحكام والمعايير التي تطلبها اللجنة بالإضافة إلى ما يلي:
- لا يجوز أن تحتوي اللائحة على دعاية خاصة بالمشروع.

- بالنسبة للمشاريع التي لا تزيد مساحة البناء فيها عن (١٠٠٠م^٢)، يجب وضع لافتة واحدة فقط على الشارع المواجه للمشروع، وبالنسبة للمشاريع التي تزيد مساحتها عن (١٠٠٠م^٢)، يسمح بوضع لافتة واحدة على كل شارع مواجه للمشروع، شريطة أن لا يزيد العدد الأقصى للافتات عن اثنين.
- لا يجوز أن تتجاوز مساحة سطح أي لافتة خاصة بموقع بناء (٥م^٢)، ولا يجوز أن يتجاوز ارتفاعها (٤م)، وللأمين بالنسبة للمشاريع الكبيرة، أن يمنح إذن خاص للافتات تتجاوز مساحة سطحها (٥م^٢).
- يجوز أن تبقى اللائحة الخاصة بموقع البناء قائمة طوال مدة إنشاء المشروع، ولكن يجب إزالتها عند اكتمال المشروع.
- لا يجوز إضاءة اللافتات الخاصة بمواقع البناء.

ج- اللافتات العقارية:

- ١. يسمح باستخدام اللافتات العقارية الخاصة ببيع أو تأجير عقار ما ضمن حدود العقار المعني.
- ويجب أن تحقق اللافتات العقارية جميع الشروط والأحكام والمعايير التي تطلبها اللجنة بالإضافة إلى ما يلي:
- يسمح باستخدام لافتة عقارية واحدة للعقار ككل أو لكل جزء من العقار بطل على الشارع.
- يجب أن يكون موقع اللائحة العقارية متوافقاً مع المتطلبات الخاصة بموقع اللافتات الواردة في المادة (٩) من هذه التعليمات، إلا أن اللافتات العقارية يجوز أن توضع على زجاج النوافذ شريطة أن تكون قابلة للإزالة دون إلحاق ضرر بالزجاج وأن لا تخفي حلق أو قواطع النافذة أو غيرها من الأجزاء غير الزجاجية للنافذة.
- لا يجوز أن تتجاوز مساحة سطح أي لافتة عقارية (٢م^٢).
- لا يجوز أن تكون اللافتات العقارية مسيطرة بصرياً، ويجب أن تتناسب مع أبعاد وتفاصيل واجهه المبنى التي تثبت عليه.
- لا يجوز عرض اللافتات العقارية لمدة تتجاوز (٩٠) يوماً.
- يجب إزالة اللافتات العقارية خلال (٣) أيام من بيع أو تأجير العقار ذي الصلة.
- لا يجوز إضاءة اللافتات العقارية.

محذوفاً من العمل

المادة (٧):

اللائحات الدائمة:

شروط وأحكام عامة:

١. للأمين صلاحية الموافقة على استخدام وترخيص اللائحات الدائمة باستثناء ما ورد في البند (ب) من هذه المادة حيث أنه لغايات استخدام اللائحات التي تعرض معلومات خاصة بساعات العمل لا يُطلب الحصول على إذن مسبق بذلك.
٢. يمنع وضع لائحات على الجزء العلوي من أي مبنى، بما في ذلك على البلكونات والنوافذ، باستثناء ما ورد في الفقرات (٢، ٣، ٤، ٥) من البند أ من هذه المادة.
٣. لا يجوز وضع اللائحات على الجدران الداخلية أو الخارجية للأروقة أو الممرات المغطاة أو على أسطح تلك الأروقة والممرات، بوضع لافتة على الأروقة إذا كانت الأروقة تقع أمام واجهه كاملة تخص مؤسسة تجارية تشغل كامل الطابق الأرضي من المبنى. وحتى يسمح بلافتة من هذا النوع، يجب أن تكون اللافتة مكونة من أحرف حرة دون خلفية، وأن تكون منسجمة بدرجة كبيرة مع تصميم الأروقة.
٤. لا يجوز وضع اللائحات على واجهات المباني فوق منسوب الأروقة أو منسوب جدران الممرات المغطاة باستثناء ما ورد في الفقرات (٢، ٣، ٤، ٥) من البند (أ) من المادة.

أنواع اللائحات الدائمة:

أ- اللائحات التعريفية على المباني:

١. اللائحات التعريفية على قواعد المباني:

- للامين أن يسمح بوضع اللائحات التعريفية ضمن القمار المعني على قواعد المباني في المناطق التجارية والصناعية وعلى قواعد المباني متعددة الاستعمال وحيثما سمح بالنشاط التجاري أو الصناعي.
- ويجب أن تحقق هذه اللائحات جميع الشروط والأحكام والمعايير التي تطلبها اللجنة بالإضافة إلى ما يلي:
- لا يجوز وضع أية لائحات تحتوي على أية إعلانات أو عروض ترويج لسلع وشركات تجارية أخرى، أو تحمل شعاراتها أو علاماتها التجارية.
- لا يجوز استخدام اللائحات الصندوقية.
- يجب أن تثبت اللائحات التي تعرف بمؤسسة ما على الأجزاء من واجهات المبنى التي تخص تلك المؤسسة.

- لا يسمح لأي مؤسسة تجارية بوضع أكثر من لافتة واحدة على أي جانب من جوانب المبنى بغض النظر عن طول الجزء الخاص بها من واجهة المبنى.
- لا يجوز لأي مؤسسة تجارية أن تعرض أكثر من (٤) لافتات تكون مثبتة على (٤) واجهات مختلفة من المبنى.
- لا يسمح بوضع لافتات تعريفية على واجهات المباني المصمتة (المغلقة) بالكامل.
- لا يجوز أن يتجاوز طول أي لافتة عرض الجزء من الواجهة الخاص بالمؤسسة التجارية التي تعرف اللافتة بها.
- لا يجوز أن يتجاوز ارتفاع الأحرف على أي لافتة (٣٥) سم.
- لا يجوز أن تتجاوز نسبة ارتفاع الحرف إلى ارتفاع الخلفية في أي لافتة (٣) إلى (٥).
- لا يجوز أن تتجاوز مساحة محتوى رسالة اللافتة (٤٠٪) من مساحة سطح اللافتة الكلية.
- يسمح باستخدام اللائحات المضادة، شريطة الالتزام بمتطلبات الإضاءة الواردة في المادة (١٣) من هذه التعليمات.

٢. اللائحات التعريفية بالسفارات أو القنصليات أو المؤسسات العامة:

- للامين أن يسمح بوضع لافتات على الجزء العلوي من مبنى ما، إذا كانت اللافتة تُعرف بسفارة أو قنصلية أو مؤسسة عامة تشغل جزءاً من الطوابق العلوية من المبنى. ويجب أن تحقق هذه اللائحات جميع الشروط والأحكام والمعايير التي تطلبها اللجنة بالإضافة إلى ما يلي:
- يسمح لكل مؤسسة باستخدام لافتة واحدة فقط على أي واجهة مبنى، على أن لا يتجاوز العدد الأقصى للائحات المثبتة على المبنى والتي تعرف بأي مؤسسة اثنتين.
- لا يجوز أن يتجاوز ارتفاع الأحرف على أي لافتة (٥٠) سم إذا كانت اللافتة مثبتة على ارتفاع أقل من (٢٠) م من منسوب الرصيف، أو (٧٥) سم إذا كان ارتفاعها عن الرصيف أكثر من (٢٠) م.
- يجوز أن تحتوي اللافتة على شعار أو درع، شريطة أن لا يتجاوز ارتفاع الشعار أو الدرع الحد الأقصى لارتفاع الأحرف في الفقرة السابقة.
- لا يجوز استخدام اللائحات المضادة.

محكمة من الأصل

٣. اللافتات التعريفية بأسماء المباني والمؤسسات الخاصة:

للاأمين أن يسمح بوضع اللافتات التي تظهر أسماء المباني أو المؤسسات التي تشغل كامل الطوابق العليا من المباني على أعلى جزء من واجهة المبنى.

ويجب أن تحقق هذه اللافتات جميع الشروط والأحكام والمعايير التي تطلبها اللجنة بالإضافة إلى ما يلي:

- لا يجوز أن تحتوي اللافتة على أي نص غير اسم المالك أو المستأجر الرئيسي للمبنى أو اسم المبنى.
- يجوز أن تحتوي اللافتة على الشعار الخاص بالمستأجر الرئيسي للمبنى أو بمالكه، شريطة أن ينسجم تصميم الشعار بدرجة كبيرة مع التصميم المعماري للمبنى ومع تشطيبه وألوانه، وقد تستوجب بعض الحالات تعديل الشعار ليصبح منسجماً مع التصميم المعماري للمبنى.
- يسمح باستخدام لافتة واحدة فقط على أي واجهة من واجهات المبنى. ولا يسمح باستخدام أكثر من لافتتين موضوعتين على واجهتين مختلفتين من المبنى.
- يجب أن تحمل جميع لافتات اسم المبنى نفس المحتوى، ويجب أن يكون لها نفس التصميم.
- يجب أن يكون محتوى رسالة اللافتة من أشكال أو أحرف مثبتة على سطح واجهة المبنى دون استخدام خلفية للافتة.
- يسمح باستخدام الأحرف المضادة من الخلف، شريطة الالتزام بمتطلبات الإضاءة الواردة في المادة (١٥) من هذه التعليمات.
- لا يجوز أن يتجاوز الارتفاع الأقصى للأحرف أو الأشكال المكونة لرسالة اللافتة (٥٠سم) إذا كانت اللافتة موضوعة على مبنى يقل ارتفاعه عن (٢٠م)، أو (١٠٠سم) إذا كانت موضوعة على مبنى يزيد ارتفاعه على (٢٠م) ويقل عن (٤٠م)، أو (٢٠٠سم) إذا كانت اللافتة موضوعة على مبنى يزيد ارتفاعه على (٤٠م).

٤. اللافتات التعريفية على مداخل المباني:

للاأمين أن يسمح باستخدام اللافتات المثبتة على مداخل المباني.

ويجب أن تحقق هذه اللافتات جميع الشروط والأحكام والمعايير التي تطلبها اللجنة بالإضافة إلى ما يلي:

- يجوز أن تثبت اللافتات على أي جهة من جهات مدخل بارز.
- أن لا يزيد عدد اللافتات المثبتة على مدخل المبنى عن لافتة واحدة.
- يجب أن تحتوي اللافتات على معلومات تعرف بالمبنى، ولكن لا تشكل دعابة له ويجوز أن تشمل المعلومات التعريفية اسم المبنى، وتاريخ إنشائه.
- يجب أن لا يتجاوز الارتفاع الأقصى للأحرف (١٥سم)، والارتفاع الأقصى لأي شعار أو حرف استهلاكي (٣٠سم)، إذا كانت اللافتة مثبتة على مدخل مبنى غير سكني.
- يجب أن لا يتجاوز الارتفاع الأقصى للأحرف (٢سم)، والارتفاع الأقصى لأي شعار أو حرف استهلاكي (١٥سم)، إذا كانت اللافتة مثبتة على مدخل مبنى سكني.
- لا يجوز استخدام اللافتات المضادة.

٥. اللافتات التعريفية فوق المداخل الرئيسية للمباني:

للاأمين أن يسمح باستخدام اللافتات الإعلانية فوق المدخل الرئيسي من الطابق الأرضي وتشمل هذه اللافتات لافتات المكاتب التجارية واللافتات التي تُعرف المقيمين في البناء.

ويجب أن تحقق هذه اللافتات جميع الشروط والأحكام والمعايير التي تطلبها اللجنة بالإضافة إلى ما يلي:

- يسمح باستخدام لافتة واحدة فقط.
- يجب ألا يتعدى عرض اللافتة عرض المدخل الرئيسي للمبنى ويجب ألا يتعدى ارتفاعها (١,٥م).
- يمنع استعمال الأنواع الإعلانية ويسمح أن تكون الكتابة على شكل أحرف مثبتة على البناء بحيث لا يتجاوز الارتفاع الأقصى للأحرف (١٥سم) والارتفاع الأقصى لأي شعار أو حرف استهلاكي (٣٠سم).
- يمنع إضاءة اللافتة بالنيون، ويسمح بالإضاءة الخارجية غير المباشرة شريطة الالتزام بمتطلبات الإضاءة الواردة في المادة (١٣) من هذه التعليمات.

٦. اللافتات التعريفية على نوافذ العرض:

للاأمين أن يسمح باستخدام اللافتات التعريفية على الوجه الداخلي والخارجي لنوافذ العرض الخاصة بأي مؤسسة تجارية تشغل جزءاً من قاعدة مبنى ما في المنطقة التجارية.

ويجب أن تحقق هذه اللافتات جميع الشروط والأحكام والمعايير التي تطلبها اللجنة بالإضافة إلى ما يلي:

مركز العمل

- لا يجوز أن تغطي اللافتات أكثر من (١٠٪) من مساحة نافذة العرض.
- يجوز أن ترف اللافتات باسم المؤسسة، أو بالنشاط الذي يجري فيها، أو بالبضائع التي تباع هناك.
- لا يجوز أن تحمل اللافتات الخاصة بمؤسسة ما رسائل مكررة.
- يسمح باستخدام اللافتات المضادة، شريطة الالتزام بمتطلبات الإضاءة الواردة في المادة (١٣) من هذه التعليمات.
- ب. اللافتات التي تعرض معلومات خاصة بساعات العمل:
لأأمين أن يسمح باستخدام اللافتات التي تعرض معلومات خاصة بساعات العمل. ويجب أن تحقق هذه اللافتات جميع الشروط والأحكام والمعايير التي تتطلبها اللجنة بالإضافة إلى ما يلي:
• أن لا يتجاوز مساحة سطح اللافتة (٣٠ × ٣٠ سم).
- أن توضع على باب أو نافذة عرض مؤسسة واقعة في الطابق الأرضي من المبنى فقط.
- ج. اللافتات التعريفية على المظلات:
لأأمين أن يسمح باستخدام لافتات المظلات التي تعرف بمباني أو مؤسسات تجارية أو صناعية في المناطق التجارية والصناعية وحيثما سمح بالنشاط التجاري والصناعي. ويجب أن تحقق لافتات المظلات جميع الشروط والأحكام والمعايير التي تتطلبها اللجنة بالإضافة إلى ما يلي:
• أن توضع لافتات المظلات على قواعد المباني فقط.
- أن تتسم لافتة المظلة مع التصميم الكلي للمظلة.
- أن توضع لافتات المظلات على السائر الرأسية المعلقة بحافات المظلات أو على الأسطح الرأسية من المظلات. وقد يسمح في بعض الحالات بوضع اللافتات على غير الأسطح الرأسية من المظلات.
- لا يجوز وضع أكثر من لافتة واحدة على أي مظلة.
- لا يجوز لأي مؤسسة تجارية أن تضع أكثر من واحدة من لافتات المظلات على أي جانب من جوانب مبنى ما.
- العدد الأقصى المسموح به من لافتات المظلات لأي مؤسسة تجارية هو (٤) لافتات.
- يجب أن يتوافق ارتفاع الأحرف أو الأشكال على أي لافتة مظلة مع ما ورد في الفقرة (١) من البند (أ) من هذه المادة.

- يجب أن لا تتجاوز مساحة محتوى رسالة اللافتة (٤٠٪) من مساحة الشارة الرأسية المعلقة بحافة المظلة أو من مساحة السطح الراسي الموضوعة عليه اللافتة.
- لا يجوز إضاءة لافتات المظلات.
- د. اللافتات التعريفية الأرضية:
لأأمين أن يسمح باستخدام اللافتات الأرضية.
- ويجب أن تحقق اللافتات الأرضية جميع الشروط والأحكام والمعايير التي تتطلبها اللجنة بالإضافة إلى ما يلي:
• يسمح باللافتات فقط داخل حدود العقار الخاص بالمؤسسة، خلف خط الملكية الأمامي للعقار المطل على شارع.
- لا يجوز أن تتعدى أي لافتة على أي سطح عام يستعمله المشاة أو المركبات.
- يجب أن تعرض اللافتات فقط معلومات تتعلق باسم واستعمال المبنى، مثل دليل المستأجرين، ولا يجوز أن تعرض أي إعلانات.
- لا يجوز وضع أكثر من لافتة واحدة لأي واجهة تطل على شارع، ولا يجوز وضع أكثر من لافتتين ضمن حدود العقار.
- لا يجوز أن تتجاوز مساحة سطح اللافتة (٣ م^٢)، ولا يجوز أن يتجاوز ارتفاع اللافتة (٢,٥ م) من منسوب الرصيف.
- لا يجوز أن تتجاوز مساحة محتوى رسالة اللافتة في أي لافتة أرضية (٤٠٪) من مساحة سطح اللافتة.
- لا يجوز أن يكون للافتات الأرضية أكثر من وجهين موضوعين ظهراً لظفر.
- يجب أن تشكل اللافتات الأرضية جزءاً من تنسيق الموقع.
- لا يجوز أن تعيق اللافتات حركة الجمهور.
- يجب أن تدعم اللافتات الأرضية نفسها بنفسها، وأن تكون قائمة على أو مثبتة في قواعد خرسانية بشكل دائم حتى لا تشكل خطراً على السلامة العامة.
- يجوز إضاءة محتوى رسالة اللافتة فقط، على أن تكون تركيبات الإضاءة داخلية وأن تلتزم بمتطلبات إضاءة اللافتات الواردة في المادة (١٣) من هذه التعليمات.

مكتبة من الأعمال

هـ- اللافتات الإعلانية:

شروط وأحكام عامة:

- ١- لا يجوز استخدام اللافتات الإعلانية في مناطق التنظيم السكني أو الزراعي أو المناطق المخصصة للاستعمال الحكومي، الخدمات المجتمعية، أو في المناطق التاريخية والأثرية والمناطق التي يمكن أن تعتبرها اللجنة كذلك.
- ٢- لا يجوز وضع اللافتات الإعلانية في مواقع تعيق الرؤية لدى سائقي المركبات، مثل مخارج الطرق السريعة أو غيرها من النقاط الحرجة.
- ٣- يسمح باللافتات الإعلانية المكونة من وجهين موضوعين ظهراً لظهور.
- ٤- يحق للأمانة التوقف عن استخدام وترخيص اللافتات الإعلانية في أي وقت ترى فيه أن عدد اللافتات الإعلانية في عمان أصبح يسبب تلوثاً بصرياً.

أنواع اللافتات الإعلانية:

١- اللافتات الإعلانية على أسطح المباني:

- للأمن أن يسمح باللافتات الإعلانية على أسطح المباني وهي اللافتات الإعلانية التي تنشأ بكاملها على سطح المبنى أو فوقه أو التي يستند هيكلها الإنشائي على العناصر الإنشائية للمبنى والممتدة عامودياً فوق أعلى نقطة من تصوية السطح.
- ويجب أن تحقق اللافتات الإعلانية على أسطح المباني جميع الشروط والأحكام والمعايير التي تطلبها اللجنة بالإضافة إلى ما يلي:
- لا يجوز وضع اللافتات الإعلانية فوق أسطح المباني في المناطق ذات التنظيم السكني والزراعي والتجاري والمكاتب والمعارض التجارية ويستثنى من ذلك بعض الميادين والتقاطعات التي يسميها الأمن.
- يسمح بوضع اللافتات الإعلانية فوق أسطح المباني في المناطق ذات التنظيم الصناعي.
- يمنع وضع اللافتات الإعلانية على أسطح الأبنية الفرعية.
- يمنع وضع أكثر من لافتة إعلانية واحدة على سطح البناء الواحد.
- ارتفاع اللافتة الإعلانية يجب أن لا يزيد عن (٤.٠٪) من الارتفاع الفعلي للبناء ويحد أدنى ٤ م.
- عرض اللافتة الإعلانية يجب أن لا يزيد عن (٧٠٪) من طول الواجهة الفعلية التي تقع عليها.

- في حالة وضع اللافتة الإعلانية على السطح بشكل مائل على واجهات المبنى فإن عرض اللافتة في هذه الحالة يجب أن لا يزيد عن ٥٠٪ من طول الخط الوهمي وهو مجموع مسقط اللافتة الإعلانية على السطح زائد امتداده من الجهتين حتى اتصاله بواجهتي المبنى.

- يمنع وضع اللافتات الإعلانية على ظهر طابق السطح أو مكورات الأدراج.
- يمنع أن يزيد ارتفاع أسفل اللافتة الإعلانية أكثر من (٠.٥ م) عن التصوية إذا كانت موازية لواجهة المبنى، أما إذا كانت مائلة على الواجهات فيسمح أن يصل ارتفاع أسفل اللافتة الإعلانية لغاية متر.
- يمنع أن يزيد ارتفاع أعلى نقطة في اللافتة الإعلانية عن ارتفاع المبنى المسموح به في النظام.

٢-

اللافتات الإعلانية على الجدران المغلفة "الجداريات":

- للأمن أن يسمح باللافتات الإعلانية على الجدران المغلفة (المصمتة) وهي اللافتات الإعلانية التي تنشأ بكاملها على جدار المبنى أو التي يستند هيكلها الإنشائي على العناصر الإنشائية للمبنى والممتدة عامودياً أسفل أعلى نقطة من تصوية السطح.
- ويجب أن تحقق اللافتات الإعلانية على الجدران المغلفة جميع الشروط والأحكام والمعايير التي تطلبها اللجنة بالإضافة إلى ما يلي:
- لا يجوز وضع اللافتات الإعلانية الجدارية في المناطق ذات التنظيم السكني أو الزراعي.
- يسمح بوضع اللافتات الإعلانية الجدارية في المناطق ذات التنظيم الصناعي والتجاري والمعارض التجارية والمكاتب.
- يسمح بوضع اللافتات الإعلانية الجدارية على الجدران الخرسانية (المغلقة) المصمتة للمباني فقط.
- يسمح بلافتتين إعلانيتين على الجدار الواحد.
- يمنع بروز اللافتة الإعلانية الجدارية أكثر من (٢٠ سم) عن وجه الجدار المثبتة عليه.
- لا يسمح لأكثر من شركتين أو مؤسستين إعلانيتين التين أن تعلنا على الجدار الواحد.
- الحد الأدنى لمساحة الإعلان الواحد للشركة أو المؤسسة الواحدة (١٠٠ م^٢).
- في الحالة الخاصة التي تقل فيها مساحة سطح الجدار عن (١٠٠ م^٢) يسمح بوضع اللافتة الإعلانية شريطة أن تغطي مساحتها كامل مساحة سطح الجدار على أن يكون الإعلان لشركة أو مؤسسة إعلانية واحدة.

مكتبة الجليل

- في حالة بقاء أجزاء من الجدار خارج الإعلان، فعلى الشركة أو المؤسسة الإعلامية أن تتعامل معه كجزء من الإعلان وتظهره بالمظهر اللائق ليكون منسجماً مع الإعلان ومع المبنى والأبنية المجاورة وحسب ما تراه الجهة المنظمة مناسباً.

٣-

- اللافتات الإعلامية نوع موبى:
- للأمين أن يسمح بهذا النوع من اللافتات الإعلامية "موبى".
- ويجب أن تحقق هذه اللافتات جميع الشروط والأحكام والمعايير التي تطلبها اللجنة بالإضافة إلى ما يلي:
- يسمح بعرض هذه اللافتات على الوجهين (بوستر متغير) بإطار الألمنيوم أو حديد مطلي حارياً.
- ارتفاع القاعدة عن الأرض (٦٠ سم).
- عرض اللافتة (١,٣٠ م) وطولها (١,٩ م) أو (١,٢ م) وطولها (١,٨ م).
- تمنع في الجزر الوسطية التي يقل عرضها عن (١,٥ م).
- تمنع في الجزر المثلثة.
- يمنع وضعها على جسور المشاة والأدراج.
- يمنع وضعها على التقاطعات والميادين والإشارات الضوئية وفتحات الانتفاخ.
- يجب أن لا يقل بُعد اللافتة عن التقاطعات والميادين والإشارات الضوئية وفتحات الانتفاخ عن (٧٥) متر.
- يجب أن لا تقل المسافة بين اللافتة والأخرى عن (٧٥) متر.
- يمنع وضعها على الأرضية.
- يسمح وضعها ضمن مظلات مواقف الباصات وفي هذه الحالة يستعمل الوجه الأول للإعلان ويستعمل الوجه الثاني لوضع خريطة المدينة أو الحي أو إعلان عن نشاطات مختلفة ثقافية، رياضية، سياحية..... الخ.
- تقوم الأمانة بطرح عملية استثمار اللافتات الإعلامية من خلال الإعلان عن مزاد أو أكثر مع توضيح الشروط المرجعية لأحكام الاستعمال والمدة وغيرها.

٤-

- اللافتات الإعلامية على أعمدة الإنارة:
- للأمين أن يسمح باللافتات الإعلامية على أعمدة إنارة الشوارع داخل عَمَان في أي وقت يرى ذلك مناسباً. والشوارع معينة على أن يتم وضع الشروط المرجعية لأحكام الاستعمال والمدة والمواصفات وغيرها بما يتناسب مع سعة هذه الشوارع والسرعات عليها وعروض الجزر الوسطية لها وأهميتها من قبل اللجنة.

- تقوم الأمانة بطرح عملية استثمار اللافتات الإعلامية من خلال الإعلان عن مزاد أو أكثر مع توضيح الشروط المرجعية لأحكام الاستعمال والمدة وغيرها.

٥-

- اللافتات الإعلامية ذات الأبعاد (٤×٦ م) و (٣×٤ م):
- للأمين أن يسمح باستخدام هذه اللافتات الإعلامية داخل عَمَان في المناطق الصناعية، وله أن يسمح بها في الجزر والمثلثات والميادين والتقاطعات ضمن أجزاء الشوارع الرئيسية ولكل حالة على حده.
- ويجب أن تحقق هذه اللافتات جميع الشروط والأحكام والمعايير التي تطلبها اللجنة بالإضافة إلى ما يلي:
- يمنع وضعها على الأرضية.
- أن لا تزيد مساحة سطح اللافتة عن (٢٤ م^٢).
- أن لا يزيد ارتفاع اللافتة عن (٧ م) من منسوب الرصيف.
- أن لا يزيد ارتفاع سطح اللافتة عن (٤ م) ولا يقل عن (٣ م).
- أن لا يزيد عرض سطح اللافتة عن (٨ م) ولا يقل عن (٤ م).
- أن لا يقل ارتفاع اللافتة عن منسوب الرصيف عن (٣ م) مقاسه ما بين منسوب الرصيف وأخفض نقطة في اللافتة.
- أن لا تقل المسافة بين أي لافتة ومنطقة التنظيم السكني عن (٢٥٠ م).
- أن لا تقل المسافة بين أي لافتتين عن (٢٥٠ م).
- أن لا تقل المسافة بين اللافتة وحافة الشارع عن (٥ م) في حال كون سطح اللافتة مواز للشارع أو بشكل زاوية أقل من (٣٠) درجة مع الشارع.
- لا يجوز أن يمتد أي جزء من اللافتة فوق الشارع بما في ذلك الرصيف.
- لا يجوز أن تتراكب اللافتات فوق بعضها البعض.
- يجب أن تخفي التشطيبات الخارجية الخاصة بظهر اللافتة الإعلامية أحادية الوجه جميع المكونات الإنشائية الموجودة في ظهر اللافتة.
- تقوم الأمانة بطرح عملية استثمار اللافتات الإعلامية من خلال الإعلان عن مزاد أو أكثر مع توضيح الشروط المرجعية لأحكام الاستعمال والمدة وغيرها.

مركز من الأعمال

٦- اللافتات الإعلانية ذات الأبعاد ٤×١٤ م:

للاأمين أن يسمح باستخدام هذه اللافتات الإعلانية داخل عمان في بعض الشوارع والطرق السريعة والدولية ومداخل المدينة بعد التنسيق مع الجهات المختصة ذات العلاقة.

ويجب أن تحقق هذه اللافتات جميع الشروط والأحكام والمعايير التي تطلبها اللجنة بالإضافة إلى ما يلي:

- يجب أن تكون محمولة على عمود واحد.
- يجب أن لا يقل ارتفاع الحافة السفلية لل لافتة الإعلانية عن (٨ م) عن سطح الإسفلت للشارع.
- يجب أن لا يقل بعد العمود الحامل لل لافتة الإعلانية عن ١٠ م عن الحافة الخارجية لتكثف الشارع.
- أن لا تقل المسافة بين اللافتة الإعلانية و اللافتة الإعلانية الأخرى عن ٥٠٠ م.
- يجب أن تخفي التشطيبات الخارجية الخاصة بظهر اللافتة الإعلانية أحادية الوجه جميع المكونات الإنشائية الموجودة في ظهر اللافتة.
- تقوم الأمانة بطرح عملية استثمار اللافتات الإعلانية من خلال الإعلان عن مزاد أو أكثر مع توضيح الشروط المرجعية لأحكام الاستعمال والمدة وغيرها.

٧- اللافتات الإعلانية الخاصة أمام المحلات التجارية داخل حدود العقارات:

للاأمين أن يسمح باستخدام هذه اللافتات الإعلانية داخل عمان وضمن شروط وأحكام خاصة بها ولكل حالة على حدة.

ويجب أن تحقق هذه اللافتات جميع الشروط والأحكام والمعايير التي تطلبها اللجنة بالإضافة إلى ما يلي:

١. الحد الأدنى لمساحة العقار الخاص المقام عليه المحل التجاري دونمان.
٢. المحل التجاري لوحده يستغل كامل مساحة العقار الخاص.
٣. يسمح بالافتة واحدة فقط ضمن حدود العقار الخاص.

٨- اللافتات الإعلانية التي تغطي الأرض الخلاء :

للاأمين أن يسمح باستخدام هذه اللافتات الإعلانية داخل عمان وضمن شروط وأحكام خاصة بها ولكل حالة على حدة.

ويجب أن تحقق هذه اللافتات جميع الشروط والأحكام والمعايير التي تطلبها اللجنة بالإضافة إلى ما يلي:

١. يسمح بهذا النوع من اللافتات الإعلانية ضمن المناطق ذات التنظيم الصناعي والتجاري والمعارض التجارية والمكاتب.

٢. يسمح بهذا النوع من اللافتات الإعلانية على الشوارع التي لا يقل عرضها عن (١٦) م.

٣. يسمح بها على أرض خلاء (قطعة واحدة أو عدة قطع) محصورة بين بنائين قائمين.

٤. الحد الأعلى لواجهة الأرض الخلاء لا يزيد عن ١٠٠ م.

٥. الحد الأدنى لارتفاع هذه اللافتة (٣) م.

٦. يجب ترك فتحة بعرض لا يقل عن (١,٥) م من إحدى الجهتين الملاصقتين للبنائين القائمين لغايات الدخول إلى الأرض الخلاء وعمل التنظيف والصيانة اللازمة.

٧. يجب إنشاء سور أمامي حجري على الأرض الخلاء ارتفاعه مدمكان حجر بالحد الأدنى.

٨. يجب إنشاء رصيف أمام الأرض الخلاء حسب مواصفات الأرصفة المعتمدة في الأمانة.

٩. يمنع ترك أية مسافة ما بين أسفل اللافتة الإعلانية والسور.

١٠. يجب وضع اللافتة الإعلانية على الحد التنظيمي الأمامي للأرض الخلاء، وفي حال ترك مسافة بين اللافتة الإعلانية والحد التنظيمي يجب أن يتم زراعة هذا الجزء وتنسيقه بالاتفاق مع الأمانة (لجعل طبيعي وزهور) وفي هذه الحالة لا داعي لإنشاء سور أمامي.

٩- اللافتات الإعلانية التي تغطي الأراضي التي هي تحت الإنشاء:

للاأمين أن يسمح باستخدام هذه اللافتات الإعلانية داخل عمان وضمن شروط وأحكام خاصة بها تحددها اللجنة.

١٠- اللافتات الإعلانية التي تغطي الأبنية التي هي تحت الإنشاء:

للاأمين أن يسمح باستخدام هذه اللافتات الإعلانية داخل عمان وضمن شروط وأحكام خاصة بها تحددها اللجنة.

١١- اللافتات الإعلانية على المركبات والحافلات :

للاأمين أن يسمح باللافتات الإعلانية على المركبات المختلفة و الحافلات داخل عمان على أن يتم وضع الشروط المرجعية لها ومواصفاتها من قبل اللجنة بالتنسيق مع الجهات المختصة ذات العلاقة ، وبما لا يتعارض مع القوانين والأنظمة والتعليمات والشروط النافذة المتعلقة بهذا الموضوع.

محكمة من الأول

- ١٢- اللافتات الإعلانية على جسور السيارات وجسور المشاة:
لأمن أن يسمح باستخدام هذه اللافتات الإعلانية داخل عمان.
ويجب أن تحقق هذه اللافتات جميع الشروط والأحكام والمعايير التي تطلبها اللجنة بالإضافة إلى ما يلي:
• تقوم الأمانة بطرح عملية استثمار اللافتات الإعلانية من خلال الإعلان عن مزاد أو أكثر مع توضيح الشروط المرجعية لأحكام الاستعمال والمدة وغيرها.
- ١٣- اللافتات الإعلانية على مظلات مواقف الباصات:
لأمن أن يسمح باللافتات الإعلانية على مظلات مواقف الباصات داخل عمان على أن يتم وضع الشروط المرجعية لها ومواصفاتها من قبل اللجنة بالتنسيق مع الجهات المختصة ذات العلاقة.
- ١٤- اللافتات الإعلانية المتميزة والمبتكرة.
وهي اللافتات الإعلانية التي لم يرد ذكرها في الفقرات (١-٢-٣-٤-٥-٦-٧-٨-٩-١٠-١١-١٢-١٣) من البند (هـ) من هذه المادة.
لأمن أن يسمح باستخدام هذه اللافتات الإعلانية داخل عمان.
ويجب أن تحقق هذه اللافتات جميع الشروط والأحكام والمعايير التي تطلبها اللجنة بالإضافة إلى ما يلي:
• تقوم الأمانة بطرح عملية استثمار اللافتات الإعلانية من خلال الإعلان عن مزاد أو أكثر مع توضيح الشروط المرجعية لأحكام الاستعمال والمدة وغيرها.
- المادة (٨): اللافتات الممنوع استخدامها:**
يمنع استخدام اللافتات التالية بموجب هذه التعليمات:
- أ- اللافتات الناتجة عن استعمال الألوان أو الإضاءة على كامل مبنى ما بطريقة تشكل شعار شركة أو علامة تجارية أو أي نوع آخر من الإعلان.
- ب- اللافتات على أعمدة المرافق العامة، أو إشارات السير، باستثناء اللافتات الخاصة بالمرافق العامة أو الجهات الحكومية.
- ج- اللافتات على سطح أي مبنى، أو فوق منسوب الحافة العليا من تصويته (جدار السطح) أي مبنى باستثناء لافتات السطح التي ورد ذكرها في الفقرة (١) بند (هـ) من المادة (٢).
- د- اللافتات التعريفية المصنوعة على شكل لافتات أو أعلام أو غيرها من اللافتات المصنوعة من القماش والمواد الخفيفة، باستثناء الحالات النادرة التي تجدد فيها اللجنة استخدام مثل تلك اللافتات مناسبة، وفي تلك الحالات، سوف تنظر اللجنة في تميز تصميم اللافتة وفي التزامها بالتعليمات وبأهداف التعليمات.

- هـ- اللافتات المحمولة بما فيها اللافتات ذات الهيكل على شكل حرف A، باستثناء تلك المسموح بها على التتبعين في المادتين (٦) و(٧) من هذه التعليمات.
- و- تمنع اللافتات المضادة بأضواء الفلاش، أو بأضواء متقطعة أو متحركة.
- ز- اللافتات التي تعرض رسائل متغيرة أوتوماتيكياً، باستثناء اللافتات التي تبين الوقت أو درجات الحرارة أو أسعار الوقود.
- ح- اللافتات التي تحتوي على نماذج ثلاثية الأبعاد أو رسومات كاريكاتورية، أو التي تجسد أشخاصاً.
- ط- اللافتات التي لا تستوفي متطلبات التعليمات، وتشمل هذه اللافتات، وإن كانت لا تقتصر على، اللافتات التي لا تلتزم بالشروط المنصوص عليها في ترخيص اللافتات، واللافتات التي أقيمت أو عدلت أو غير موقعها بدون إذن ولا تتوافق مع التعليمات، واللافتات التالفة بشكل واضح، واللافتات غير المطابقة، واللافتات المهجورة.
- ي- اللافتات على الأشجار والأسيجة، واللافتات المعلقة فوق الشوارع باستثناء اللافتات المؤقتة الواردة في المادة (٦) من هذه التعليمات.
- ك- يمنع عرض جبال وأشرطة الزينة والإعلام والملصقات وجبال الإضاءة والبالونات وأي أدوات أخرى مشابهة، إلا إذا كان العرض لفترة محدودة مثل زينة المهرجانات أو الزينات الموسمية أو زينات الاحتفال بالافتتاحات الكبرى أو الذكرى السنوية للمؤسسات، شريطة الحصول على إذن مسبق بذلك من الأمن.
- ل- اللافتات التي يمكن، بسبب حجمها أو موقعها أو حركتها أو محتواها أو لونها أو طريقة إضاءتها، أن تظن خطأً لافتة أو إشارة أو جهاز تنظيم للسير أو مركبة طوارئ كما تمنع اللافتات التي تحجب رؤية أي لافتة شارع أو إشارة سير.
- م- اللافتات التي تحتوي على صوت أو أداة صوتية.
- ن- اللافتات التي تحتوي على الفاظ أو عبارات أو نصوص أو صور بدنية أو مسيئة أو مبتدلة أو غير أخلاقية أو تجسد مظهر جسدي غير محتشم، أو تشمل على ما يمس الشعور القومي أو الديني أو تتنافى مع الآداب العامة أو التعليمات العامة.
- س- أي لافتات أخرى لا تسمح بها هذه التعليمات بشكل واضح.

محكمة العدل

المادة (٩): متطلبات مواقع اللافتات:

- أ- لا يجوز وضع أي لافتة على مبنى ما بطريقة تشوه أو تخفي أي عناصر أو تفاصيل معمارية، مثل النوافذ والأبواب والكورنيشات والأعمال الزخرفية وواجهات الأروقة.
- ب- لا يجوز وضعها على البروزات المعمارية والشرفات البارزة والبروزات التجارية.
- ج- لا يجوز وضع أي لافتة بطريقة يمكن أن تسبب خطراً على الصحة العامة أو سلامة المشاة أو حركة السير.
- د- يجب أن توضع اللافتات المثبتة على المباني بحيث تكون موازية لواجهات المباني باستثناء ما ورد في البند (ز) من هذه المادة.
- هـ- لا يجوز أن تبرز أي لافتة أكثر من (٢٠) سم من واجهة المبنى المثبتة عليه، ولهذا الغرض، يحسب بروز اللافتة من وجه السطح المثبتة عليه اللافتة إلى الوجه الخارجي للافتة.
- و- لا يجوز أن يقل ارتفاع الخط السفلي لأي لافتة مثبتة على المبنى عن (٢,٤٠) م فوق منسوب الرصيف.
- ز- لا يجوز أن توضع أي لافتة بحيث يكون وجهها عمودياً على واجهة المبنى المثبتة عليه، إلا إذا كانت اللافتة:
 - ١- موضوعة على قاعدة المبنى ضمن الارتداد داخل حدود عقار خاص وفي هذه الحالة لا يجوز أن تبرز اللافتة أكثر من متر واحد من وجه الجدار المثبتة عليه.
 - ٢- موضوعة على قاعدة المبنى خارج حدود العقار ضمن بناء ارتداده الأمامي صفر، وفي هذه الحالة لا يجوز أن تبرز اللافتة أكثر من (٠,٧٥) م من وجه الجدار المثبتة عليه.
- ح- يجوز أن توضع اللافتات فوق أو تحت منسوب المظلات، شريطة أن تكون متوافقة مع التعليمات.
- ط- لا يجوز أن توضع اللافتات على الملكيات الخاصة بدون إذن خطي من صاحب الملكية.
- ي- لا يجوز نقل اللافتات المؤقتة، في حال السماح بها، إلى أي مكان آخر ضمن الملكية أو إلى أي ملكيات أخرى دون الحصول على إذن مسبق بذلك من الأمن.

المادة (١٠): متطلبات مواد اللافتات:

- أ- يجب أن تكون المواد المستخدمة في إنشاء اللافتات الدائمة قوية وذات جودة عالية، ويفضل استخدام مواد البناء، مثل الحجر والبلاط المزججة (السيراميك) والزجاج والفولاذ الذي لا يصدأ والخشب والألمنيوم.
- ب- يجب أن تكون مواد اللافتة منسجمة مع مواد التشطيبات الخارجية للمبنى ذي الصلة.

- ج- يجب أن تعالج جميع المواد المستخدمة في إنشاء اللافتات بطريقة تحمي اللافتات من أي ضرر أو تشوه أو غيرها من التأثيرات التي قد تلحق باللافتات بفعل العوامل الجوية الطبيعية.
- د- يجب أن تصنع اللافتات الموضوعة في المناطق الصناعية أو التجارية من مواد غير قابلة للاشتعال و من مواد مؤخرة لانتشار النيران موافق عليها من الجهات المختصة ذات العلاقة.
- هـ- لا يجوز استخدام المواد العاكسة في اللافتات، ويجب أن تعالج جميع أسطح اللافتات بطريقة تقلل من الوهج وتحد من اللعان.
- و- يجب أن يكون جميع الزجاج المستخدم في اللافتات آمناً ويحقق متطلبات السلامة العامة.
- ز- يسمح باللافتات المدهونة مباشرة على المبنى إذا كانت اللافتات على تشطيبات خارجية لا تتضرر باستخدام الدهان، ولا يسمح باللافتات المدهونة على الأسطح الحجرية أو على سطح من الدهان كبير ومستمر.

المادة (١١): متطلبات ألوان اللافتات:

- أ- يجب أن تكون الألوان المستخدمة في أي لافتة محدودة بعدد قليل.
- ب- لا يجوز استخدام الألوان المضئية أو اللامعة.
- ج- يجب أن تكون ألوان اللافتة منسجمة مع لون التشطيبات الخارجية للمبنى الذي تخصه اللافتة.
- د- يجب أن تكون الألوان المستخدمة في اللافتات الموضوعة على مبنى ما منسجمة مع بعضها البعض، ويجب أن تكون خلفيات اللافتات الموضوعة على نفس المبنى من نفس اللون.
- هـ- يجب أن تحقق العناصر الجرافيكية الخاصة بالتعريف بالشركات، مثل الشعارات، متطلبات الألوان الواردة في هذا الجزء من التعليمات، وفي بعض الحالات يجب تعديل ألوان العناصر الجرافيكية لتستوفي المتطلبات، ويكون ذلك على سبيل المثال بتقليل الكثافة اللونية أو عدد الألوان المستخدمة.

المادة (١٢): متطلبات وسائط اللافتات:

- أ- لا يجوز أن تكون الرسالة التي تحملها اللافتة بأكثر من لغتين.
- ب- يجب أن تحوي أي لافتة رسائلها باللغة العربية.
- ج- يشجع استخدام اللغة الانجليزية كلفة ثانية في رسائل اللافتات.
- د- لا يجوز أن تحتوي اللافتة على أي أخطاء نحوية أو إملائية أو أخطاء في تركيب الجمل.

محكمة العدل

- هـ- يشجع بشكل كبير استخدام عدد محدود من أحجام وأنماط الخط في رسالة أي لافتة.
- و- يسمح باستخدام الشعارات والناصر الجرافيكية التي تعرف بالشركات، شريطة أن تستوفي متطلبات التعليمات وأن يكون تصميمها الجرافيكي منسجماً مع طبيعة المنطقة والتصميم المعماري للمبنى ذي الصلة.

المادة (١٣): متطلبات إضاءة اللافتات:

- أ- يجب أن تقتصر إضاءة اللافتات على ما يكفي لفرض التعريف، ويجب أن تكون قوة الإضاءة منخفضة حتى لا تتعارض مع اللافتات المجاورة المضاءة.
- ب- يجب أن تكون إضاءة اللافتات بواسطة مصادر ضوء ثابتة ومحمية موجهة فقط إلى اللافتة، أو أن تكون بواسطة مصادر ضوء داخلية، بحيث لا تسبب وهجاً يزعج سائقي المركبات أو الممشاة أو المقيمين في المباني المجاورة.
- ج- لا يجوز إضاءة اللافتات بطريقة تحجب أو تتعارض مع فعالية أي لافتة أو إشارة سير، ولا يجوز أن تستخدم في اللافتات ألواناً مستخدمة في إشارات السير، أي الأحمر والأصفر والأخضر.
- د- يمنع إضاءة اللافتات بين منتصف الليل والساعة السابعة صباحاً، إلا حيث تشير اللافتة إلى مؤسسة مفتوحة للجمهور خلال ذلك الوقت.
- هـ- يجب أن تكون التجهيزات المستخدمة في إضاءة اللافتات، مثل التركيبات الضوئية ومفاتيح الكهرباء والتوصيلات الكهربائية، مقاومة للعوامل الجوية، إلا إذا كانت تلك التجهيزات محفوظة ضمن مكان محكم الإغلاق يحفظها من العوامل الجوية.

المادة (١٤): انسجام اللافتات:

- أ- يجب أن تكون جميع اللافتات جزءاً مكملًا من المبنى التابعة له، وذلك بالسجام من الناحية المعمارية مع طراز المبنى وتكوينه ومواد تشطيبه وألوانه وتفصيله.
- ب- يجب أن تكون جميع اللافتات منسجمة مع مقاييس ونسب المبنى التابعة له، ومع الخطوط البصرية التي تحددها العناصر المعمارية الرئيسية في المبنى الذي تبنى عليه اللافتات، مثل خطوط نوافذ العرض والكشافات والتصوينات، ولا يجوز لأي لافتة أن تطفئ على الملامح المعمارية الخاصة بالمبنى الذي تنتمي إليه.
- ج- يجب أن يؤخذ بالاعتبار استخدام مواد وألوان وإضاءة متماثلة في اللافتات المثبتة على نفس الواجهة من المبنى.
- د- يجب أن تكون اللافتات الإعلانية المثبتة على نفس الواجهة متماثلة أفتياً لبعضها البعض.

- هـ- يجب ترك مسافات فاصلة بين اللافتات الإعلانية المثبتة على واجهة مبنى ما، ويتم تحديد هذه المسافات بما يتفق مع تصميم واجهة المبنى، ولا يجوز أن تتلامس لافتة مع أخرى، أو أن تتراكب اللافتات فوق بعضها البعض.
- و- يجب أن تكون اللافتات المثبتة على واجهة مبنى ما متناسقة مع اللافتات الموضوعة على المباني المجاورة، شريطة أن تكون اللافتات المجاورة متوافقة مع التعليمات.
- ز- يجب أن تكون جميع مكونات اللافتات الأرضية، بما في ذلك الدعائم التي لا تحمل أي رسالة، مصنوعة من مواد تندمج مع البيئة الطبيعية أو مع معالم المواقع المجاورة أو مع عمارة المباني المجاورة ومواد إنشائها، أو أن تكون مطلية بلون محايد لتندمج مع البيئة الطبيعية.

المادة (١٥): المتطلبات الإنشائية للافتات:

- أ- يجب تصميم وإنشاء جميع اللافتات بحيث تقاوم الرياح والزلازل والصدمات وتحمل جميع الأحمال التي تقع عليها، ويجب أن تكون متوافقة مع كودات البناء الوطني النافذة.
- ب- يجب أن تحترم طريقة تثبيت اللافتة على المبنى التكامل المعماري للمبنى، ويجب أن تنسجم مع تصميم المبنى.
- ج- يجب أن تكون تفاصيل تثبيت اللافتات مخفية قدر الإمكان.
- د- يجب أن تنشأ اللافتات بطريقة تجعل جميع مكوناتها، بما في ذلك دعائمها، متكاملة في تصميم واحد ومظهرها أنيقاً.
- هـ- يجب أن تخفي التشطيبات الخارجية الخاصة بظهر اللافتة أحادية الوجه جميع المكونات الإنشائية الموجودة في ظهر اللافتة.
- و- يجب أن تكون جميع الأحرف والأشكال والعناصر المماثلة في محتوى رسالة اللافتة مثبتة على اللافتة بطريقة آمنة ومحكمة.

المادة (١٦): المتطلبات الفاصلة بحماية البيئة الطبيعية:

- أ- لا يجوز لأي كان أن يتلف أو يزيل أي شجرة أو شجيرة أو نبات آخر واقع في الأراضي العامة، إلا بإذن مكتوب صادر عن الجهة المختصة قبل بدء تلك الأعمال.
- ب- لا يجوز وضع أي لافتات على الأشجار.
- ج- لا يجوز صنع لافتات بطلاء أو تحت الصخور أو الجدران الحجرية أو أي معالم طبيعية أخرى.

محذوف من الأصل

المادة (١٧): متطلبات صيانة الالفتان:

- أ- يجب أن تبقى جميع مكونات الالفة في حالة آمنة وخالية من أي عيب في كل الأوقات، بما في ذلك دعائم الالفة ومنشآتها التحتية وسمطحها ومحتوى رسالتها وإضاءتها.
- ب- يجب أن تبقى الالفتان نظيفة وأن يظل طلاؤها لائقاً، بما في ذلك الأجزاء المعدنية والدعائم.

المادة (١٨): المظلات المسموم بإنشائها:

للجنة أن تسمح بإنشاء واستخدام المظلات التالية:

- أ- المظلات المثبتة على قواعد المباني الواقعة في المنطقة التجارية أو الصناعية وحيثما سُمح بالنشاط التجاري أو الصناعي.
- ب- المظلات التي تُبرز مداخل المباني.
- ج- مظلات مواقف الباصات.

المادة (١٩): المظلات المسموم بإنشائها:

يمنع إنشاء واستخدام المظلات التالية في عمان:

- أ- المظلات للمباني ذات الأروقة.
- ب- المظلات على الواجهات المغلقة تماماً (المصمتة).
- ج- المظلات للمباني التي تحتوي على مظلات وأقية.

المادة (٢٠): متطلبات مواقع المظلات:

- أ- يجب أن تكون المظلات معلقة بالمباني، ولا يجوز أن تقام على أعمدة.
- ب- لا يجوز وضع المظلات حيث يمكن أن تعترض طريق من يحاول الفرار من حريق أو حالة فرار داخل مبنى ما، أو حيث يمكن أن تسد مدخل رجال الإطفاء إلى مبنى ما.
- ج- لا يجوز أن تتعارض المظلات مع أعمدة المرافق العامة، أو آلات أو أشجار الشوارع، أو حركة المركبات والمشاة.
- د- يجوز أن توضع المظلات على امتداد واجهة كاملة من مبنى ما، أو على امتداد جميع واجهات المبنى، شريطة أن يتم الالتزام بالتعليمات.

المادة (٢١): متطلبات أبعاد المظلات:

- أ- لا يجوز لأي مظلة أن تبرز أكثر من (٢,٥) م من وجه المبنى أو أقل من (١) م.
- ب- لا يجوز أن يقل ارتفاع السطح السفلي من المظلة، بما في ذلك الستارة الرأسية المعلقة بحافة المظلة عن (٢,٤٠) م فوق منسوب الرصيف الواقع أسفل المظلة مباشرة.
- ج- لا يجوز أن تقل المسافة بين المستوى الرأسي لأطراف الرصيف وبين الوجه الخارجي للمظلة عن (١) م.

- د- للجنة أن تضع شروطاً لإقامة المظلات أو تمنع ذلك في الحالات التي يوجد فيها على الرصيف أعمدة مرافق عامة، أو لافتات أو إشارات سير، أو أشجار.

المادة (٢٢): متطلبات تصميم المظلات:

- أ- يجب أن تكون المظلات ذات تصميم عالي الجودة ينسجم مع عمارة المبنى الذي تنتمي إليه ويكمل المنظر العام للشارع.
- ب- يجوز تصميم المظلات بأشكال متنوعة. ومع ذلك فإن المظلات المنبسطة، التي تكون من أسطح مستوية مائلة، تفضل على المظلات المحدبة، مثل التي تأخذ شكل قباب أو أقبية، وعلى المظلات ذات الشكل الصندوقي. وقد تكون المظلات المحدبة مناسبة لواجهات المباني ذات الأقواس نصف الدائرية.
- ج- يجب أن يكون تصميم المظلات غير معقد وتفصيله بسيطاً، وذلك لتقليل الضوضاء البصرية في المنظر العام للشارع، ويجوز أن يكون للمظلات ستائر رأسية معلقة بحوافها، على أن لا تكون تلك الستائر ذات أشكال زخرفية.
- د- يجب أن تكون المظلات خفيفة بصرياً وأن تبدو كعناصر مؤقتة بالنسبة للمبنى، ولا يسمح باستخدام المظلات الثقيلة بصرياً.
- هـ- يجب على تصميم المظلة أن يحترم وينسجم مع مقاييس ونسب المبنى التابعة له المظلة، ومع الخطوط البصرية التي تحددها العناصر المعمارية الرئيسية في المبنى الذي تثبت عليه المظلة، مثل خطوط نوافذ العرض والكشفات، ولا يجوز لأي مظلة أن تغطي على الملامح أو العناصر المعمارية الخاصة بالمبنى الذي تنتمي إليه.
- و- لا يجوز وضع المظلات بطريقة تخفي عناصر معمارية في المبنى المثبتة عليه.
- ز- يجوز أن تكون المظلات دائمة أو قابلة لللف أو التي تفتح باتجاه المبنى.
- ح- يجب أن يؤخذ بالاعتبار في تصميم المظلة منظر سطح المظلة من الأعلى ومنظر سفها من الأسفل. ويجب أن تكون أسطح وأسقف المظلات بسيطة الشكل ومربطة وخالية من أي توصيلات كهربائية وليس فيها أي مكونات إنشائية مكشوفة.
- ط- يجوز أن تثبت لافتات على المظلات، شريطة أن تستوفي تلك اللافتات متطلبات البند (ج) من المادة (٧) من هذه التعليمات.

المادة (٢٣): متطلبات مواد المظلات:

- أ- يجب أن تكون المظلات مصنوعة من مواد متينة لا تحتاج إلى كثير من الصيانة، مثل الخشب والهياكل المعدنية المكسوة بالقماش.
- ب- لا يجوز إنشاء المظلات من الخرسانة أو الحجر أو من أي مواد بناء أخرى مماثلة.
- ج- يجب أن تنشأ المظلات من مواد غير عاكسة.

محكمة من الأصل

- د- يشجع بدرجة كبيرة استخدام المظلات المصنوعة من الخشب الخفيف.
- هـ- لا يجوز استخدام الألواح المعدنية أو القرميد في تشطيب المظلات.
- و- لا يجوز في تشطيب المظلات استخدام المواد التي تلي أو تتضرر بسهولة عند التعرض للعوامل الجوية.
- ز- يجب أن تخضع مواد التشطيب الخاصة بالمظلات لمواصفات مواد التشطيب الخارجي الواردة في كودات البناء الوطني.

المادة (٣٤): متطلبات ألوان المظلات:

- ب- يجب أن تكون ألوان المظلات متناغمة مع ألوان المبنى التابعة له وألوان المظلات المجاورة لها، شريطة أن تكون تلك المظلات متوافقة مع التعليمات.
- ب- يجب اختيار ألوان المظلات بحيث لا تغطي على المبنى التابعة له.
- ج- لا يجوز استخدام المظلات ذات الألوان الناصعة أو الزاهية أو اللامعة.
- د- لا يجوز استخدام ألوان المظلات التي تبهر عند التعرض للعوامل الجوية.
- هـ- يشجع بدرجة كبيرة استخدام المظلات ذات اللون الواحد.
- و- لا يجوز استخدام المظلات المخططة بألوان شديدة التباين، بما في ذلك تلك المستعملة للتعريف بهويات الشركات.
- ز- لا يجوز تلوين أي مظلة بطريقة تصبح فيها المظلة بأكملها عبارة عن لافته.
- ح- يجب أن تخضع ألوان المظلات لمواصفات الألوان الواردة في تعليمات متطلبات ألوان ومواد التشطيب الخارجية للمباني في كودات البناء الوطني.

المادة (٣٥): انسجام المظلات:

- أ- يجب أن يكون تصميم المظلات وموادها مناسباً لبيئة عمان.
- ب- يجب أن تكون جميع المظلات جزءاً مكماً من المبنى التابعة له، وذلك بانسجامها من الناحية المعمارية مع طراز المبنى وتكوينه ومقاييسه ومواد تشطيبه وألوانه وتفصيله.
- ج- يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار استخدام مواد وألوان وأشكال متماثلة في المظلات المثبتة على نفس المبنى.
- د- يجب أن يكون للمظلات المثبتة على نفس الواجهة من مبنى ما نفس البروز من وجه المبنى ونفس الارتفاع، ويجب أن يكون ارتفاع أسطحها السفلية فوق منسوب الرصيف واحداً.
- هـ- يجب أن تكمل وتوحد المظلات المنظر العام للشارع. ويجب أن تكون المظلات المثبتة على أي مبنى متناسقة مع المظلات المثبتة على المباني المجاورة من ناحية التصميم والألوان والارتفاع والبروز، شريطة أن تكون المظلات المجاورة متوافقة مع التعليمات.

المادة (٣٦): المتطلبات الإنشائية للمظلات:

- أ- يجب تصميم وإنشاء المظلات بحيث تقاوم الرياح والزلازل والصدمات وتحمل جميع الاحمال التي تقع عليها، ويجب أن تكون متوافقة مع كودات البناء الوطني.
- ب- يجب أن تكون المظلات مركزة على المبنى التابعة له. ويجب أن يكون إنشاء المظلة مدعماً ومرتبكاً بإحكام بالمبنى الذي ثبت عليه المظلة.
- ج- يجب أن يراعى في طريقة تثبيت المظلة على المبنى تحقيق التكامل المعماري والانسجام التام مع المبنى.
- د- يجب أن تكون تفاصيل تثبيت المظلات مخفية قدر الإمكان، وأن تكون جميع مكونات المظلة، بما في ذلك دعائمها، متكاملة في تصميم واحد وذات مظهر أنيق.

المادة (٣٧): متطلبات صيانة المظلات:

- أ- يجب أن تبقى جميع مكونات المظلة، بما في ذلك الدعائم ومواد التشطيبات، في حالة آمنة وخالية من أي عيب في كل الأوقات.
- ب- يجب أن تبقى المظلات نظيفة وأن يظل طلاؤها لائقاً، بما في ذلك الأجزاء المعدنية والدعائم.

المادة (٣٨): طلبات ترخيص اللافتات والمظلات:

- أ- على كل من يرغب بإنشاء أو وضع لافته أو مظلة في عمان سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً أن يتقدم بطلب ترخيص للأمين للبت في مدى مطابقة اللافتة أو المظلة المقترحة لهذه التعليمات.
- ب- يحق للأمين أن يوافق على الطلبات المتعلقة بترخيص اللافتات والمظلات الجديدة المقترحة ضمن عمان والتأكد من أنها مطابقة لهذه التعليمات وموافقة لفلسفة التطوير في عمان كما تراها الأمانة، وله أن يطلب تعديلها، أو أن يرفضها في حالة مخالفتها للتعليمات.
- ج- يجب تقديم جميع طلبات التعديلات أو الإضافات المراد إجراؤها على اللافتات أو المظلات القائمة إلى الأمين للنظر فيها.
- د- يجب أن يشمل طلب ترخيص اللافتة على ما يلي، بالإضافة إلى أية أمور أخرى تطلبها الأمانة:

- ١- معلومات مفصلة عن مواد وألوان اللافتة.
- ٢- عينات من المواد المستخدمة في تشطيب اللافتات مع ألوانها الدقيقة، بالإضافة إلى عينات من مواد تشطيبات المبنى المجاورة اللافتة، ويجب ترتيب العينات بحيث تبين علاقة تجاور تشطيبات اللافتة مع تشطيبات المبنى. ويجب أن تثبت العينات على لوحة ذات لون رمادي متعادل ويجب أن تكون العينات ذات أحجام مقبولة لغرض المراجعة.

محكمة العدل

٣- مجموعة من المخططات والصور تتضمن ما يلي:

- مخطط الموقع العام للمبنى الذي تتبع له اللافتة. إذا كانت اللافتة أرضية، فإنه يجب تحديد موقع اللافتة على مخطط الموقع مع توضيح الأبعاد اللازمة، مثل أبعاد اللافتة والمسافات بين اللافتة وحدود الملكية.
- مخطط تنسيق الموقع موضحاً عليه تنسيق المنطقة التي ستوضع اللافتة الأرضية فيها، في حال وجود مثل تلك اللافتة.
- مخطط واجهة المبنى التي ستثبت عليها اللافتة، موضحاً عليه أبعاد الواجهة، ومواد واللوان تشطيبات الواجهة، ومواقع ومقاسات واللوان اللافتات القائمة المثبتة على الواجهة، وموقع ومقاس اللوان اللافتة المقترحة إضافة إلى ذلك يجب أن يبين المخطط المباني المجاورة واللافتات المثبتة عليها ويجب أيضاً أن يقدم مخطط واجهة المبنى المعني في حال كون اللافتة المطلوب ترخيصها لافتة أرضية.
- مخططات مفصلة للافتة المقترحة تبين أبعاد اللافتة وتفاصيل التثبيت، تفاصيل الإضاءة إذا وجدت ومواد الإنشاء، واللوان ومحتوى رسالة اللافتة.
- صورة لموقع المبنى يظهر فيها الشارع والمحيط الذي ستوضع فيه اللافتة، ويحدد عليها موقع اللافتة المقترحة.
- بالنسبة للمشاريع التي تكون مساحة البناء الإجمالية فيها (١٠٠٠) م^٢ أو أكثر، يطلب تقديم رسومات منظورية ثلاثية الأبعاد للمبنى الذي تخصه اللافتة المقترحة ويجب أن توضح تلك الرسومات المبنى كما سيبدو للمشاة، وأن تبين علاقة المبنى بالمباني المحيطة به من حيث مواقع المظلات وأحجامها واللوان وموادها.

٤- يطلب من المشاريع الكبيرة الجديدة تقديم إستراتيجية للافتات الخاصة بالمشروع وتتضمن الإستراتيجية تفاصيل عن نوع وعدد وموقع اللافتات بحيث تساعد في إدخال أي لافتات جديدة إلى المشروع بشكل مناسب.

هـ- يجب أن يشتمل طلب ترخيص المظلة على ما يلي، بالإضافة إلى أية أمور أخرى تطلبها الأمانة:

١. معلومات مفصلة عن مواد واللوان المظلات المقترحة.
٢. عينات من المواد المستخدمة في تشطيب المظلات مع اللوان الدقيقة، بالإضافة إلى عينات من مواد تشطيبات المبنى المجاورة للافتة، ويجب ترتيب العينات بحيث تبين علاقة تجاوز تشطيبات المظلات مع تشطيبات المبنى، ويجب أن تثبت العينات على لوحة ذات لون رمادي متعادل ويجب أن تكون العينات ذات أحجام مقبولة لغرض المراجعة.
٣. مجموعة من المخططات والصور تتضمن ما يلي:-

- مخطط الموقع العام للمبنى الذي تتبع له المظلة ويجب تحديد موقع المظلة على مخطط الموقع مع توضيح الأبعاد اللازمة، مثل أبعاد حدود الملكية وبرزوز المظلة عن واجهة المبنى.
- مخطط واجهة المبنى التي ستثبت عليها المظلة، موضحاً عليه أبعاد الواجهة ومواد واللوان تشطيبات الواجهة، ومواقع ومقاسات واللوان المظلات القائمة المثبتة على الواجهة، وموقع ومقاس واللوان المظلة المقترحة إضافة إلى ذلك، يجب أن يبين المخطط المباني المجاورة والمظلات المثبتة عليها.
- مخططات مفصلة تشمل مساحات أفقية وواجهات وقطاعات رأسية للمظلة المقترحة تبين أبعاد المظلة، وتفاصيل التثبيت، ومواد الإنشاء، واللوان إضافة إلى ذلك، يجب أن تبين تلك المخططات تصميم لافتة المظلة - إن وجدت، بما في ذلك موقع اللافتة على المظلة وتفاصيل توضح طريقة تثبيت اللافتة على المظلة.
- صورة لموقع المبنى يظهر فيها الشارع والمحيط الذي ستوضع فيه اللافتة، ويحدد عليها موقع المظلة المقترحة، وأشجار الشارع، وأعمدة المرافق العامة.
- بالنسبة للمشاريع التي تكون مساحة البناء الإجمالية فيها (١٠٠٠) م^٢ أو أكثر، يطلب تقديم رسومات منظورية ثلاثية الأبعاد للمبنى الذي تخصه المظلة المقترحة ويجب أن توضح تلك الرسومات المبنى كما سيبدو للمشاة، وأن تبين علاقة المبنى بالمباني المحيطة به من حيث مواقع المظلات وأحجامها واللوان وموادها.
- ٤. شهادة مهندس إنشائي مسموح له بممارسة المهنة في القطاع الخاص تفيد بأن التصميم الإنشائي للمظلة المعنية وتنفيذها متوافقان مع كودات البناء الوطني

المادة (٢٩)

- أ- للأمين أن يوافق أو يعدل أو يرفض الطلب المقدم للحصول على ترخيص لافتة وله إصدار الترخيص إذا كان الطلب مستوفياً لجميع المتطلبات الواردة في التعليمات.
- ب- يصبح الترخيص لائهاً إذا لم يتم تركيب اللافتة في غضون شهرين من تاريخ إصداره.
- ج- في حال رفض الأمانة ترخيص لافتة، يجب عند إعادة تقديم الطلب (بعد إجراء التعديلات عليه) إتياع نفس الإجراءات التي أتيحت حين تقديم طلب الترخيص الأصلي.
- د- يتختم على كل من حصل على ترخيص لافتة بإبلاغ الأمانة باكمال تركيب اللافتة، وللأمانة إجراء معاينة نهائية للافتة للتحقق من مطابقتها للتعليمات.

محكمة العدل

المادة (٣٠): تشجيع التصميم المتميز للافتات

من أجل تشجيع التصميم المتميز للافتات وتشجيع الإبداع في استعمال الأشكال والألوان والملبس والمواد، تسمح التعليمات بما يلي:-

أ- يمكن أن يقدم للجنة تصاميم للافتات تعتبر مبتكرة وذات جودة بصرية عالية، ولكنها لا تستوفي جميع متطلبات التعليمات، ويحق للجنة أن تقدم استثناءات خاصة للسماح بتنفيذ تلك التصاميم.

ب- للجنة أن تسمح بتسهيلات إضافية تمنح للافتات ذات التصاميم المتميزة، وقد تتضمن تلك التسهيلات الإعفاء من متطلبات موقع وحجم اللافتة.

المادة (٣١):

لأمين أن يصدر مواصفات ورسومات على شكل كتيب يوضح نماذج للافتات والمظلات، ويصدر نموذج طلب ترخيص لافتات ومظلات.

المادة (٣٣): إلغاء تعليمات:

تُلغى كافة التعليمات الصادرة عن اللجنة والتي تتعارض مع هذه التعليمات.

أمين عمان

المهندس عمر المعاني

قرار رقم (٨) لسنة ٢٠٠٦
صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بتاريخ ٢٣ شوال لسنة ١٤٢٧ هجرية الموافق ٢٠٠٦/١١/١٥
وبناءً على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه رقم (ن ١٠٩٦٩ // ٧)
تاريخ ٢٠٠٦/٨/٦، اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين
لتفسير المواد (٢، ٦، ١٥، ٤٧) من قانون الأوراق المالية رقم (٧٦) لسنة
٢٠٠٢، والمادتين (١٤، ٥) من قانون مراقبة العملة الأجنبية رقم (٩٥) لسنة
١٩٦٦ والفقرة (ج) من المادة (٣) من قانون البنوك رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٠
وبيان ما يلي:

- ١- هل تخضع الشركات التي تتعامل بالأسواق والبورصات المالية العالمية التي
تقوم بعملها داخل المملكة كوسيط للمتاجرة بالأسهم والسندات بالنيابة
عن عملائها بالاستثمار في الأسواق العالمية خارج المملكة، لرقابة هيئة
الأوراق المالية وترخيصها على غرار شركات الوساطة المالية
والإستشارات المالية التي تقدم خدماتها داخل المملكة؟
- ٢- هل تخضع الشركات التي تتعامل بالأسواق والبورصات المالية العالمية التي
تقوم بعملها داخل المملكة كوسيط للمتاجرة بالمعادن الثمينة، لرقابة
البنك المركزي لتحديد رأس المال ونوع الشركة وجميع الإجراءات المتعلقة
بذلك؟

محذراً من العمل

وبعد التدقيق في النصوص القانونية المطلوب تفسيرها والنصوص المتعلقة
بطلب التفسير تبين لنا ما يلي :

أولاً: جاء في المادة (٢) من قانون الأوراق المالية رقم (٧٦) لسنة ٢٠٠٢
ما يلي :

[يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني
المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :

الهيئة : هيئة الأوراق المالية .

المجلس : مجلس مفوضي الهيئة .

الرئيس : رئيس المجلس .

سوق تداول الأوراق المالية : أي سوق منظم أو أي استخدام دوري أو مستمر
لوسائل الاتصال يتيح تداول الأوراق والأصول المالية .

السوق / السوق المالي : بورصة عمان أو أي سوق لتداول الأوراق المالية .
مرخص من الهيئة وفقاً لأحكام هذا القانون .

المركز : مركز إيداع الأوراق المالية .

الشخص : الشخص الطبيعي أو الاعتباري .

الوسيط المالي : الشخص الذي يمارس شراء الأوراق المالية وبيعها لحساب الغير .
الوسيط لحسابه : الشخص الذي يمارس شراء الأوراق المالية وبيعها لحسابه
الخاص مباشرة من خلال السوق .

أمين الإستثمار : الشخص الاعتباري الذي يمارس متابعة إدارة استثمارات
العملاء ومراقبتها للتأكد من مطابقتها للأسس والأهداف الإستثمارية للعميل
النصوص عليها في اتفاقية الإستثمار الموقعة بين العميل ومدير الإستثمار .

مدير الإستثمار : الشخص الذي يمارس إدارة محافظ الأوراق المالية لحساب
الغير بما في ذلك إدارة صندوق الإستثمار المشترك .

المستشار المالي : الشخص الذي يمارس تقديم النصائح والمشورة للغير في مجال
الإستثمار في الأوراق المالية مقابل أجر أو عموله .

مدير الإصدار : الشخص الاعتباري الذي يمارس إدارة إصدارات الأوراق
المالية وتسويقها نيابة عن المصدر .

شركة الخدمات المالية : الشخص الاعتباري الذي يمارس عملاً أو أكثر من
أعمال الوسيط المالي أو الوسيط لحسابه أو أمين الإستثمار أو مدير الإستثمار أو
المستشار المالي أو مدير الإصدار أو أي نشاط آخر تحدده الهيئة بموجب هذا
القانون والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه .

محكمة العدل

الحافظ الأمين : الشخص الاعتباري الذي يمارس أعمال الحفظ الأمين للأوراق المالية .

المرخص له : الشخص المرخص من الهيئة وفقاً لأحكام هذا القانون .

المعتمد : الشخص الطبيعي الذي يكون عضواً في مجلس إدارة شركة خدمات مالية أو هيئة إدارتها أو مديراً أو مسؤولاً إدارياً أو موظفاً فيها ، أو ممن يشغل وضعاً مشابهاً في الشركة أو يمارس صلاحيات مماثلة لدى وسيط مالي أو وسيط لحسابه أو أمين استثمار أو مدير استثمار أو مستشار مالي أو مدير إصدار أو شركة خدمات مالية . ولا يشمل ذلك المستخدمين في الوظائف المكتبية أو الخدماتية وتلك التي لا علاقة لها بالنشاط المتعلق بالأوراق المالية .

المصدر : الشخص الذي يصدر أوراقاً مالية أو يعلن عن رغبته في إصدارها .

المصدر العام : المصدر الذي قدم إلى الهيئة نشرة إصدار أصبحت نافذة لديها .

العرض العام : عرض لبيع أي ورقة مالية لأكثر من ثلاثين شخصاً من الجمهور ، ويشمل ذلك الإصدار العام والطرح العام .

عرض التملك العام : أي عرض يقصد به شراء (٤٠%) أو أكثر من الأوراق المالية العائدة إلى مصدر واحد ، أو حيازتها عن طريق المبادلة .

صندوق الإستثمار المشترك : الصندوق الذي يتم إنشاؤه ويمارس أعماله وفقاً لأحكام هذا القانون والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه بهدف الإستثمار في محفظة أوراق مالية أو أصول مالية أخرى لتوفير الإدارة المهنية للإستثمارات الجماعية ، وذلك بالنسبة عن حصة الأسهم أو الوحدات الإستثمارية في ذلك الصندوق .

شركة الإستثمار : الشركة التي يكون نشاطها الرئيسي ، الإستثمار في الأوراق المالية والإتجار بها ، أو الشركة التي تملك أو تنوي تملك ، ما يزيد على (٥٠%) من مجموع موجوداتها على شكل أوراق مالية ، ولا يشمل هذا التعريف البنوك أو شركات التأمين التي تمارس أعمالها بهذه الصفة .

الحساب المشترك : الحساب الذي يضم الإستثمارات العائدة لأكثر من شخص واحد وذلك لأغراض إدارة هذا الحساب .

المعلومة الجوهرية : أي واقعة أو معلومة قد تؤثر في قرار الشخص لشراء الورقة المالية أو الإحتفاظ بها أو بيعها أو التصرف بها .

محكمة من الأعمال

الأعمال المخطورة : أي عمل أو ممارسة أو خطة أو هج أو وسيلة مخطورة بموجب هذا القانون أو الأنظمة أو التعليمات أو القرارات الصادرة بمقتضاه .

التضليل : أي بيان غير صحيح يتعلق بمعلومة جوهرية أو أي حذف أو إخفاء لمعلومة جوهرية أو أي معلومة أخرى لازمة لتكون البيانات المقدمة صحيحة ودقيقة .

الخداع : أي عمل أو ممارسة أو خطة أو هج أو وسيلة يقصد بأي منها التفرير بالآخرين أو قد يؤدي إلى التفرير بهم .

السيطرة : القدرة المباشرة أو غير المباشرة على ممارسة تأثير فعال على أعمال شخص آخر وقراراته .

الحليف : الشخص الذي يسيطر على شخص آخر أو هو مُسيطر عليه من الشخص الآخر أو الذي يشترك معه في كونه مسيطراً عليه من شخص واحد .

المعلومات الداخلية : المعلومات غير المعلن عنها المتعلقة بمصدر أو أكثر أو بورصة مالية أو أكثر أو التي قد تؤثر على سعر أي ورقة مالية في حال الإعلان عنها ، ولا يشمل ذلك الاستنتاجات المبينة على الدراسات والبحوث والتحليل الاقتصادية المالية . [

الشخص المُطَّلَع : الشخص الذي يُطَّلَع على المعلومات الداخلية بحكم منصبه أو وظيفته .

عقد التداول : العقد الذي يتم بموجبه شراء أوراق مالية وبيعها .

التعامل : تسجيل الأوراق المالية أو إصدارها أو الإكتتاب بها أو الترويج لها أو تسويقها أو حفظها أو إدراجها أو إيداعها أو تداولها أو تسويتها أو شرائها من مُصدرها أو العرض العام لها أو العرض العام لتملكها أو تمويل التعامل بها أو إقراضها أو اقتراضها أو البيع المكشوف لها أو رهنها أو إرثانها أو أي نشاط آخر يقره المجلس .

التقصص : العملية التي يتم بموجبها احتساب صافي حقوق والتزامات أطراف التداول الناشئة عن أي عقد تداول وذلك لتسليم الأوراق المالية أو لتسديد أثمانها في التاريخ المحدد للتسوية .

التسوية : العملية التي يتم بموجبها إتمام أي عقد تداول لنقل ملكية الأوراق المالية من البائع إلى المشتري وتسديد أثمانها بشكل نهائي وغير مشروط .

التسليم مقابل الدفع : طريقة من طرق التسوية ، يتم بموجبها تسليم الأوراق المالية مقابل تسديد أثمانها .

الحكمة المختصة : محكمة بداية عمان .

الأقرباء : الزوج والزوجة والأولاد القصر .

محكمة من الأوراق

ثانياً : وجاء في المادة (٣) من القانون ذاته ما يلي :

[١]- يقصد بالأوراق المالية : أي حقوق ملكية أو أي دلالات أو بيانات متعارف عليها على أنها أوراق مالية ، سواء كانت محلية أو أجنبية ، يوافق المجلس على اعتبارها كذلك .

ب- تشمل الأوراق المالية ، بصورة خاصة ما يلي :

- ١- أسهم الشركات القابلة للتحويل والتداول .
- ٢- أسناد القرض الصادر عن الشركات .
- ٣- الأوراق المالية الصادرة عن الحكومة أو المؤسسات الرسمية العامة أو المؤسسات العامة أو البلديات .
- ٤- إيصالات إيداع الأوراق المالية .
- ٥- الأسهم والوحدات الإستثمارية في صناديق الإستثمار المشترك .
- ٦- أسناد خيار المساهمة .
- ٧- العقود آتية التسوية أو العقود آجلة التسوية .
- ٨- عقود خيار الشراء وعقود خيار البيع .
- ٩- أي حق في الحصول على أي مما ذكر في البنود من (١-٨) من هذه الفقرة بموافقة المجلس . [

ثالثاً : جاء في المادة (٦) من قانون الأوراق المالية ذاته ما يلي :

[على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر ، تطبق الأحكام المنصوص عليها في هذا القانون والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه على أسهم الشركات وغيرها من الأوراق المالية المتداولة في السوق فيما يتعلق بالأمور التالية :

- أ- حقوق الأطراف الناشئة عن عمليات بيع الأوراق المالية أو شرائها أو تحويلها .
- ب- الأسلوب والشكل الخاص بتسجيل حقوق الملكية والآثار القانونية المترتبة على ذلك .
- ج- تحويل حق الملكية والحقوق المترتبة على هذا التحويل .
- د- حقوق الأطراف ذات العلاقة بعمليات التقاص والتسوية والتحويل .
- هـ- الحقوق المترتبة أثناء عمليات بيع الأوراق المالية أو شرائها أو تحويلها لدائني أطراف عقود التداول بما في ذلك الحقوق المتعلقة بالأوراق المالية والمقابل النقدي لها .
- و- انعقاد عقود التداول وتوثيقها ووسائل إثباتها وإلغائها .
- ز- التعامل في الأوراق المالية . [

هذا من الأعمال

رابعاً : وجاء في المادة (٧) من القانون ذاته ما يلي : -

أ- تنشأ هيئة تسمى " هيئة الأوراق المالية " تتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري ولها هذه الصفة تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة والقيام بجميع التصرفات القانونية اللازمة لتحقيق أهدافها بما في ذلك إبرام العقود والإقتراض وقبول المساعدات والهبات والتبرعات ولها حق التقاضي وينوب عنها في الإجراءات القضائية المحامي العام المدني أو أي محام توكله لهذه الغاية .

خامساً : وجاء في المادة (٨) من قانون ذاته ما يلي : -

أ- تهدف الهيئة بصورة خاصة إلى تحقيق ما يلي :

- ١- حماية المستثمرين في الأوراق المالية .
- ٢- تنظيم سوق رأس المال وتطويره بما يكفل تحقيق العدالة والكفاءة والشفافية .
- ٣- حماية سوق رأس المال من المخاطر التي قد يتعرض لها .

ب- تتولى الهيئة في سبيل تحقيق أهدافها المهام والصلاحيات الرئيسة التالية :

- ١- تنظيم ومراقبة إصدار الأوراق المالية والتعامل بها .
- ٢- ضمان إفصاح المصدرين بشكل كامل ودقيق عن المعلومات الجوهرية اللازمة للمستثمرين والمتعلقة بالإصدارات العامة للأوراق المالية .
- ٣- تنظيم ومراقبة الإفصاح بما في ذلك التقارير الدورية التي يُعدها المصدرون .
- ٤- تنظيم شؤون الترخيص والإعتماد ومراقبة أعمال المرخص لهم والمعتمدين في سوق رأس المال .
- ٥- تنظيم ومراقبة السوق وأسواق تداول الأوراق المالية .
- ٦- تنظيم المركز ومراقبته .
- ٧- تنظيم صناديق الإستثمار المشترك وشركات الإستثمار .

سادساً : وجاء في المادة (١٥) من القانون ذاته ما يلي :

أ- يخضع لرقابة الهيئة وإشرافها وفقاً لأحكام هذا القانون والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه كل من :

- ١- المصدرين .
- ٢- المرخص لهم .
- ٣- المعتمدين .
- ٤- السوق .
- ٥- المركز .
- ٦- صناديق الإستثمار المشترك وشركات الإستثمار .

محكمة من الأعمال

ب- تخضع الجهات المشار إليها في الفقرة "أ" من هذه المادة للتفتيش عليها والتدقيق على وثائقها وقبورها وسجلاتها من الجهة المختصة في الهيئة المخولة قانونياً بذلك .

ج- تحقيقاً للغايات المقصودة من هذا القانون والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه ، تشمل الوثائق والقبود والسجلات ، حيثما وردت ، البيانات البنكية والمراسلات والمذكرات والوثائق وملفات الحاسوب أو أي وسيلة لحفظ المعلومات والبيانات سواء كانت خطية أو إلكترونية .

سابعاً : جاء في المادة (٤٧) من القانون ذاته ما يلي :

أ- يحظر على أي شخص مزاول أعمال أي من الأشخاص المبينين أدناه إلا بعد الحصول على ترخيص من المجلس وفقاً للتعليمات الصادرة عنه : -

١- الوسيط المالي .

٢- الوسيط لحسابه .

٣- أمين الإستثمار .

٤- مدير الإستثمار .

٥- المستشار المالي .

٦- مدير إصدار .

٧- شركة الخدمات المالية .

٨- الحافظ الأمين .

٩- أي أعمال أخرى تتعلق بالأوراق المالية يقررها المجلس .

ب- يحظر على أي شخص طبيعي أن يكون معتمداً لأي من الجهات المذكورة في الفقرة "أ" من هذه المادة إلا بعد اعتماده لدى الهيئة .

ج- يحدد المجلس ووفق تعليمات يصدرها ، طبيعة الأعمال المشار إليها في الفقرة "أ" من هذه المادة ومتطلبات الترخيص لكل منها وشروط الإعتماد للمعتمد ومستوى التدريب والخبرة والكفاءة لجميع الأشخاص ويجوز له أن يشترط على مقدم الطلب التقدم لامتحان أو أي طريقة أخرى للتأكد من استيفائه للشروط المطلوبة .

د- للمجلس وفق التعليمات التي يصدرها إعفاء أي شخص من متطلبات الترخيص أو شروط الإعتماد المشار إليها في الفقرة (ج) من هذه المادة وذلك حسب ما تقتضيه المصلحة العامة .

ثامناً : ١- جاء في المادة (٢) من قانون مراقبة العملة الأجنبية رقم (٩٥) لسنة ١٩٦٦ ما يلي :

تعني كلمة (الذهب) : السبائك أو الميداليات أو النقود الذهبية أو شهادات تملك الذهب والذهب بأية حالة أو صورة ماعدا الذهب الذي زادت قيمته بالتصنيع .

مكتبة العمل

٢- جاء في المادة (٣) من القانون ذاته ما يلي :

تكون أهداف قانون مراقبة العملة الأجنبية ما يلي :-

- أ- التأكد من استعمال أرصدة المملكة ومكاسبها من الذهب والعملات الأجنبية لمصلحة الإقتصاد الوطني .
- ب- التأكد من أن المبالغ المستحقة للمملكة بالعملة الأجنبية والمستحقة عليها قد استوفيت بطرق صحيحة .

٣- جاء في المادة (٥) من قانون مراقبة العملة ذاته ما يلي :

تخضع المعاملات التالية لأحكام هذا القانون :

- أ- المعاملات بالعملة الأجنبية ووسائل الدفع الأجنبية والسندات الأجنبية .
- ب- المعاملات بالذهب .
- ج- معاملات المقيم مع غير المقيم بالعملة الأردنية ووسائل الدفع الأردنية والسندات الأردنية .

٤- جاء في المادة (٩) من قانون مراقبة العملة ذاته ما يلي :

لا يجوز لأي شخص مقيم في المملكة أن يجري أية معاملة مما يلي إلا وفق التعليمات التي يصدرها البنك المركزي .

أ- إدخال الذهب إلى المملكة أو تملكه أو إخراجه منها ، وتنطبق أحكام هذه الفقرة أيضاً على غير المقيمين .

ب- دفع أية عمله أجنبية أو اقتراضها أو منحها أو تحويلها أو فتح اعتماد لها إلى غير مقيم أو وكيله .

ج- إخراج أية وسيلة دفع بالعملة الأجنبية إلى خارج المملكة .

د- إخراج أو دفع أية عملة أردنية أو أية وسيلة دفع بالعملة الأردنية أو اقتراضها أو منحها أو تحويلها أو فتح اعتماد لها إلى غير مقيم أو وكيله .

هـ- شراء أو امتلاك أسهم أو سندات أجنبية مباشرة أو بالواسطة .

و- تحويل سندات أو أسهم أردنية أو أجنبية إلى غير مقيم أو وكيله .

ز- إصدار كفالة مالية أو القيام بالتزام مالي ، مشروط أو غير مشروط لصالح غير مقيم أو وكيله .

ح- الاحتفاظ بحسابات بالعملة الأردنية لصالح غير مقيم أو وكيله .

٥- جاء في المادة "١٤" من قانون مراقبة العملة ذاته ما يلي :

- أ- لا يجوز لأي شخص في المملكة أن يتعامل بالعملة الأجنبية أو الذهب ، بدون ترخيص صادر عن البنك المركزي .
- ب- يضع البنك المركزي الشروط التي يجب أن تتوافر قبل منح الترخيص

مكتبة
مكتبة
مكتبة

تاسعاً : جاء في الفقرة (ج) من المادة (٣) من قانون البنوك رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٠ ما يلي :

[يجوز للبنك المركزي إذا وجد ذلك ضرورياً أن يخضع أي شركة مالية لأي من أحكام هذا القانون بموجب أوامر خاصة يصدرها لهذه الغاية .]

- وبعد التدقيق في النصوص سألغة الذكر والمداولة توصلنا إلى ما يلي :
- أولاً : أن المشرع الأردني أنشأ بموجب قانون الأوراق المالية رقم (٧٦) لسنة ٢٠٠٢ هيئة الأوراق المالية لتحقيق غايات وأهداف متعددة من أهمها :
- ١- حماية المستثمرين في الأوراق المالية ، وأي حقوق ملكية أو دلالات أو بيانات متعارف عليها ألها أوراق مالية ، و في أسهم الشركات القابلة للتحويل والتداول وفي أسناد القرض الصادرة عن الشركات والأوراق المالية الصادرة عن الحكومة والمؤسسات الرسمية العامة والبلديات ، والأسهم والوحدات الإستثمارية .
 - ٢- تنظيم سوق رأس المال وتطويره بما يكفل تحقيق العدالة والكفاءة والشفافية .
 - ٣- حماية سوق رأس المال من المخاطر التي قد يتعرض لها .
 - ٤- تنظيم ومراقبة إصدار الأوراق المالية والتعامل بها .
 - ٥- ضمان إفصاح المصدرين بشكل كامل ودقيق عن المعلومات الجوهرية اللازمة للمستثمرين والمتعلقة بالإصدارات العامة للأوراق المالية .
 - ٦- تنظيم ومراقبة الإفصاح بما في ذلك التقارير الدورية التي يعدها المصدرون .

- ٧- تنظيم شؤون الترخيص والإعتماد ومراقبة أعمال المرخص لهم والمعتمدين في سوق رأس المال .
 - ٨- تنظيم ومراقبة أسواق تداول الأوراق المالية .
 - ٩- تنظيم مراكز إيداع الأوراق المالية .
 - ١٠- تنظيم صناديق الإستثمار وشركات الإستثمار .
 - ١١- ملاحقة الدين يخالفون أحكام قانون الأوراق المالية ، واتخاذ الإجراءات اللازمة بحقهم ، على ضوء أحكام هذا القانون والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بالإستناد إليه .
 - ١٢- مراقبة الشركات والأشخاص الذين يتعاملون بالأسواق المالية والبورصات المالية حماية للمستثمرين والمتعاملين مع تلك الشركات وهؤلاء الأشخاص .
- واستخلاصاً مما أسلفنا ذكره نجد أن الشركات التي تتعامل بالأسواق والبورصات المالية العالمية التي تقوم بعملها داخل المملكة كوسيط للمتاجرة بالإسهم والسندات بالنسبة عن عملاتها بالإستثمار في الأسواق العالمية خارج المملكة مشمولة بالأحكام الواردة في قانون الأوراق المالية والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بالإستناد إليه ، وهي بالتالي تخضع لرقابة هيئة الأوراق المالية ، من حيث لزوم حصولها على الترخيص ، ومن حيث خضوعها لجميع الشروط التي تخضع لها شركات الوساطة المالية والإستثمارات المالية التي تقدم خدماتها داخل المملكة ، وحسبما تقرره الهيئة استناداً لأحكام قانون الأوراق المالية والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بالإستناد إليه .

مكتبة
مكتبة
مكتبة

ثانياً: من النصوص القانونية التي تضمنها كل من قانون مراقبة العملة الأجنبية رقم (٩٥) لسنة ١٩٦٦ وقانون البنوك رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٠ وخاصة النصوص التي أثبتتها فيما سلف ، يتبين لنا أن المشرع الأردني قد حول البنك المركزي صلاحية التأكد من أن استعمال أرصدة المملكة من الذهب والعملات الأجنبية ، وحركتها وإخراجها وإدخالها يجري لمصلحة الاقتصاد الوطني .

ولذلك فقد اخضع التعامل بالذهب والعملة الأجنبية للأحكام الواردة في قانون مراقبة العملة الأجنبية ، وألزم كل من يتعامل بها بشروط أوردها في القانون وحظر التعامل فيها إلا بترخيص من البنك المركزي ، بحيث يكون البنك على علم كامل ودقيق عن عمليات إدخال الذهب إلى المملكة أو تملكه أو إخراجها منها ، وأن تجري هذه العمليات بعلمه وضمن التعليمات وحسب الشروط التي يقررها .

وبناءً على كل ما تقدم لقرر بالإجماع ما يلي :

١- أن الشركات التي تتعامل بالأسواق والبورصات المالية العالمية ، والتي تقوم بعملها داخل المملكة كوسيط للمتاجرة بالأسهم والسندات بالنيابة عن عملائها بالاستثمار في الأسواق العالمية خارج المملكة ، تخضع لرقابة هيئة الأوراق المالية وترخيصها على غرار شركات الوساطة المالية والاستثمارات المالية التي تقدم خدماتها داخل المملكة .

٢- إن الشركات التي تتعامل بالأسواق والبورصات المالية العالمية وتقوم بعملها داخل المملكة كوسيط للمتاجرة بالمعادن الثمينة تخضع لرقابة البنك المركزي والأحكام الواردة في قانون مراقبة العملة الأجنبية ، لتحديد رأسمال المال ، ونوع الشركة ، وجميع الإجراءات المتعلقة بذلك .

قراراً صدر في ٢٣ شوال لسنة ١٤٢٧ هجرية الموافق ١٥/١١/٢٠٠٦ ميلادية .

عضو	عضو	محمّد صامد الرقاد
بادي الجراح	محمّد علي العلاونة	رئيس محكمة التمييز
قاضي محكمة التمييز	رئيس ديوان التشريع والرأي	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين
عضو	في رئاسة الوزراء	عضو
الدكتور محمود العبابنة		محمّد الخرابشة
مندوب وزير الصناعة والتجارة		قاضي محكمة التمييز

محكمة العدل

قرار رقم (٩) لسنة ٢٠٠٦
صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بتاريخ ١٤ ذو القعدة لسنة ١٤٢٧ هجرية الموافق ٢٠٠٦/١٢/٥ وبناءً على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه رقم (رس ١١-١٤٧٧٦) تاريخ ٢٩ رمضان سنة ١٤٢٧ هجرية الموافق ٢٠٠٦/١٠/٢٢ ميلادية اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لتفسير الفقرة (أ) من المادة (٩) من قانون الرسوم الإضافية للجامعات الأردنية رقم (٤) لسنة ١٩٨٥ وبيان ما يلي :

في ضوء أحكام الفقرة (أ) من المادة (٩) من قانون الرسوم الإضافية للجامعات الأردنية ، هل تشمل عبارة " كل رقم هاتف " الواردة فيها ، أرقام الهواتف الخلوية أم أنها تنصرف إلى أرقام الهواتف الثابتة فقط .

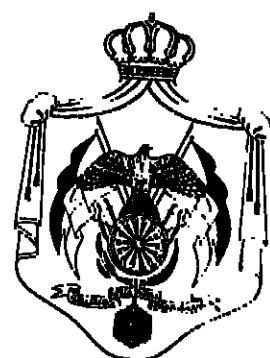
بالرجوع إلى النص المطلوب تفسيره ، والنص المتعلق بالتفسير من قانون الرسوم الإضافية للجامعات الأردنية رقم (٤) لسنة ١٩٨٥ نجد ما يلي :

أولاً: جاء في المادة (٢) من هذا القانون ما يلي :
[بالإضافة إلى الضرائب والرسوم المفروضة للجامعات في المملكة بموجب أي قانون أو نظام آخر معمول به ، يستوفى من قبل الدائرة المختصة رسم إضافي وفقاً للأحكام الواردة في هذا القانون ، ويُقيد إيرادات حساب الجامعات الأردنية التي أنشئت أو ستنشأ بموجب قانون ، وفقاً لأحكام قانون الجامعات المعمول به ، ويوزع ذلك الرسم بينها حسبما يقرره مجلس الوزراء .]

ثانياً : جاء في الفقرتين (أ) ، (ب) من المادة (٩) من القانون ذاته :
[- يستوفى رسم قدره دينار واحد سنوياً عن كل رقم هاتف .]
ب- يستوفى رسم قدره خمسة دنانير عند تأسيس كل رقم هاتف في العاصمة عمان .]

وبعد التدقيق في النصين المذكورين والمداولة توصلنا إلى ما يلي : ان المشرع قد فرض بالفقرة (أ) من المادة (٩) من قانون الرسوم الإضافية للجامعات الأردنية رقم (٤) لسنة ١٩٨٥ رسماً إضافياً مقداره دينار واحد سنوياً على كل رقم هاتف ودون أن يبين المشرع نوع الهاتف ، فجاء النص عاماً وبالتالي فإن كلمة هاتف المطلوب تفسيرها تشمل كل جهاز هاتف يستعمل للغايات ذاتها التي كان يستعمل لها الهاتف الذي كان مستعملاً أو معروفاً بتاريخ صدور النص المطلوب تفسيره .

مكتبة
الأعمال



الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

تصدر عن رئاسة الوزراء / مديرية الجريدة الرسمية
الموقع على شبكة الانترنت : www.Pm.gov.jo

فهرس العدد ٤٧٩٨ **** الصادر بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/١٧

القسم الثاني

رقم الصفحة	المحتويات
٤٨٣٧	* الأوسم
٤٨٤٥	* وكالات الوزراء
٤٨٤٧	* التمثيل الدبلوماسي
٤٨٤٧	* الموظفين
٤٨٥٤	* الجنسية الأردنية
٤٨٥٥	* الاسماء
٤٨٥٨	* الشؤون البلدية
٤٩٤٧	* المواصفات القياسية
٤٩٥١	* الإعلانات
٤٩٥٣	* المطالبات
٤٩٧١	* المحاكم

وبما أن الهاتف (المنقول) الخلوي هو في الحقيقة والواقع جهاز يؤدي الخدمات ذاتها التي يؤديها الهاتف الثابت ، بالإضافة إلى خدمات أخرى ، ومن المعروف أن استعمال الهاتف (المنقول) الخلوي قد حل لدى كثير من الناس محل الهاتف الثابت .

وبناءً على ما تقدم فإننا نقرر بالإجماع أن عبارة " كل رقم هاتف " الواردة في المادة (٩) من قانون الرسوم الإضافية للجامعات الأردنية رقم (٤) لسنة ١٩٨٥ تشمل أرقام الهواتف الخلوية .

قراراً صدر في ١٤ ذو القعدة لسنة ١٤٢٧ هجرية الموافق ٢٠٠٦/١٢/٥ ميلادية .

عضو
محمد صامد الرقاد

رئيس محكمة التمييز

رئيس الديوان الخاص بتفسير

القوانين

عضو

محمد الخرابشة

قاضي محكمة التمييز

عضو

محمد علي العلاونة

رئيس ديوان التشريع والرأي

في رئاسة الوزراء

عضو

بادي الجراح

قاضي محكمة التمييز

مندوب وزير المالية

حسام أبو علي

محكمة التمييز

الأوسمة

أ- تفضل صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم - حفظه الله - بتقليد الشخصيات الهولندية المذكورة أسماؤها تاليا الوسام المبين إزاء اسم كل منهم وذلك بمناسبة الزيارة الملكية السامية الى مملكة هولندا خلال الفترة من ١٠/٣٠-٢٠٠٦/١١/١.

الاسم	اسم الوسام
صاحب السمو الملكي ولي العهد	وسام النهضة العالي الشان من الدرجة الاولى
الامير ويليام الكسندر كلاوس جورج فريدينا	وسام النهضة العالي الشان من الدرجة الاولى
صاحبة السمو الملكي الاميرة مكسيما	وسام النهضة العالي الشان من الدرجة الاولى
صاحب السمو الملكي	وسام النهضة العالي الشان من الدرجة الاولى
الامير قسطنطين كريستوف فريديريك اشوين	وسام النهضة العالي الشان من الدرجة الاولى
صاحبة السمو الملكي الاميرة بترا لاورنتسين	وسام النهضة العالي الشان من الدرجة الاولى
صاحبة السمو الملكي الاميرة مارجريت فرنسيسكا	وسام النهضة العالي الشان من الدرجة الاولى
سعادة البروفيسور بيتر فان فولينهوفين	وسام الكوكب الاردني من الدرجة الاولى
سعادة السيدة م.ل. فان لون لاوشير	وسام الكوكب الاردني من الدرجة الاولى
سعادة الدكتور ج. ب. بالكندي	وسام الكوكب الاردني من الدرجة الاولى
سعادة الدكتور ب. بوت	وسام الاستقلال من الدرجة الاولى
سعادة السيد بيتر وليام والديك	وسام الاستقلال من الدرجة الاولى
سعادة الفريق اندريس جوزيف بلمجوس	وسام الاستقلال من الدرجة الاولى
سعادة السيد جيلبرت هنري اندريه دي فرويدفيل	وسام الاستقلال من الدرجة الاولى
سعادة السيد ه. ج. شيلتيما	وسام الاستقلال من الدرجة الاولى
سعادة السيد ج. زالم	وسام الاستقلال من الدرجة الاولى
سعادة السيد ج. ويجين	وسام الاستقلال من الدرجة الاولى
سعادة السيد ل. ي. هيرش بالين	وسام الاستقلال من الدرجة الاولى
سعادة السيدة ي. تايمر مان بوك	وسام الاستقلال من الدرجة الاولى
سعادة السيد ف. و. ويسجلاس	وسام الاستقلال من الدرجة الاولى
سعادة الفريق اول دل. برلينج	وسام الاستقلال من الدرجة الثانية
سعادة السيد بارتيلد فوكينس	وسام الاستقلال من الدرجة الثانية
سعادة السيد ارنست ويليم فين	وسام الاستقلال من الدرجة الثانية
سعادة السيد لورنس ادوار: فريديفوكد	وسام الاستقلال من الدرجة الثانية
سعادة السيد جو هانس ويليام سالمون فان انينينام	وسام الاستقلال من الدرجة الثانية
سعادة العقيد يعقوب البرت ديجكسترا	وسام الاستقلال من الدرجة الثانية
سعادة العقيد جيجز بيرت ايتي واسينار	وسام الاستقلال من الدرجة الثانية
سعادة السيدة اوتولين انطوانيت فان بيست	وسام الاستقلال من الدرجة الثانية
سعادة السيد ج. نين دير ولب	وسام الاستقلال من الدرجة الثانية

مكتبة العمل

سعادة السيد ج. دي سالفرينو لوهمان	وسام الاستقلال من الدرجة الثانية
سعادة العقيد أ. و. ج. م. أبليس	وسام الاستقلال من الدرجة الثانية
سعادة الفريق م. أ. بيوفينج	وسام الاستقلال من الدرجة الثانية
سعادة السيد م. ج. كوهن	وسام الاستقلال من الدرجة الثانية
سعادة اللواء أ. أوستن دورب	وسام الاستقلال من الدرجة الثانية
سعادة السيد م. ج. ي. جاك	وسام الاستقلال من الدرجة الثانية
سعادة السيد ب. و. أ. شيليكس	وسام الاستقلال من الدرجة الثانية
سعادة المقدم كورنيلس ادريانوس يعقوب تين انشير	وسام الاستقلال من الدرجة الثالثة
سعادة المقدم جوهن كورنيل فان دير مولين	وسام الاستقلال من الدرجة الثالثة
سعادة السيد ويليام نيكولاس كوسيجن	وسام الاستقلال من الدرجة الثالثة
سعادة العقيد ف. ج. ه. فريكين	وسام الاستقلال من الدرجة الثالثة
سعادة السيد ب. ج. أ. م. ويلتين	وسام الاستقلال من الدرجة الثالثة
سعادة السيد ج. ل. بومان	وسام الاستقلال من الدرجة الثالثة
سعادة السيد و. كلينهيس	وسام الاستقلال من الدرجة الثالثة
سعادة السيدة هنريكا جيردا ابريكس	وسام الاستقلال من الدرجة الثالثة
لمقدم كارولس ليوناردس فان تارتويك	وسام الاستقلال من الدرجة الثالثة
سعادة السيد جان الطونويس جوزيف فان باردويك	وسام الاستقلال من الدرجة الرابعة
سعادة السيد ه. م. كامب	وسام الاستقلال من الدرجة الرابعة
سعادة السيدة م. تاتيكولان	وسام الاستقلال من الدرجة الرابعة
سعادة السيد أ. سي. سي. فان دير وي	وسام الاستقلال من الدرجة الرابعة
سعادة السيدة ج. دي رويج	وسام الاستقلال من الدرجة الرابعة
سعادة الرائد ي. ج. فان فيلدال	وسام الاستقلال من الدرجة الرابعة
سعادة الرائد م. سي. أوكسيرا	وسام الاستقلال من الدرجة الرابعة
سعادة الرائد م. ج. ن. ج. فان دين بيرسيلا	وسام الاستقلال من الدرجة الرابعة
سعادة الرائد أ. ج. ويستين	وسام الاستقلال من الدرجة الرابعة
سعادة الرائد ف. م. سامسون	وسام الاستقلال من الدرجة الرابعة
سعادة السيد م. ليندهوت	وسام الاستقلال من الدرجة الرابعة
الرائد ه. ج. دي فريس	وسام الاستقلال من الدرجة الرابعة
سعادة الرائد ب. جانسن	وسام الاستقلال من الدرجة الرابعة
سعادة الملازم فرانسيسكو بيرندوس مولير	وسام الاستقلال من الدرجة الرابعة
سعادة السيد و. كايذر	وسام الاستقلال من الدرجة الرابعة
سعادة السيد أ. كرايغفيلد	وسام الاستقلال من الدرجة الرابعة
سعادة السيد ف. ج. ابينك	وسام الاستقلال من الدرجة الرابعة

سعادة السيد ج. ابيلبيرغ	وسام الاستقلال من الدرجة الرابعة
سعادة السيد ج. فان دي برغ	وسام الاستقلال من الدرجة الرابعة
سعادة السيدة ل. م. بومستر دين برويد	وسام الاستقلال من الدرجة الرابعة
سعادة السيد ر. ه. كونيغ	وسام الاستقلال من الدرجة الرابعة
سعادة السيدة م. هورسليبيرغ	وسام الاستقلال من الدرجة الرابعة
سعادة السيد ج. فان جيلدير	وسام الاستقلال من الدرجة الرابعة
سعادة السيد ه. زاندورديجك	وسام الاستقلال من الدرجة الرابعة
سعادة السيد ي. ديجكسترا	وسام الاستقلال من الدرجة الرابعة
سعادة السيد ه. ليندينبرغ	وسام الاستقلال من الدرجة الرابعة
سعادة السيد و. ل. رايدر فان رايرد	وسام الاستقلال من الدرجة الرابعة
سعادة الرائد مارتن ه. هندريكسيما	وسام الاستقلال من الدرجة الرابعة
النقيب كريستيان م. فان جيستل	وسام الاستقلال من الدرجة الخامسة
سعادة السيد بينجت ارني هوليمان	وسام الاستقلال من الدرجة الخامسة
سعادة السيد البرت ابريك فورجي	وسام الاستقلال من الدرجة الخامسة
سعادة السيد أ. ميجر	وسام الاستقلال من الدرجة الخامسة
سعادة السيدة ع. ه. باشنوي	وسام الاستقلال من الدرجة الخامسة
سعادة السيد ي. بنقفيلد	وسام الاستقلال من الدرجة الخامسة
سعادة السيد س. أوبير	وسام الاستقلال من الدرجة الخامسة
سعادة السيد م. بروغ مان	وسام الاستقلال من الدرجة الخامسة
سعادة السيد أ. ديتمار	وسام الاستقلال من الدرجة الخامسة
سعادة السيد ن. أ. موبينكوف	وسام الاستقلال من الدرجة الخامسة
سعادة السيد ل. موبست	وسام الاستقلال من الدرجة الخامسة
سعادة السيد ر. برينك	وسام الاستقلال من الدرجة الخامسة
سعادة السيدة م. فان لوك	وسام الاستقلال من الدرجة الخامسة
سعادة السيدة ك. ه. فان رويجن	وسام الاستقلال من الدرجة الخامسة
سعادة السيدة ر. شيبير	وسام الاستقلال من الدرجة الخامسة
سعادة السيد هنريكس الفرادوس طوليوم	وسام الاستقلال من الدرجة الخامسة
سعادة السيد جان تييرو	وسام الاستقلال من الدرجة الخامسة
سعادة الملازم اول جيراردوس انا هيرميكنس	وسام الاستقلال من الدرجة الخامسة
السيدة كاثيرينا يعقوبينا وين بيركوين	وسام الاستقلال من الدرجة الخامسة
سعادة السيدة ميلجوسكا جوني ويسلينك فان دي ورد	وسام الاستقلال من الدرجة الخامسة
سعادة السيد ديريك شاجين	وسام الاستقلال من الدرجة الخامسة
سعادة السيد كورنيلس بنجامين دي جراف	وسام الاستقلال من الدرجة الخامسة

محكمة من الأصل

ج- صدرت الإرادة الملكية السامية بالسماح للدوات التالية أسماؤهم بحمل الوسام المبين إزاء اسم كل منهم والممنوح لهم من جلالة ملكة هولندا خلال الزيارة الملكية السامية إلى مملكة هولندا في الفترة من ١٠/٣٠ - ٢٠٠٦/١١/١:-

صطولة السيد عماد عابدين	وسام اورانج - نساو من درجة القائد الأعظم GRAND OFFICER OF THE ORDER OF ORANGE NASSAU
سعادة السيد فارس القطار	وسام اورانج - نساو من درجة القائد الأعظم GRAND OFFICER OF THE ORDER OF ORANGE NASSAU
سعادة السيد رعد	وسام اورانج - نساو من درجة الضابط OFFICER OF THE ORDER OF ORANGE NASSAU
سعادة السيد طارق الجدي	وسام اورانج - نساو من درجة الضابط OFFICER OF THE ORDER OF ORANGE NASSAU
سعادة السيد موسى الأيوبي	وسام اورانج - نساو من درجة الضابط OFFICER OF THE ORDER OF ORANGE NASSAU
سعادة الأئمة مرسل	وسام اورانج - نساو من درجة الضابط OFFICER OF THE ORDER OF ORANGE NASSAU
سعادة الدكتور فيصل حنا	وسام اورانج - نساو من درجة الضابط OFFICER OF THE ORDER OF ORANGE NASSAU

د- صدرت الإرادة الملكية السامية بالسماح للمذكورين تاليا بحمل الوسام المبين إزاء اسم كل منهم والممنوح لهم من جلالة ملكة هولندا خلال الزيارة الملكية السامية إلى مملكة هولندا في الفترة من ١٠/٣٠ - ٢٠٠٦/١١/١:-

الرائد مشهور العبدوان	وسام اورانج - نساو من درجة القائد COMMANDER OF THE ORDER OF ORANGE NASSAU
الرائد أمين القطار	وسام اورانج - نساو من درجة الضابط OFFICER OF THE ORDER OF ORANGE NASSAU
الرائد نضال جقام	وسام اورانج - نساو من درجة الضابط OFFICER OF THE ORDER OF ORANGE NASSAU
الرائد فريد قات	وسام اورانج - نساو من درجة الضابط OFFICER OF THE ORDER OF ORANGE NASSAU
الرائد علي خوت	وسام اورانج - نساو من درجة الضابط OFFICER OF THE ORDER OF ORANGE NASSAU
الرائد مشهور عبد الذكور	وسام اورانج - نساو من درجة الضابط OFFICER OF THE ORDER OF ORANGE NASSAU

مكتبة

هـ- صدرت الإرادة الملكية السامية بالسماح لعطوفة المهندس علاء بطاينة بحمل وسام الصليب الأعظم لاورانج-ناسو (nassau grand cross of the order of orange) الممنوح لعطوفته من جلالة ملكة هولندا خلال الزيارة الملكية السامية الى مملكة هولندا خلال الفترة من ٢٠٠٦/١١/١-١٠/٣٠.

* * * * *

و- صدرت الإرادة الملكية السامية بالسماح لسعادة السفير السيد أحمد الحسن بحمل وسام للصليب الأعظم لاورانج-ناسو (of orange Nassau grand cross of the order) الممنوح لسعادته من جلالة ملكة هولندا خلال الزيارة الملكية السامية الى مملكة هولندا خلال الفترة من ٢٠٠٦/١١/١-١٠/٣٠.

* * * * *

ز- صدرت الإرادة الملكية السامية بالسماح لعطوفة المقدم عقلة غمار /مدير المكتب العسكري الخاص لجلالة القائد الأعلى بحمل وسام أورانج-ناسو من درجة القائد (commander of the order of orange nassau) الممنوح لعطوفته من جلالة ملكة هولندا خلال الزيارة الملكية السامية الى مملكة هولندا في الفترة من ٢٠٠٦/١١/١-١٠/٣٠.

* * * * *

ح- صدرت الإرادة الملكية السامية بمنح ميدالية الحسين للتفوق من الدرجة الثالثة / البرونزية لكل من:-

١. العقيد الركن عماد الهاشمي الودري من جمهورية تونس وذلك لحصوله على الترتيب الأول في دورة القيادة والأركان رقم (٣٣).
٢. الرائد الركن ممدوح حسن عبد الرحيم جعفر من جمهورية مصر العربية وذلك لحصوله على الترتيب الأول في دورة القيادة والأركان رقم (٤٥) المشتركة (٩).

وكالات الوزراء

١- صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي الدكتور زياد فريز نائب رئيس الوزراء ووزير المالية مهام واعمال رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة طيلة مدة غياب دولة الدكتور معروف البخيت رئيس الوزراء ووزير الدفاع خارج المملكة الأردنية الهاشمية في القاهرة بمهمة رسمية اعتباراً من تاريخ ٢٠٠٦/١١/١٥.

* * * * *

٢- صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي الدكتور عبد الشخانة وزير العدل أعمال وزارة الداخلية بالوكالة طيلة مدة غياب معالي السيد عيد الفايز وزير الداخلية خارج المملكة الأردنية الهاشمية بمهمة رسمية اعتباراً من ٢٠٠٦/١١/١٥.

* * * * *

٣- صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي المهندس خالد الإيراني وزير البيئة أعمال وزارة الصحة بالوكالة طيلة مدة غياب معالي المهندس سعيد دروزه وزير الصحة خارج المملكة الأردنية الهاشمية بمهمة رسمية اعتباراً من ٢٠٠٦/١١/١٥.

* * * * *

٤- صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي المهندس خالد الإيراني وزير البيئة أعمال وزارة الطاقة والثروة المعدنية بالوكالة طيلة مدة غياب معالي المهندس عزمي خريسات وزير الطاقة والثروة المعدنية خارج المملكة الأردنية الهاشمية بمهمة رسمية اعتباراً من ٢٠٠٦/١١/١٥.

* * * * *

٥- صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي السيد سالم الخزاعلة وزير تطوير القطاع العام أعمال وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالوكالة طيلة مدة غياب معالي السيدة سهير العلي وزير التخطيط والتعاون الدولي خارج المملكة الأردنية الهاشمية بمهمة رسمية اعتباراً من ٢٠٠٦/١١/١٥.

* * * * *

٦- صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي السيد سالم الخزاعلة وزير تطوير القطاع العام أعمال وزارة الصناعة والتجارة بالوكالة طيلة مدة غياب معالي السيد شريف الزعبي وزير الصناعة والتجارة خارج المملكة الأردنية الهاشمية بمهمة رسمية اعتباراً من ٢٠٠٦/١١/١٣.

مكتبة
مكتبة
مكتبة

٧ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي السيد عمر الكردي وزير الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات أعمال وزارة النقل بالوكالة طيلة مدة غياب معالي السيد سعود نصيرات وزير النقل خارج المملكة الأردنية الهاشمية بمهمة رسمية اعتباراً من ٢٠٠٦/١١/١٥.

* * * * *

٨ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي المهندس حسني أبو غيدا وزير الأشغال العامة والإسكان أعمال وزارة الشؤون البلدية بالوكالة طيلة مدة غياب معالي السيد نادر الظهيريات وزير الشؤون البلدية خارج المملكة الأردنية الهاشمية بمهمة رسمية اعتباراً من ٢٠٠٦/١١/١٢.

* * * * *

٩ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي المهندس حسني أبو غيدا وزير الأشغال العامة والإسكان أعمال وزارة الخارجية بالوكالة طيلة مدة غياب معالي السيد عبد الإله الخطيب وزير الخارجية خارج المملكة الأردنية الهاشمية بمهمة رسمية اعتباراً من ٢٠٠٦/١١/١٣.

* * * * *

١٠ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي الدكتور عادل الطوبسي وزير الثقافة أعمال وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي والبحث العلمي بالوكالة طيلة مدة غياب معالي الدكتور خالد طوقان وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي خارج المملكة الأردنية الهاشمية بمهمة رسمية اعتباراً من ٢٠٠٦/١١/١٤.

* * * * *

١١ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي الدكتور سليمان الطراونة وزير التنمية الاجتماعية أعمال وزارة العمل بالوكالة طيلة مدة غياب معالي السيد باسم السالم وزير العمل خارج المملكة الأردنية الهاشمية بمهمة رسمية اعتباراً من ٢٠٠٦/١١/١٥.

* * * * *

١٢ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي الدكتور صبري اربيدات وزير التنمية السياسية ووزير الشؤون البرلمانية أعمال وزارة السياحة والآثار بالوكالة طيلة مدة غياب معالي السيد منير نصار وزير السياحة والآثار خارج المملكة الأردنية الهاشمية بمهمة رسمية اعتباراً من ٢٠٠٦/١١/١٥.

* * * * *

التمثيل الدبلوماسي

• وافقت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية على قرار حكومة جمهورية أثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية ترشيح سعادة السفير Mr. Ibrahim Idris Ibrahim ليكون سفيراً فوق العادة ومفوضاً غير مقيم لها لدى البلاط الملكي الهاشمي.

* * * * *

الموظفون

تشكيلات / تقاعد

أ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١٤ الموافقة على إحالة الموظف من ملاك رئاسة الوزراء السيد مفرح محمد سليمان الطراونة على التقاعد اعتباراً من ٢٠٠٦/١١/٢٥.

* * * * *

ب - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١٤ الموافقة على إحالة الموظف من ملاك وزارة المياه والري والمهندس سنان محمود خليفات على التقاعد اعتباراً من ٢٠٠٦/١١/١٤.

* * * * *

ج - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١٤ الموافقة على إحالة الموظفين المذكورة أسماؤهم تالياً على التقاعد اعتباراً من التاريخ المبين إزاء كل اسم منهم:-

وزارة الصحة

٢٠٠٧/١/١	السيدة عائدة علي أحد شبيب
٢٠٠٧/١/١	الدكتور رافع محمد المصطفى قواسمه
٢٠٠٧/١/١	الدكتور عبد الله محمد الزعبي
٢٠٠٧/١/١	الدكتور رؤوف إبراهيم خليل خوري
٢٠٠٧/١/١٠	السيد عبد الله عياده عيد المصاروة
٢٠٠٦/١١/١٦	السيدة سميره محمد اسعد الرطوط
٢٠٠٧/١/١	الدكتور نهار سليمان نهار بني هاني
٢٠٠٧/١/١	الدكتور محمد حسين جابر حسين
٢٠٠٧/١/١	سلطة وادي الأردن
٢٠٠٧/١/١	السيد إبراهيم أحمد محمد أبو حماد

مكتبة العمل

د - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١٤ الموافقة على إحالة الموظفين المذكورة أسماؤهم تاليا على التقاعد بناء على طلبهم اعتبار من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهم:-

وزارة التربية والتعليم

٢٠٠٦/١١/١٦	السيد محمود محمد مصطفى جرادات
٢٠٠٦/١١/١٥	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
	الدكتور علي إبراهيم البشارة
	وزارة الصحة
٢٠٠٧/١/١	السيدة منيرة مصطفى ذيب فواز
٢٠٠٧/١/١٥	السيدة منى عبد المجيد علي الحداد
٢٠٠٧/١/١	السيدة نجية حميدان حسين الحوري
٢٠٠٧/١/١	السيد عيسى سلامة عقلة الحقييل
٢٠٠٧/٢/١	السيد محمد متروك عزام الفقهاء

* * * * *

هـ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٢٨ الموافقة على إحالة الموظفين المذكورة أسماؤهم تاليا من ملاك وزارة التربية والتعليم على التقاعد اعتبارا من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهم:-

الإسم

تاريخ الإحالة

٢٠٠٧/١/١	السيد شفيق اسحق عبد المجيد الشلودي
٢٠٠٧/٢/٥	السيد مشهور عبد الفتاح عواد الخرابشة
٢٠٠٧/٢/١٥	السيد محمد عبد الكريم الأحمد الصمادي
٢٠٠٧/١/١	السيد عبد الكريم محمد مديب البشتاوي
٢٠٠٧/١/١	السيد علي لطفي محمد الخطيب
٢٠٠٧/١/١	السيد علي ذيب محمد الغرفان
٢٠٠٧/١/١	السيد احمد مصطفى محمد سمحان
٢٠٠٧/١/١	السيد محمود قاسم محمد شنيور
٢٠٠٧/١/١	السيدة يسرى صابر قاسم ماضي
٢٠٠٧/١/١	السيدة مريم سليم فضا جريس
٢٠٠٧/١/١	السيد مصطفى احمد رشيد منصور
٢٠٠٧/١/١	السيد محمود صالح حسين أبو لبدة

٢٠٠٧/١/١	السيد يوسف إبراهيم سماعيل أبو نواس
٢٠٠٧/١/١	السيدة سولانا عبد رزاق عبد اللطيف البكري
٢٠٠٧/١/١	السيد محمد سالم ممد اقبيني
٢٠٠٧/١/١	السيد إبراهيم احمد حسن عوض
٢٠٠٧/١/١	السيد احمد سليمان حسين أبو شنار
٢٠٠٧/١/١	السيد فخري محمد علي سامي رحال
٢٠٠٧/١/١	السيد محمود نمر محمود درويبي
٢٠٠٧/١/١	السيد جدال عبد الله حسين سلام
٢٠٠٧/١/١	السيد ضيف الله خلف فياض أبو غزال
٢٠٠٧/١/١	السيد كرم خلف إبراهيم البقاعين
٢٠٠٧/١/١	السيد شعبان محمد مصطفى الفران
٢٠٠٧/١/١	السيد فرج محمد احمد جبران اطميزه
٢٠٠٧/١/١	السيدة زينب حسن يوسف داود
٢٠٠٧/١/١	السيد احمد عيسى خليل الظل
٢٠٠٧/١/١	السيد علي خضر يوسف صالح
٢٠٠٧/١/٥	السيد محمود اسعد مسعد عبد الله
٢٠٠٧/١/٨	السيد شبلي مزلوه عبد ربه المحاسنة
٢٠٠٧/١/١٠	السيد صلاح عادل محمد حسن جرار
٢٠٠٧/١/١٥	السيد عثمان احمد اسماعيل احمد
٢٠٠٧/١/٢٠	السيد مصطفى الياس مصطفى الخطيب
٢٠٠٧/١/٢١	السيدة فادية عبد الوهاب الشيخ سالم
٢٠٠٧/٢/١	السيدة مالكية حامد عبد المحسن التميمي
٢٠٠٧/٢/٤	السيد حمدان محمود حمد القاسم
٢٠٠٧/٢/٤	السيد عبد الله محمد عبد الحميد محمد
٢٠٠٧/٢/٨	السيد عمران عبد الرحيم عامر احمد
٢٠٠٧/٢/٩	السيدة رحاب كامل عبد الكريم التميمي
٢٠٠٧/٢/١٥	السيد حسين يوسف إبراهيم الشبول
٢٠٠٧/٢/٢٦	السيدة فايزة فايز محمود عبد الله
٢٠٠٧/٣/٢٢	السيد عبد الفتاح ذيب عبد الله الأسود
	السيدة هدية اسعد احمد قدوره

مكتبة
مكتبة
مكتبة

و- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٢٨ الموافقة على إحالة الموظفة من ملاك وزارة الزراعة السيدة سائدة حسين عبد الفتاح نور على التقاعد بناء على طلبها اعتباراً من ٢٠٠٧/١/٧.

* * * * *

ز- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٢١ الموافقة على إحالة الموظف من ملاك مؤسسة التدريب المهني السيد إبراهيم خلف يوسف الحجازين على التقاعد اعتباراً من ٢٠٠٧/١/٢.

* * * * *

تمديد وإنهاء خدمات

أ- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٢٨ الموافقة على تمديد خدمة عطوفة أمين عام المجلس الأعلى للإعلام السيد هاشم عواد خريسات لمدة سنة أخرى اعتباراً من ٢٠٠٧/١/١ بدد بلوغه سن الستين.

* * * * *

ب- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١٤ الموافقة على تمديد خدمة الموظف من ملاك دائرة قاضي القضاة السيد أمين معروف مطلق عساف لمدة سنة أخرى اعتباراً من ٢٠٠٦/١١/٨ بدد بلوغه سن الستين.

* * * * *

ج- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١٤ الموافقة على تمديد خدمة الموظفين المذكورة أسماؤهم تالياً لمدة سنة اعتباراً من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهم بدد بلوغهم سن الستين:-

دائرة الجمارك

السيد خلف محمد خلف الهزايمة ٢٠٠٧/١/١

المؤسسة الأردنية للاستثمار

الدكتور نبيه احمد سلامة ٢٠٠٦/١١/٧

وزارة التربية والتعليم

السيد محمد إبراهيم العطية الدويري ٢٠٠٧/١/١

وزارة الصحة

الدكتور فواز شحادة سعد المومني ٢٠٠٦/١١/١٤

الدكتور موسى إبراهيم حمدان الحوراني ٢٠٠٧/١/١

الدكتور محمد اليوسف الصالح سردانة ٢٠٠٧/١/١

الدكتور سليم صليبا سليم الفاوي ٢٠٠٧/١/١

وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية

السيد عزت محمد خليل دوفش ٢٠٠٦/١١/٣٠

السيد خضر إبراهيم سلامة ٢٠٠٦/١٢/٢٥

وزارة التنمية الاجتماعية

السيد عبد الجليل سليم المحيسن ٢٠٠٧/١/١

دائرة المطبوعات والنشر

السيد قاسم محمد مفلح الزعبي ٢٠٠٧/١/٦

د- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١٤ الموافقة على تمديد خدمة الموظفة من ملاك وزارة التعليم العالي والبحث العلمي السيدة لطيفة جميل المجلي العقيل للفترة من ٢٠٠٦/١١/٣ ولغاية ٢٠٠٦/١١/١٤ بعد بلوغها سن الستين وإحالتها على التقاعد اعتباراً من ٢٠٠٦/١١/١٥

* * * * *

ه- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٢١ الموافقة على تمديد خدمة الموظفين المذكورة أسماؤهم تالياً لمدة سنة اعتباراً من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهم بدد بلوغهم سن الستين:-

وزارة التربية والتعليم

السيد محمود عبد المهدي العبد حسان ٢٠٠٧/١/١

السيدة زهرة محمود عبد الهادي فراجة ٢٠٠٧/١/١

السيدة سميرة محمد قاسم احمد ٢٠٠٧/١/١

المؤسسة الاستهلاكية المدنية

السيد جميل يوسف فراحنه ٢٠٠٧/١/١

وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية

السيد ناجح ماجد عبد الله بدوي ٢٠٠٧/١/١

وزارة الزراعة

المهندس الزراعي السيد ذيب احمد محمد الزبيق ٢٠٠٦/١٢/١٦

* * * * *

و- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٢٨ الموافقة على تمديد خدمة الموظف من ملاك وزارة الصحة الدكتور لبيل محمود محمد الدقاق لمدة أربعة أشهر اعتباراً من ٢٠٠٧/١/١ بدد بلوغه سن الستين

* * * * *

مكد: ج: الأعل

ز - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١٤ الموافقة على إنهاء خدمة الموظفين المذكورين تالياً اعتباراً من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهما:-

سلطة المياه

السيد أحمد محمد إبراهيم سرطاوي ٢٠٠٦/١٢/١٦

سلطة وادي الأردن

السيد أسعد خليل عارف أبو الحسن ٢٠٠٧/١/١

* * * * *

ح - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٢١ الموافقة على إنهاء خدمة الموظف من ملاك وزارة الصحة الدكتور جمال موسى العلي بني هاني اعتباراً من ٢٠٠٧/١/٢٧.

* * * * *

ط - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٢٨ الموافقة على إنهاء خدمة الموظفين المذكورة أسماؤهم تالياً من ملاك وزارة التربية والتعليم اعتباراً من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهم:-

السيد عدنان إسماعيل قاسم خميس ٢٠٠٧/١/١

السيد فايز رسلان مصطفى دايع ٢٠٠٧/١/١

السيد عبد الجبار حسن عبد الخالق أبو عودة ٢٠٠٧/١/١

السيد محمود ذيب حسن التميمي ٢٠٠٧/١/١

السيد عمر حلمي سليمان أقرينه ٢٠٠٧/٢/١٥

السيد مصطفى رجا الشيخ مصطفى الطقاطقة ٢٠٠٧/٣/٣

السيد صالح عبد الرحمن صالح العزة ٢٠٠٧/٣/٤

السيد نهاد محمد محمود دولة ٢٠٠٧/١/١

السيد صبحي حسين موسى يياري ٢٠٠٧/١/١

السيد رائف عاطف رشيد عبد الخضري ٢٠٠٧/١/١

السيد راجح جميل إسماعيل سليمان ٢٠٠٧/١/١

السيد أحمد علي محمد بدر ٢٠٠٧/١/١

السيد زهدي سليمان مبروك الوحيدي ٢٠٠٧/١/١

السيد عبد الرحمن أحمد حمدان السعد ٢٠٠٧/١/١

السيد ناجح مصطفى حاج سليمان أبو لحية ٢٠٠٧/١/١

السيد سعيد حسن موسى دلقي ٢٠٠٧/١/١

السيد أحمد يوسف اسمر حسان ٢٠٠٧/١/١

السيد محمد كامل محمود داود ٢٠٠٧/١/١

السيد أحمد محمد زيادة طشطه ٢٠٠٧/١/١

السيد جميل عبد الله يونس علي ٢٠٠٧/١/١

السيد عبد الله عمر عبد الله ككت ٢٠٠٧/١/١

السيد فيصل يوسف خضر أبو ستيتيه ٢٠٠٧/١/١

السيد غازي توفيق عبد الله كنعان ٢٠٠٧/١/١

السيد إبراهيم سعد إبراهيم أبو زيد ٢٠٠٧/١/١

السيد علي محمود خليل إبراهيم ٢٠٠٧/١/١

السيد محمود حماد محمود أبو محفوظ ٢٠٠٧/١/١

السيدة لمياء حنا سلامة هلسا ٢٠٠٧/١/١

السيد سعيد محمد سعيد شجراوي ٢٠٠٧/١/١

السيد أمين أحمد محمد عثمان ٢٠٠٧/١/١

السيد فايز خليل إبراهيم سلامة علي دودين ٢٠٠٧/١/١

السيد تيسير يوسف أحمد يوسف ٢٠٠٧/١/١

السيد سالم محمد خالد شطناوي ٢٠٠٧/١/١

السيد شكري مصطفى محمد الخاوي ٢٠٠٧/١/١

السيد محمود سلامة ادهيش أبو رياش ٢٠٠٧/١/٥

السيد حسن شفيق مصطفى العابد ٢٠٠٧/١/٨

السيد عمر إبراهيم يوسف حماد ٢٠٠٧/١/١٦

السيد أحمد زهدي أحمد ناصر ٢٠٠٧/١/١

السيد علي حسين عبد العزيز حسين ٢٠٠٧/١/١

السيد سعيد حسن محمد عطا الله ٢٠٠٧/٢/٣

السيد عزمي عبد الرحمن عبد الرحيم الشطرات ٢٠٠٧/٣/٨

السيد "محمد حازم" عبد الخالق أبو جبارة ٢٠٠٧/٣/٢٨

السيد رشيد محمود داود حسن ٢٠٠٧/١/١

السيد محمد سليمان محمد عمرو * * *

• استبعاد

• قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٢١ الموافقة على إحالة الموظفة من ملاك دائرة الأراضي والمساحة السيدة دعاء خليل إبراهيم عيسوي على الاستبعاد اعتباراً من ٢٠٠٧/١/٧ وإلى حين إكمالها المدة المقررة من خدماتها الحكومية الخاضعة للتقاعد محسوبة من تاريخ إحالتها على الاستبعاد.

مكتبة

الجنسية الأردنية

أ- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٢١ بالاستناد لأحكام المادة الرابعة من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته الموافقة على منح المواطن السوري السيد حسني " محمد راغب " حسن ملص الجنسية الأردنية.

* * * * *

ب- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٢١ بالاستناد لأحكام المادة (١٢) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته الموافقة على منح المواطن السوري السيد أحمد وحيد محي الدين قندور الجنسية الأردنية.

* * * * *

ج- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٢٨ بالاستناد لأحكام المادة (١٥) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته السماح للمذكورين تاليا بالتخلي عن الجنسية الأردنية للتجنس بالجنسية المبينة إزاء اسم كل واحد منهم:-

الاسم	الجنسية
١- السيد علي محمد يعقوب عبد الله	الألمانية
٢- السيد "محمد نجيب" عبد الودود أحمد شبانه	الدنماركية
٣- السيد فيصل مفلح سالم أبو لمظي المصاروة	الألمانية
٤- السيدة جميلة جبر عبد القادر القرع	اليابانية

* * * * *

د- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٢١ بالاستناد لأحكام المادتين (١٥، ١٦) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته السماح للمذكورين تاليا بالتخلي عن الجنسية الأردنية للتجنس بالجنسية المبينة إزاء اسم كل منهم:-

الاسم	الجنسية
١- السيدة عنان إسماعيل داري القسراوي	الألمانية
٢- السيدة حنان علي فارس مفلح	الدنماركية
٣- السيدة تمام صالح حسن الحسن	الكويتية
٤- السيد حسن "محمد سليم" محمد حسن "الملقي	الألمانية
٥- السيدة سليمة صبحي سعيد السعد	الكويتية
٦- السيدة منى زهير حسن البيطار	الكويتية
٧- السيدة ياسمين سليمان حسن شهاب	الألمانية
٨- السيد سالم سميح سالم القرعة	الألمانية

الإستملاك

١- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١٤ بالاستناد لأحكام المادتين (٤/ج، ١٧/أ) من قانون الإستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على استملاك وحيازة ما مساحته (١٥٠٤) م^٢ من قطعة الأرض رقم (٨٠) من الحوض رقم (٣) قمر من أراضي نادرة/ بلدية رحاب الجديدة الموصولة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١٢١٠٩) والعرب اليوم عدد (٣٣٥٥) تاريخ ٢٠٠٦/٨/١٧ استملاكاً مطلقاً لأغراض المجلس البلدي في بلدية رحاب الجديدة لغايات إنشاء مبنى منطقة نادرة عليها وحيازة فورية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك على أن يتولى مدير الأراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم إجراء الكشف الحسي على العقارات المقرر حيازتها لأبواب أوصافها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

* * * * *

٢- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٢١ بالاستناد لأحكام المادة (١٩/أ) من قانون الإستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على التخلي عن استملاك ما مساحته (٢٦) دونما و(٥١٠) م^٢ من قطعة الأرض رقم (٤٦) من الحوض رقم (٣) الخوارج من أراضي دابوق وذلك لعدم حاجة الديوان الملكي الهاشمي إليها.

* * * * *

٣- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٢٨ بالاستناد لأحكام المادتين (٤/ج، ١٧/أ) من قانون الإستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على استملاك وحيازة حصص الشركاء المتبقية والبالغة (٤٥٢٨٧٥٢) حصة من أصل (٢٩٨٠٤٥٩٣) مجموع الحصص الكلية في قطعة الأرض رقم (٢٥) من الحوض رقم (٩١) من أراضي الطفيلة الموصولة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١٣١٨٩) والديار عدد (٨٠٠) تاريخ ٢٠٠٦/١١/٨ استملاكاً مطلقاً حيازة فورية لأغراض مؤسسة المدن الصناعية لغايات النفع العام دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك على أن يتولى مدير الأراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم إجراء الكشف الحسي على العقارات المقرر حيازتها لأبواب أوصافها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

* * * * *

هكذا من الأصل

٤ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٢٨ بالاستناد لأحكام المادتين (٤/ج، ١٧/أ) من قانون الإستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على استملاك وحيازة كامل مساحة قطعة الأرض رقم (٩) من الحوض رقم (٥) من أراضي دير السعنة البالغة (٦٠) دونما و (٢٧٥) م الموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الند عدد (٨٠٨) والعرب اليوم عدد (٣٤٢١) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/٢٢ استملاكاً مطلقاً لحيازة لورية لأغراض مديرية الأمن العام لغاياتها الامنية دون التقيد بالاجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك على ان يتولى مدير الاراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم اجراء الكشف الحسي على العقارات المقرر حيازتها لاثبات اوصافها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

* * * * *

٥ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٢١ بالاستناد لأحكام المادة (٤/ج) من قانون الإستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على استملاك كامل مساحة قطعة الأرض رقم (٥٠) من الحوض رقم (٧) من أراضي كفرنجب البالغة (٤) دونمات و (١٦٢) م الموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١٣١٤٢) والعرب اليوم عدد (٣٣٨٨) تاريخ ٢٠٠٦/٩/١٩ استملاكاً مطلقاً لأغراض القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية لغاياتها الأمنية مشروعاً للنفع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك.

* * * * *

٦ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٢١ بالاستناد لأحكام المادة (٤/ج) من قانون الإستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على استملاك قطع الأراضي المبينة اوصافها تالياً استملاكاً مطلقاً مشروعاً للنفع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك:-

١. كامل مساحات قطع الأراضي ذوات الارقام (١١٠، ١٣١، ١٣٢) من الحوض رقم (٦) من أراضي سما الموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١٣١٥٠) والديار عدد (٧٦٦) تاريخ ٢٠٠٦/٩/٢٧ لأغراض وزارة الصحة لغايات توسعة وتحسين خدمات مستشفى اليرموك.
٢. ما مساحته (١٤) دونما و (٣٣٢ م) من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (٦) وما مساحته (٠٧ ر ٢٨٧ م) من قطعة الأرض رقم (١١١) من الحوض رقم (٧) وجميعها من أراضي خربة الوهادنة الموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٤٠٨٨) والعرب اليوم عدد (٣٤٠٤) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/٥ لأغراض وزارة الأشغال العامة والسكان لغايات طريق كفرنجب الوهادنة.

٧ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٢١ بالاستناد لأحكام المادتين (٤/ج، ١٧/أ) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته - الموافقة على استملاك وحيازة قطع الأراضي المبينة اوصافها تالياً حيازة فورية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك:-

١. ما مساحته (٢٠ ر ٧٤ م) من قطعة رقم (٢٠٠) من الحوض رقم (٥) من أراضي موبص الموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١٣١٥٠) والديار عدد (٧٦٦) تاريخ ٢٠٠٦/٩/٢٧ لأغراض وزارة التربية والتعليم لغايات ضمها لمدرسة موبص الثانوية للبنين لوقوعها داخل حرم سور المدرسة.
٢. الجزء (١) مؤقت البالغ مساحته (١٠) دونمات من اصل قطعة الأرض رقم (٧٤) من الحوض رقم (٢) من أراضي خربة حنين الموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٤٠٧٢) والانباط عدد (٥٠٢) تاريخ ٢٠٠٦/٩/١٩ لأغراض وزارة العدل لغايات محكمة بداية مادبا.
٣. ما مساحته (٤٠٠ م) من قطعة الأرض رقم (٥٧) من الحوض رقم (٢) من أراضي الرصيفة الموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٤٠٧٠) والعرب اليوم عدد (٣٣٨٦) تاريخ ٢٠٠٦/٩/١٧ لأغراض وزارة المياه والري / سلطة المياه لغايات حرم بئر ماء عوجان رقم (٢٤).
٤. ما مساحته دونم واحد و (٥٣٧ م) من قطعة الأرض رقم (٧١) من الحوض رقم (٢) من أراضي مقدس وام صواند الموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١٣١٤٢) والند عدد (٧٧٥) تاريخ ٢٠٠٦/٩/١٩ لأغراض وزارة المياه والري / سلطة المياه لغايات حرم بئر ماء.
٥. ما مساحته (٢٩ م) من قطعة الأرض رقم (٤١٦) وما مساحته (٨٠ م) من قطعة الأرض رقم (١٨) وكلتاهما من الحوض رقم (١٣) من أراضي عين جنا / محافظة عجلون الموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي العرب اليوم عدد (٣٣٨٦) والدستور عدد (١٤٠٧٠) تاريخ ٢٠٠٦/٩/١٧ لأغراض وزارة المياه والري / سلطة المياه لغايات حرم خطوط صرف صحي بمرض م(٣).

ثانياً:-

يتولى مدير الأراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم إجراء الكشف الحسي على العقارات المقرر حيازتها لإثبات اوصافها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

* * * * *

محكمة من الأعمال

الشؤون البلدية

١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١٤ بالاستناد لاحكام الفقرة (٥) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته الموافقة على ضم كامل قطع الاراضي ذوات الارقام (٢٨٨، ٢٨٧، ١٠٤، ٨٨، ١٢٩، ٣١٠، ٣٠٩، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٢٥٧، ٥٠) من الحوض رقم (٥) المقناه وجميعها من اراضي الكمشه الى حدود بلدية بيرين الجديدة / محافظة الزرقاء.

* * * * *

٢ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٢١ بالاستناد لاحكام الفقرة (٥) من المادة (٥) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته الموافقة على ضم كامل قطع الاراضي ذوات الارقام (٣٨، ٢٩، ٤٠، ٤١) من الحوض رقم (١٠) ام حيط من اراضي ادر الى حدود بلدية الكرك الكبرى / محافظة الكرك.

* * * * *

إعلانات

صادرة عن وزير الشؤون البلدية السيد نادر الظهيريات

عملا بأحكام المادة (٣٧) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته .

أعلن عن فقدان المهندس السيد بسام محمد فندي الطاهات لعضويته لدى مجلس بلدي بلدية غرب اربد .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٩٠٣) تاريخ ٢٠٠٦/١١/٢٩ الموافقة على مخطط تعديل مسار شارع وإضافة تنظيم بأحكام سكن (أ) ضمن الأحواض ذات الأرقام (٢) مرج دله و (٣) أم حماره (٨) البصة من أراضي علان .

وذلك في بلدية السلط الكبرى/ لواء قصبة السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (١٩) تاريخ ٢٠٠٦/١٢/٧ ووضع موضع التنفيذ، باستثناء الموقع المشار إليه بدائرة يعلن للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية للتنظيم لبلدية السلط الكبرى ومكاتب بلدية السلط الكبرى وتقديم اعتراضاتهم إلى أمين سر مجلس التنظيم الأعلى باليد أو بالبريد المسجل خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

مكتبة من الأعمال

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٥٣٢) تاريخ ٢٠٠٦/٦/١٩ الموافقة على مخطط تصديق حديقة تصديقاً نهائياً ضمن القطع ذوات الأرقام (٣١، ٣٣) حوض رقم (١١) في منطقة حرثا .

وذلك في بلدية الكفارات / لواء بني كنانة وحسب المخطط التعديلي رقم (٢) تاريخ ٢٠٠٦/٦/٢٥ ، ووضعه موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٧٢٠) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٣٠ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال الى سكن (ج) ومدرسة ومسجد واحداث شوارع وطرق ضمن الأحواض ذوات الأرقام (١٦) الأولي و (١٧) الحصان الجنوبي من اراضي المفرق وعدم الموافقة على تغيير صفة الاستعمال الى تجاري وذلك في بلدية المفرق الكبرى/ لواء قصبة المفرق وحسب المخطط التعديلي المعد لهذه الغاية ووضعه موضع التنفيذ .

باستثناء الموقع المشار اليه بدائرة للأعلان للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينه على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية المفرق الكبرى ومكاتب بلدية المفرق الكبرى وتقديم اعتراضاتهم الى امين سر مجلس التنظيم الاعلى باليد او البريد المسجل خلال مده شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى احكام ماده (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (١/٧٠٩) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٢٧ الموافقة على مخطط اعتماد طريق سعة ٦ متر ضمن الحوض رقم (٨٤) مقتل برقه من اراضي السلط في بلدية السلط الكبرى /لواء قصبة السلط وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية واعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتبارا من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينه على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية للتنظيم لبلدية السلط الكبرى ومكاتب بلدية السلط الكبرى وتقديم اعتراضاتهم الى امين سر مجلس التنظيم الاعلى خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى احكام ماده (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٧٣٧) تاريخ ٢٠٠٦/٩/٥ الموافقة على مخطط الغاء شارع واحداث اخر سعة ١٢ متر ضمن الاحواض ذوات الارقام (٨) ام رجم و (١٣) تلعة راحيل في بلدية الفحيص /لواء ماحص والفحيص وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية واعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتبارا من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينه على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة الوائيه المشتركه للواء ماحص والفحيص ومكاتب بلدية الفحيص وتقديم اعتراضاتهم الى الجئة المحليه في بلدية الفحيص خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام ماده (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٧٣٧) تاريخ ٢٠٠٦/٩/٥ الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من ١٢ متر الى ١٠ متر ضمن الحوض رقم (١٣) تلعة راحيل وذلك في بلدية الفحيص /لواء ماحص والفحيص وحسب المخطط التعديلي رقم (٦٨) تاريخ ٢٠٠٦/٩/٢٥ ووضعه موضع التنفيذ .

مكتبة الجريدة الرسمية

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٧٤٠) تاريخ ٢٠٠٦/٩/٥ الموافقة على مخطط استحداث شوارع بسعة (١٢ م) ضمن الحوض رقم (١٥٧) الوطيه من أراضي السلط لواء قصبة السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٧) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/٣١، ووضعه موضع التنفيذ باستثناء الموقع المشار إليه بدائرة يعلن للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية.

يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة السلط وتقديم اعتراضاتهم إلى أمين سر مجلس التنظيم الأعلى باليد أو بالبريد المسجل خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٧٤٨) تاريخ ٢٠٠٦/٩/١١ الموافقة على تصديق مخطط استحداث شوارع بسعة ١٢ متر وطريق ضمن الحوض رقم (٩) الحد والرمل من أراضي البحات/لواء وادي السير تصديقاً مؤقتاً.

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٨٥٤) تاريخ ٢٠٠٦/١١/١ عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع ضمن الحوض رقم (٣) من أراضي مسعر، وذلك في بلدية طلال الجديدة / لواء قصبة الكرك.

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٧٧٥) تاريخ ٢٠٠٦/٩/٢٠ الموافقة على مخطط تعديل مسار شارع ضمن الحوض رقم (١٤) الرص من أراضي بصيرا وذلك في بلدية الحارث بن عمير / لواء بصيرا وحسب المخطط التعديلي رقم (١٩) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/٤ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٧٧٩) تاريخ ٢٠٠٦/٩/٢٤ الموافقة على مخطط إلغاء طريق سعة ٦ متر ضمن القطع ذوات الأرقام (٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٩، ٧١٠) حوض رقم (٨) البلد من أراضي صروت وذلك في بلدية بربين الجديدة / لواء قصبة الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (٣) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٧ ووضعه موضع التنفيذ.

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤/٧٧٩) تاريخ ٢٠٠٦/٩/٢٤ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من مباني عامة إلى سكن (ج) وإحداث طريق سعة (٦م) ضمن القطعة رقم (٧٥) حوض رقم (١٢) المكمان.

وذلك في بلدية بربين الجديدة / لواء قصبة الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٤) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٧، ووضعه موضع التنفيذ.

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٧٨٠) تاريخ ٢٠٠٦/٩/٢٤ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (أ) إلى سكن (ب) ضمن الحوض رقم (١١) الفاجره الشرقيه في بلدية الضليل لواء قصبة الزرقاء وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية.

يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة الزرقاء ومكاتب بلدية الضليل وتقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدية الضليل خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

مكتبة العمل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٧٩٣) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١ الموافقة على مخطط الغاء شارع واحدات آخر ضمن الحوض رقم (٢٣) البطومات في منطقة الشونة الجنوبية وذلك في بلدية الشونة الوسطى /لواء الشونة الجنوبية وحسب المخطط التعديلي رقم (١) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٠ ووضعه موضع التنفيذ باستثناء المواقع المشار إليها بدوائر تعلن للاعتراض لمدة شهر اعتبارا من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية المشتركة للواء الشونة الجنوبية ومكاتب بلدية الشونة الوسطى وتقديم اعتراضاتهم الى امين سر مجلس التنظيم الاعلى باليد او البريد المسجل خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٧٩٦) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١ الموافقة على مخطط تعديل مسار شارع ضمن القطعة رقم (٢٤) حوض رقم (١١) بلاص .

وذلك في بلدية كفرنجة الجديدة / لواء كفرنجة وحسب المخطط التعديلي رقم (١٤) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١١ ووضعه موضع التنفيذ

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٧٩٧) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١ الموافقة على مخطط استحداث طريق بسعة (٣) ضمن القطعة رقم (١٥٢) حوض رقم (٧) اليزفونة من أراضي عنجرة .

وذلك في بلدية عجلون الكبرى / لواء فصة عجلون وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٥) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١١ ووضعه موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٧٩٨) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١ الموافقة على مخطط إلغاء جزء من طريق سعة (٦) ضمن القطعة رقم (٧٩) حوض رقم (٥) صناعار من أراضي راسون .

وذلك في بلدية العيون /لواء قسبة عجلون وحسب المخطط التعديلي رقم (١٤) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٥ ووضعه موضع التنفيذ

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٧٩٩) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١ الموافقة على مخطط أحداث شوارع ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٥٤) الميسه و(٥٥) الفرزه من أراضي السلط / لواء قسبة السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (٤٣) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/٣٠ ووضعه موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٨٠٠) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١ الموافقة على مخطط استحداث شوارع واستحداث طرق ضمن الحوض رقم (٢) ابو حامد من أراضي موبص في بلدية عين الباشا الجديدة /لواء عين الباشا وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية واعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتبارا من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية للتنظيم لبلدية عين الباشا الجديدة ومكاتب بلدية عين الباشا الجديدة وتقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدية عين الباشا الجديدة خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

محكمة من الأول

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٤/٨٠٥) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/٨ الموافقة على مخطط احداث شوارع وطريق ضمن الاحواض ذوات الارقام (١٢، ١٣) من اراضي بريك/لواء الجيزة وحسب المخطط التعديلي رقم (٢) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/٣١ ووضعه موضع التنفيذ باستثناء المواقع المشار اليها بدوائر تعلن للاعتراض لمدة شهر اعتبارا من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية المشتركة للواء الجيزة وتقديم اعتراضاتهم الى امين سر مجلس التنظيم الاعلى باليد او البريد المسجل خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية واعتبار الاعلان المرفق بطي كتابي رقم ج/٢٨/٩/٢٠١٥٨ تاريخ ٢٠٠٦/٩/٣ والمتضمن قرار مجلس التنظيم الاعلى رقم ٢/٦٩٩ تاريخ ٢٠٠٦/٨/٢١ لاغيا .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٨٠٩) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/٨ الموافقة على مخطط احداث شوارع وطرق ضمن الاحواض ذوات الارقام (١٥، ١٦) من اراضي ذيبان والاحواض (٦، ٧، ١٠، ١٢، ١٥) من اراضي الغالية وذلك في بلدية ذيبان الجديدة/لواء ذيبان، وحسب المخطط التعديلي المعد لهذه الغاية ووضعه موضع التنفيذ.

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٨٢٧) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٩ الموافقة على مخطط تعديل مسار شارع ضمن القطع ذوات الارقام (٣٣، ٣٤) حوض رقم (١٤) الزيتون الجنوبي من اراضي المزار وذلك في بلدية المزار الجديدة/لواء المزار الشمالي وحسب المخطط التعديلي رقم (٨٦) تاريخ ٢٠٠٦/١١/٥ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٤/٨٢٧) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٩ الموافقة على مخطط تعديل مسار شوارع تنظيمية ضمن الحوض رقم (١٠) البلد من اراضي المزار وذلك في بلدية المزار الجديدة/لواء المزار الشمالي وحسب المخطط التعديلي رقم (٨٧) تاريخ ٢٠٠٦/١١/٥ ووضعه موضع التنفيذ.

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٥/٨٢٧) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٩ الموافقة على مخطط تعديل مسار طريق سعة ٦ متر ضمن القطعة رقم (٣١) حوض رقم (١) بقعا من اراضي حوفا المزار وذلك في بلدية المزار الجديدة/لواء المزار الشمالي وحسب المخطط التعديلي رقم (٢١) تاريخ ٢٠٠٦/١١/٥ ووضعه موضع التنفيذ.

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٨٣٦) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/٢٢ الموافقة على مخطط تعديل مسار طريق سعة ٦م وذلك في بلدية جبل بني حميدة/لواء ذيبان وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٢) تاريخ ٢٠٠٦/١١/٦ ووضعه موضع التنفيذ.

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (١/٨٣٨) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/٢٢ الموافقة على مخطط احداث شوارع والغاء طريق ضمن الحوض رقم (٦) من اراضي تمل وذلك في بلدية الجيزة الجديدة/لواء الجيزة وحسب المخطط التعديلي المعد لهذه الغاية ووضعه موضع التنفيذ.

محذوف من الأصل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤/٨٤٢) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/٣٠ عدم الموافقة على مخطط إضافة تنظيم بأحكام سكن (أ) وإلغاء شارع وتعديل منحى ضمن الحوض رقم (٣٢) مقام يوشع من أراضي السلط .

وذلك في بلدية السلط الكبرى / لواء قسبة السلط .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٨٤٤) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/٣٠ عدم الموافقة على مخطط إحداث طريق بسعة (٢م) ضمن الحوض رقم (٧) الزيزفونة من أراضي عنجرة .

وذلك في بلدية عجلون الكبرى / لواء قسبة عجلون .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٨٤٧) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/٣٠ عدم الموافقة على مخطط إلغاء شارع وإحداث آخر ضمن الحوض رقم (٩) من أراضي الوهادنه .

وذلك في بلدية الشفا / لواء قسبة عجلون .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٨٦٩) تاريخ ٢٠٠٦/١١/٩ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفه استعمال من سكن بأحكام خاصه الى تجاري محلي ضمن الحوض رقم (١٣) وادي الحجر وذلك في بلدية الزرقاء / لواء قسبة الزرقاء .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٨٧٢) تاريخ ٢٠٠٦/١١/١٣ الموافقة على مخطط تغيير صفه استعمال من سكن أخضر الى تجاري طولي ضمن الحوض رقم (٨) من أراضي صافوط وفرض عوائد تنظيم بمقدار (٥) دنائير للمتر المربع الواحد في بلدية عين الباشا الجديدة/ لواء عين الباشا

وذلك وحسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه لإعتراض لمدته شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على التعديلات المبينه على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية للتنظيم لبلدية عين الباشا الجديدة ومكاتب بلدية عين الباشا الجديدة وتقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في منطقته صافوط خلال مدته شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٨٧٤) تاريخ ٢٠٠٦/١١/١٣ الموافقة على مخطط تعديل مسار شارع ضمن القطع ذوات الأرقام (٢٠٣، ٢٠٤) حوض رقم (٤) الحمر .

وذلك في بلدية الفحيص / لواء ماحص والفحيص وحسب المخطط التعديلي رقم (٣١) تاريخ ٢٠٠٦/١١/٢٠، ووضع موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٨٧٦) تاريخ ٢٠٠٦/١١/١٣ عدم الموافقة على مخطط إحداث شارع بسعة ١٠ متر ضمن الحوض رقم (٩) من أراضي الوهادنه وذلك في بلدية الشفا / لواء قسبة عجلون .

مكتبة من الأعمال

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤/٨٧٧) تاريخ ٢٠٠٦/١١/١٣ عدم الموافقة على مخطط توسعة طريق ضمن الحوض رقم (١٢) من أراضي عجلون .

وذلك في بلدية عجلون الكبرى / لواء قصبة عجلون .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٥/٨٧٧) تاريخ ٢٠٠٦/١١/١٣ عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من (٨ م) إلى (٦ م) ضمن الحوض رقم (١٢) من أراضي عجلون .

وذلك في بلدية عجلون الكبرى / لواء قصبة عجلون .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٨٧٧) تاريخ ٢٠٠٦/١١/١٣ عدم الموافقة على مخطط استحداث طريق ضمن الحوض رقم (١٢) من أراضي عجلون .

وذلك في بلدية عجلون الكبرى / لواء قصبة عجلون .

إعلان

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٨٤٨) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/٣٠ الموافقة على مخطط تعديلات تنظيمية ضمن الحوض رقم (٣٨) الكفرين .

وذلك في بلدية الشونة الوسطى / لواء الشونة الجنوبية وحسب المخطط التعديلي المعد لهذه الغاية، ووضع موضع التنفيذ .

وزير الشؤون البلدية بالوكالة
المهندس حسني أبوغيدا

* * * * *

إعلان

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٨٢٨) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٩ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من زراعي داخل التنظيم إلى سكن (أخضر) ضمن الحوض رقم (٣٣) البصه من أراضي ناعور .

وذلك في بلدية ناعور الجديدة / لواء ناعور وحسب المخطط التعديلي رقم (٨) تاريخ ٢٠٠٦/١١/٦، ووضع موضع التنفيذ، باستثناء الشارع المحدث المشار إليه بدائرة يعلن للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية المشتركة للواء ناعور ومكاتب بلدية ناعور الجديدة وتقديم اعتراضاتهم إلى أمين سر مجلس التنظيم الأعلى باليد أو بالبريد المسجل خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وزير الشؤون البلدية بالوكالة
المهندس حسني أبوغيدا

محكمة من الأصل

إعلانات

صادرة عن رئيس مجلس التنظيم الأعلى / المنتخب

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٨٢٣) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٦ الموافقة على تعديل النسبة المؤية للبناء من (٣٦%) إلى (٤٢%) ضمن مشاريع نقابة المهندسين ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٧) أم حليفه و(٦) عين البيضاء في منطقة الجبيهة / أمانة عمان الكبرى ، ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٨٢٠) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٦ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (ب) إلى مكاتب بأحكام سكن (ب) ضمن الحوض رقم (٨) العبارة . وذلك في منطقة العبدلي / أمانة عمان الكبرى .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٨٢١) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٦ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (أ) إلى مكاتب ضمن السكن للقطعة رقم (٣٨٣) حوض رقم (٨) الشمساني . وذلك في منطقة تلاع العلي / أمانة عمان الكبرى .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٨٢٢) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٦ عدم الموافقة على مخطط استحداث طريق سعة (٣م) ضمن الحوض رقم (٣) خنيفسه . وذلك في منطقة بسمان / أمانة عمان الكبرى .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٨٢١) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٦ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (ب) إلى سكن (ج) ضمن القطعة رقم (٥٩٥) حوض رقم (٣) تلعة عيال سليمان وذلك في منطقة تلاع العلي / أمانة عمان الكبرى .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٨٢١) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٦ عدم الموافقة على إضافة حكم روف للمناطق المنظمة طابقين ضمن الأحواض ذوات الأرقام (١) الحمارية (٣) العوجانية و(٣) حنوطيا وإضافة طابق للقطعة رقم (٤٩٥) حوض رقم (٣) العوجانية . وذلك في منطقة تلاع العلي / أمانة عمان الكبرى .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤/٨٢١) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٦ عدم الموافقة على تغيير صفة استعمال من سكن (أ) إلى مكاتب ضمن سكن (أ) ضمن القطعة رقم (٧٦٢) حوض رقم (٧) أم الضباع . وذلك في منطقة تلاع العلي / أمانة عمان الكبرى .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٨٢٤) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٦ عدم الموافقة على استحداث وإلغاء جزء من شارع ضمن الحوض رقم (٩) برقع . وذلك في منطقة النصر / أمانة عمان الكبرى .

محكمة عمان الأولى

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى

المهندس عمر المعاني

تعلمن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٢٩٣) تاريخ ٢٠٠٥/٤/٢٤ الموافقة على إبداء المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٣٥/٢٠٠٥/طارق) المتضمن :- إعطاء صفة استعمال سكن (ج) بأحكام خاصة (الحد الأدنى للإفراز ٢م٤٠٠) لقطع الأراضي نوات الأرقام (٦٥، ٦٤) حوض (٣) عين رباط حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (طارق) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلمن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٣٣٩) تاريخ ٢٠٠٦/٤/٢ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٥٠/٢٠٠٦/بدر) المتضمن :- تغيير صفة استعمال قطعة الأرض رقم (١١٩٦) حوض (٣٧) الزراع الشمالي من مراكز تجارية بأحكام خاصة الى تجاري محلي ضمن سكن (ج) وبأحكام خاصة الارتداد الامامي (٨)م عن شارع عدي بن حاتم وباقي الارتدادات الامامية (٦)م عن الشوارع الاخرى ويسمح بالاتصاف من جهة واحدة تحددها اللجنة المحلية مع استيفاء بدل تعويض بواقع (١٠) عشرة دنانير/٢م الواحد من مساحة القطعة بالاستناد للمادة (٤٧) من قانون التنظيم (حسب قرار اللجنة اللوائية رقم ٩٥٦ تاريخ ٢٠٠٦/٩/٢٤) يتم استيفائها قبل تصديق المخطط ومن خلال الدائرة القانونية وكما هو موضح على المخطط في منطقة (بدر) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

تعلمن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤٠٨) تاريخ ٢٠٠٦/٤/٢٣ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/١٢٣/٢٠٠٦/العبدي) المتضمن :- تغيير صفة استعمال قطعة الأرض رقم (١٢٧٣) حوض (١٣) الشميساني من سكن (ب) الى مكاتب بأحكام سكن (ب) بإرتداد أمامي (٦) متر وإرتداد خلفي (٤) متر واستيفاء تعويض بواقع ثلاثون ديناراً/٢م الواحد من مساحة القطعة بالاستناد للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفائها قبل تصديق المخطط ومن خلال الدائرة القانونية وكما هو موضح على المخطط في منطقة (العبدي) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

تعلمن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٦٤٨) تاريخ ٢٠٠٥/٨/٢٨ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/١١٦/٢٠٠٥/العبدي) المتضمن : تغيير صفة استعمال القطعة رقم (١٣١) حوض (٢) اللويبدية الشمالي من سكن (أ) الى مكاتب بأحكام سكن (أ) واستيفاء تعويض بواقع (٣٠) ثلاثون ديناراً/٢م الواحد من مساحة القطعة بالاستناد للمادة (٤٧) من قانون التنظيم تستوفي قبل تصديق المخطط ومن خلال الدائرة القانونية وكما هو موضح على المخطط في منطقة (العبدي) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

تعلمن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٨٣٨) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٢١ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٦٤/٢٠٠٦/القويسمة) المتضمن : تحويل استعمال قطعة الأرض رقم (٤٩٨) حوض (١٠) تلاع النجار من تجاري محلي ضمن سكن (ج) الى سكن (ج) شريطة التوقيع على القرار وتعهد بعدم مطالبة الامانة بآية تعويضات مالية وكما هو موضح على المخطط لدى منطقة (القويسمة) موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

محكمة من الأصل

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٩٦٠) تاريخ ٢٠٠٦/٩/٢٤ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٦/٣٢٦/٢٠٠٦/٩/٢٤) المتضمن :- تحويل صفة استعمال قطعة الأرض رقم (١٢٩٣) حوض (٨) الشمساني من سكن (أ) إلى مكاتب ضمن السكن بأحكام شارع مكة (أ/ع/٢٠٠٣/٣٢٦) واستيفاء تعويض بواقع (٣٠) ثلاثون دينار / م/ الواحد من مساحة القطعة بالاستناد للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفاؤها من خلال الدائرة القانونية قبل تصديق المخطط وكما هو موضح على المخطط لدى منطقة (تلاع العلي) ووضعه موضع التنفيذ إستناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

* * * * *

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٩٧٤) تاريخ ٢٠٠٦/٩/٢٨ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٦/٢٣٣/٢٠٠٦/٩/٢٨) المتضمن :- استحداث شوارع ضمن قطع الأراضي المبينة أرقامها ضمن حوض (١) المكان شريطة اقرار الشارع من القطعة رقم (١٦٧) قبل تصديق المخطط وكما هو موضح على المخطط في منطقة (شفا بدران) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

* * * * *

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٩٦٧) تاريخ ٢٠٠٦/٩/٢٤ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٦/٩/٥٤٣/٢٠٠٦/٩/٥٤٣) وادي السيد المتضمن :- تحويل استعمال القطعتين ذوات الأرقام (١٤٥، ١٤٦) حوض (١٠) مربعة موسى من سكن (ب) إلى تجاري محلي ضمن سكن (ب) بأحكام خاصة (الواردة في المخطط رقم أ/ع/٢٠٠٥/٥٤٣/٢٠٠٥/٩/٥٤٣) مع استيفاء بدل تعويض بواقع (٥٠) خمسين دينار/م/ الواحد من مساحة القطعتين بالاستناد للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفاؤها قبل تصديق المخطط ومن خلال الدائرة القانونية وكما هو موضح على المخطط في منطقة (وادي السيد) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٩١١) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٩ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٦/٢٠٧/٢٠٠٦/١٠/١٩) المتضمن :- تحويل استعمال قطعة الأرض رقم (١٨٩٨) حوض (٢٠) أم اذينة الجنوبي من سكن (ج) إلى مكاتب بانك خاصة حسب المخطط (أ/ع/١٩٩٩/٥٥) واستيفاء تعويض بواقع (٥٠) خمسون ديناراً / م/ الواحد من ساحة القطعة بالاستناد للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفاؤها قبل تصديق المخطط ومن خلال الدائرة القانونية وكما هو موضح على المخطط في منطقة (زهران) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

* * * * *

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٠٢٢) تاريخ ٢٠٠٦/١١/٤ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٦/١٠٢/٢٠٠٦/١١/٤) وادي السيد المتضمن: تحويل صفة استعمال قطعة الأرض رقم (١٦) حوض (٢١) الحسين الشمالي من سكن (ج) إلى مواقف سيارات مكشوفة لخدمة البناء القائم على قطعة الأرض رقم (١٨٠٦) من نفس الحوض شريطة التوحيد معها حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (وادي السيد) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

* * * * *

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٠٢٩) تاريخ ٢٠٠٦/١١/٢ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٦/٥٥/٢٠٠٦/١١/٢) البرموك المتضمن: تغيير صفة استعمال قطع الأراضي ذوات الأرقام (١٣٤٧، ١٣٤٦، ١٣٠٤) حوض (٣٥) أم تينه الجنوبي حي الأشرافية من تجاري محلي إلى سكن (د) شريطة ارفاق إقرار وتعهد بعدم مطالبة أمانة عمان الكبرى بأية تبعات مالية جراء التحويل قبل تصديق المخطط حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (البرموك) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

مكتبة عمان الكبرى

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٠٣٨) تاريخ ٢٠٠٦/١١/٩ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٦/٣٠٤) أم قصير والمقابلين) المتضمن :- استحداث وإلغاء أجزاء من شارع أمام قطع الأراضي المبينة أرقامها ضمن حوض (٢) حنو الهملان وكما هو موضح على المخطط في منطقة (أم قصير والمقابلين) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

* * * * *

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٠٣٩) تاريخ ٢٠٠٦/١١/٩ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٦/٢١١) (زهرة) المتضمن : تعديل احكام قطع الاراضي الواقعة على شارع الامير علي بن الحسين ضمن حوض (٢٦) عبدون الشمالي الغربي وحوض (٢٨) خربة عبدون وحوض (٢٥) عبدون الشمالي الشرقي وحوض (٢٧) عبدون من سكن (ب) باحكام خاصة (احكام عبدون) بموجب المخطط (أ ع د/١٤٥٣) مراد تعديل الارتداد الامامي من (٤م) الى (٦م) والارتداد الخلفي من (٦م) الى (٤م) ومن سكن (أ) باحكام خاصة (احكام عبدون) بموجب المخطط (أ ع د/١٤٥٣) مراد تعديل الارتداد الامامي من (٥م) الى (٧م) والارتداد الخلفي من (٧م) الى (٥م) ومن سكن (أ) باحكام خاصة احكام عبدون بموجب (أ ع د/١٤٥٣) مراد تحويله الى سكن (ب) باحكام خاصة قيد الدراسة بموجب أ ع د/٢٠٠٢/١٠٤) مراد تعديل الارتداد الامامي من (٥م) الى (٧م) والارتداد الخلفي من (٧م) الى (٥م) وكما هو موضح على المخطط في منطقة (زهرة) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

* * * * *

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٠٤٠) تاريخ ٢٠٠٦/١١/٩ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٦/٥٩٢) (وادي السير) المتضمن إلغاء واستحداث شوارع وأجزاء من شوارع ضمن قطع الأراضي المبينة أرقامها في حوض (١٧) المدينة وكما هو موضح على المخطط في منطقة (وادي السير) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٠٤١) تاريخ ٢٠٠٦/١١/٩ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٦/٥٤٦) (وادي السير) المتضمن :- إعطاء صفة استعمال سكن (ب) بأحكام خاصة الحد الأدنى للإفراز (٢٠٠٠) والارتفاع طابقين ورواف وذلك لجزء من قطعة الأرض رقم (٥٠) والقطعة رقم (٥٣) حوض (٦) النعير وإعطاء حكم خاص للجزء المنظم من القطعة رقم (٥٠) سكن (د) بأحكام خاصة الارتفاع طابقين ورواف وكما هو موضح على المخطط في منطقة (وادي السير) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

* * * * *

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٠٤٦) تاريخ ٢٠٠٦/١١/٩ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٦/١٨٢) (النصر) المتضمن :- شارع ملغي مراد رفع صفة الإلغاء عنه واستحداث طريق سعة (٤) متر لغاية إيصال الخدمات ضمن قطع الأراضي المبينة أرقامها في حوض (٩) برقع وكما هو موضح على المخطط في منطقة (النصر) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

* * * * *

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٠٤٩) تاريخ ٢٠٠٦/١١/٩ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٦/٣٥٤) (صويلح) المتضمن :- استحداث وإلغاء جزء من شارع وإلغاء خط تنظيم ضمن حوض (٧) تلاع أم شومرة وكما هو موضح على المخطط في منطقة (صويلح) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

مكتبة الأمانة

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٠٥٠) تاريخ ٢٠٠٦/١١/٩ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٤٧٨/٢٠٠٦) تلاع العلي) المتضمن :- استحداث وإلغاء طريق بسعة (٣) متر ضمن القطعة رقم (٤٤) حوض (١٧) عين البيضاء والقطعة رقم (٢٥) حوض (٩) سلطاني الجبيهة شريطة:

(١) أن لا تتحمل الأمانة أية تبعات مالية
(٢) أن يتحمل مالك القطعة رقم (١٧٢) حوض (١٧) عين البيضاء نقل كافة الخدمات الموجودة ضمن الطريق.

(٣) أن يقوم مالك القطعة رقم (١٧٢) بدفع بدل تأمينات عن قيمة الزيادة على الربع القانوني (٦٠٠٠) ستة آلاف دينار.

(٤) أن يتم إزالة المستودع القائم ضمن النهاية المغلقة.

(٥) إرفاق موافقة مالكي القطعتين (٤٤، ٢٥) قبل تصديق المخطط

حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (تلاع العلي) اثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

* * * * *

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٠٥١) تاريخ ٢٠٠٦/١١/٩ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٣٦٠/٢٠٠٦) صويلج) المتضمن :- إلغاء جزء من شارع ضمن حوض (٢) حزام غرد.

حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (صويلج) اثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٠٥٢) تاريخ ٢٠٠٦/١١/٩ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٥٣/٢٠٠٦) شفايدران) المتضمن :- إلغاء صفة استعمال سكن (ب) لقطع الأراضي المبينة أرقامها ضمن حوض (٢) المقرون.

حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (شفايدران) اثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

* * * * *

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٠٥٣) تاريخ ٢٠٠٦/١١/٩ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٦٣/٢٠٠٦) طارق) المتضمن :- تغيير صفة استعمال من مباني عامة إلى سكن (ج) ومن سكن (ج) إلى مباني عامة ضمن حوض (٥) المدورة.

حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (طارق) اثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

* * * * *

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٠٥٤) تاريخ ٢٠٠٦/١١/٩ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/١٣٩/٢٠٠٦) ماركا) المتضمن :- استحداث وإلغاء جزء من شارع ضمن حوض (٨) مدينة الجندي.

حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (ماركا) اثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

مكتبة الأمانة

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٠٥٥) تاريخ ٢٠٠٦/١١/٩ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠٦/١٩) النصر المتضمن :- استحداث شوارع ضمن الأحواض التالية:-

- حوض (٤) الاميركاتي
- حوض (٣) المشقل
- حوض (٥) الخنيسر
- حوض (٧) النصلة
- حوض (٦) مويضي
- حوض (١٠) المضبعه

حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (النصر) اثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

* * * * *

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٠٥٦) تاريخ ٢٠٠٦/١١/٩ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠٦/٢٦٤) القويسمة المتضمن :- تحويل صفة استعمال قطعة الأرض رقم (٤٥٦) حوض (١٠) تلاع النجار من تجاري محلي ضمن سكن (ج) الى سكن (ج) شريطة إرفاق إقرار وتعهد بعدم مطالبة أمانة عمان الكبرى بأية أعباء مالية أو التزامات نتيجة للتحويل.

حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (القويسمة) اثناء الدوام الرسمي ولمدة شهر واحد من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٠٥٩) تاريخ ٢٠٠٦/١١/١٦ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠٦/٢١٨) الجبيهة المتضمن: استحداث شارع أمام قطع الأراضي المبينة أرقامها ضمن حوض (١١) بركه وحوض (٨) أم شجرات وإعطاء أحكام خاصة لقطع الأراضي ذوات الأرقام (١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١) حوض (٨) أم شجرات وذلك بتخفيض الارتداد الخلفي من (٧) متر إلى (٥) متر وتخفيض الارتداد الجانبي للقطعة رقم (١٠٢٧) نفس الحوض من (٥) متر إلى (٤) متر وتبقى بقية الأحكام كما هي مصدقة وكما هو موضح على المخطط في منطقة (الجبيهة) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

* * * * *

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٠٦١) تاريخ ٢٠٠٦/١١/١٦ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠٦/٣١٦) القويسمة المتضمن: شارع مراد رفع صفة الإلغاء عنه وشارع مراد استحداثه وكما هو موضح على المخطط في منطقة (القويسمة) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

* * * * *

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٠٦٤) تاريخ ٢٠٠٦/١١/١٦ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠٦/٢٣٩) شغابدران المتضمن: إلغاء الحكم الخاص المتعلق بتخفيض الارتداد من جهة الطريق من (٤) متر إلى (٢) مترين لقطعة الأرض رقم (١٤٤) حوض (١) أم حجير وكما هو موضح على المخطط في منطقة (شغابدران) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

مكة بن الوصل

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٠٦٥) تاريخ ٢٠٠٦/١١/١٦ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٤٤/٢٠٠٦/شفابدران) المتضمن: تحويل صفة استعمال قطع الأراضي المبينة أرقامها ضمن الأحواض (٨) مرج الأجرى و (٧) مرج الفرس من سكن (أ) إلى سكن (ب) وعلى أن تتم دراسة إعطاء تسهيلات للحد الأدنى للإفراز للجزء الواقع جنوب شارع المغفرة عند التقدم بمعاملة الإفراز بين الشركاء وكما هو موضح على المخطط في منطقة (شفابدران) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

* * * * *

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٠٦٦) تاريخ ٢٠٠٦/١١/١٦ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/١٨٥/٢٠٠٦/النصر) المتضمن: إلغاء واستحداث أجزاء من شوارع وإلغاء خط تنظيم وذلك أمام قطع الأراضي المبينة أرقامها في حوض (٨) المسابه وكما هو موضح على المخطط في منطقة (النصر) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

* * * * *

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٠٦٨) تاريخ ٢٠٠٦/١١/١٦ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٣٨/٢٠٠٦/شفابدران) المتضمن: إلغاء خط تنظيم أمام قطع الأراضي المبينة أرقامها ضمن حوض (٢) المقرن وكما هو موضح على المخطط في منطقة (شفابدران) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٠٦٩) تاريخ ٢٠٠٦/١١/١٦ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٦٤/٢٠٠٦/طارق) المتضمن: -- إلغاء جزء من شارع ضمن حوض (٨) الميالة ومخاطبة دائرة الأراضي والمساحة قبل تصديق المخطط. حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (طارق) اثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

* * * * *

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٠٧٠) تاريخ ٢٠٠٦/١١/١٦ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٣٣٧/٢٠٠٦/خريبة السوق) المتضمن: -- استحداث وإلغاء أجزاء من شارع ضمن حوض (٢) رأس الربطة. حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (خريبة السوق) اثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

* * * * *

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٠٧١) تاريخ ٢٠٠٦/١١/١٦ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٣٦١/٢٠٠٦/صويلج) المتضمن: -- تحويل طريق خاص إلى طريق عام ضمن حوض (٢) الجبيهة. حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (صويلج) اثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

مكتبة الأمانة

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٠٧٢) تاريخ ٢٠٠٦/١١/١٦ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/١٤٠/٢٠٠٦/ماركا) المتضمن : تحويل صفة استعمال قطعة الارض رقم (٤٧٣) حوض (٥) بلد ماركا الشماليه من سكن (ج) الى تجاري محلي ضمن سكن (ج) شريطة استيفاء بدل تعويض بواقع (٥٠) خمسون ديناراً/م² الواحد من مساحة القطعة بالإستناد للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفائها قبل تصديق المخطط حسب الاصول. حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (ماركا) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

* * * * *

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٠٧٣) تاريخ ٢٠٠٦/١١/١٦ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/١٤٦/٢٠٠٦/العبدلي) المتضمن : تغيير صفة استعمال قطع الاراضي المبيته أرقامها ضمن حوض (١٦) اللويده القريه من سكن (ب) الى تجاري محلي بأحكام خاصة حسب المخطط (أع د/١٥٢٠) للقطع ذوات الأرقام (٨٠٥، ٨٠٤، ٨٠٣، ٨٠٢، ٨٠١) حوض (١٦) اللويده القريه شريطة التوحيد مع القطع ذوات الأرقام (١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١) من نفس الحوض واستيفاء بدل تعويض بواقع (٨٥) خمسة وثمانون ديناراً/م² الواحد من مساحة القطع يتم استيفائها قبل تصديق المخطط وحسب الاصول. حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (العبدلي) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٠٩٠) تاريخ ٢٠٠٦/١١/٢٢ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٣٣٢/٢٠٠٦/خريبة السوق) المتضمن : استحداث شارع والغاء جزء من شارع ضمن قطع الأراضي ذوات الأرقام (١١٩، ١٥٢) حوض (١٠) الرئيسة الشرقية وكما هو موضح على المخطط في منطقة (خريبة السوق) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

* * * * *

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٠٨١) تاريخ ٢٠٠٦/١١/٢٢ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٥٤/٢٠٠٦/شفايدران) المتضمن : الغاء واستحداث أجزاء شارع أمام قطع الأراضي المبيته أرقامها ضمن حوض (٦) الذهبية لوحة (١٩) وحوض (٣) القصبات لوحة (٢) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (شفايدران) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

مكرر من الأصل

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٠٧٥) تاريخ ٢٠٠٦/١١/١٦ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠٦/٢٦٥/طارق) المتضمن : تخفيض الارتداد الامامي لقطعة الارض رقم (١٢١) حوض (١) البلد الى (٤) متر وباقي الاحكام كما هي مصدقة مع تعديل عوائد التنظيم لتصبح كتعويض وبواقع (٥) خمسة دنانير / ٢م الواحد من مساحة القطعة بالإستناد للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفائها قبل تصديق المخطط وحسب الاصول حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (طارق) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

* * * * *

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٠٧٩) تاريخ ٢٠٠٦/١١/٢٢ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠٦/٢٦٦/طارق) المتضمن : استحداث شوارع امام قطع الأراضي المبينة أرقامها ضمن حوض (٤) أم العقارب لوحات (٤٤ ، ٦) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (طارق) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة التنظيمية/سلطة إقليم البتراء
المهندس عبد الله أبو عليم

يعن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لعام ١٩٦٦م أن اللجنة التنظيمية لسلطة إقليم البتراء قد قررت بقرارها رقم (٤٢ / ١٥) تاريخ ٢٠٠٦/١١/٢٩ ، الموافقة على اعتماد الشوارع الأفـرزية وإلغاء الشوارع التنظيمية ضمن القطـع ذوات الأرقام "٢١٨" "٢١٧" "٢١٦" "٢١٤" من الحوض رقم ١٥ / مخيمـر حسب المخطط التعديلي رقم ٤٢/١٥ تاريخ ٢٠٠٦/١١/٢٢ وذلك في بلدة وادي موسى / لواء البتراء. ووضعه موضع التنفيذ .

* * * * *

يعن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لعام ١٩٦٦م أن اللجنة التنظيمية لسلطة إقليم البتراء قد قررت بقرارها رقم (٤٢ / ١٦) تاريخ ٢٠٠٦/١١/٢٩ ، الموافقة على استحداث بخلة تنظيمية واعتمادها درج ضمن القطـع ذوات الأرقام (١٠٦، ١٠٩) من الحوض رقم ١٢ / البلد حسب المخطط التعديلي رقم ٤٢ / ١٦ تاريخ ٢٠٠٦/١١/٢٩ وذلك في بلدة وادي موسى / لواء البتراء. ووضعه موضع التنفيذ .

مكتبة الأجل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لعام ١٩٦٦م أن اللجنة التنظيمية لسلطة إقليم البترا قد قررت بقرارها رقم (٢١ / ٤١) تاريخ ٢٢/١١/٢٠٠٦م ، الموافقة على تغيير صفة استعمال من فنادق الى متعدد الاستعمال ضمن القطع ذوات الأرقام (٢٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ١٣٨، ١٣٧، ٨١) من الحوض رقم ١٢ / البلد حسب المخطط التعديلي رقم ٢١ / ٤١ تاريخ ٢٢ / ١١ / ٢٠٠٦م وذلك في بلدة وادي موسى / لواء البترا. ووضعه موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لعام ١٩٦٦م أن اللجنة التنظيمية لسلطة إقليم البترا قد قررت بقرارها رقم (١٨ / ٤١) تاريخ ٢٢/١١/٢٠٠٦م ، الموافقة على تعديل منحى شارع تنظيمي حسب الواقع ضمن القطعة رقم (٢٨٨) من الحوض رقم ١٢ / البلد حسب المخطط التعديلي رقم ١٨ / ٤١ تاريخ ٢٢ / ١١ / ٢٠٠٦م وذلك في بلدة وادي موسى / لواء البترا. ووضعه موضع التنفيذ .

إعلانات صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية أربد الكبرى المهندس أحمد الغزوي

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة أيدون أن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية أربد الكبرى قد قررت بقرارها رقم (١٤٠٤) تاريخ ٢٠٠٦/٥/٢٤ التأكيد على قرار اللجنة المحلية لمنطقة أيدون رقم (٣١٥) تاريخ ٢٠٠٦/٥/٢٤ المتضمن الموافقة على تخفيض المنحى المار بالقطعة رقم (٣٩) حوض رقم (١١/البيون) من أراضي أيدون من ٨٨×٨م إلى ٥٥×٥م وذلك تقاديا لهدم البناء القائم على القطعة رقم (٣٩). وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في منطقة أيدون إذا كان ما يوجب الاعتراض على أن تكون مرفقة بالمخططات التوضيحية استنادا للمادة (٢٣) من قانون التنظيم.

* * * * *

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة أيدون أن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية أربد الكبرى قد قررت بقرارها رقم (١٣٦٧) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٠ التأكيد على قرار اللجنة المحلية لمنطقة أيدون رقم (١٣٢) تاريخ ٢٠٠٦/٢/٢٧ المتضمن الموافقة على تحويل أحكام القطع ذوات الأرقام (٢٤، ٢٩، ٣٨، ٣٩، ٣٦، ٣٧، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٣٠، ٣٩، ٣٨، ٣٧، ٣٩، ٤٠، ١٢٩، ١٢٨، ١٢٧، ١٢٦، ١٢٥، ١٢٤، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٣٣، ١٣٢، ١٣١، ١٣٠) حوض (٢٧/عرقان هلاله) لوحة (١٦) من أراضي أيدون من سكن اخضر إلى سكن ب. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في منطقة أيدون إذا كان ما يوجب الاعتراض على أن تكون مرفقة بالمخططات التوضيحية استنادا للمادة (٢٥) من قانون التنظيم.

* * * * *

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة علعال أن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية أربد الكبرى قد قررت بقرارها رقم (٩٩١) تاريخ ٢٠٠٦/٨/١٥ التأكيد على قرار اللجنة المحلية لمنطقة علعال رقم (٦٨) تاريخ ٢٠٠٦/٩/٢٧ المتضمن الموافقة على إلغاء الطريق التنظيمي المار بالقطع ذوات الأرقام (١٤٧، ١٤٦، ١٤٨) حوض (١٣ / الفقارة) لوحة (١٧) من أراضي علعال وذلك تقاديا لهدم الأبنية القائمة على القطع المذكورة علما بأنه يوجد طريق خاص يحمل الرقم (٧١) لمنفعة القطع من ٦٦ إلى ٧٠ وفق الشهادة الصادرة عن مديرية تسجيل أراضي أربد بتاريخ ٢٠٠٣/٤/٢٧. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في منطقة علعال إذا كان ما يوجب الاعتراض على أن تكون مرفقة بالمخططات التوضيحية استنادا للمادة (٢٥) من قانون التنظيم.

هكذا من الأصل

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة الباحة أن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية بلدية اربد الكبرى قد قررت بقرارها رقم (٩٦٠) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٨ التأكيد على قرار اللجنة المحلية لمنطقة الباحة رقم (١٩٠) تاريخ ٢٠٠٦/٤/٣ المتضمن الموافقة على تخفيض سعة الطريق التنظيمي المار بين القطع ذوات الأرقام (٨٨٦، ٧٨٦، ٧٨٥، ٧٨٤، ٩٥٢، ١٠٣٨) حوض (١٣/أبو اللجا) من ٦م إلى ٤م وذلك تقاديا لهدم الأبنية القائمة على القطع (٧٨٦، ٧٨٥، ٧٨٤، ٩٥٢، ١٠٣٨) علما أن الطريق مفتوح على شكل درج. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في منطقة الباحة إذا كان ما يوجب الاعتراض على أن تكون مرفقة بالمخططات التوضيحية استنادا للمادة (٢٥) من قانون التنظيم.

* * * * *

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة عمال أن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية بلدية اربد الكبرى قد قررت بقرارها رقم (١٠٣٣) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٢٢ التأكيد على قرار اللجنة المحلية لمنطقة عمال رقم (٤٦) تاريخ ٢٠٠٦/٥/٢ المتضمن الموافقة على تخفيض سعة الشارع المار بالقطع ذوات الأرقام (١٧، ١٨، ٣٤، ٤٣، ٤٤) من حوض (١٣/الفقارة) لوحة (١٧) من أراضي عمال من ١٢م إلى ١٠م من الجهة الجنوبية وذلك تقاديا لهدم البناء القائم والمرخص قبل التنظيم على القطعة رقم (٤٤). وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في منطقة عمال إذا كان ما يوجب الاعتراض على أن تكون مرفقة بالمخططات التوضيحية استنادا للمادة (٢٥) من قانون التنظيم.

* * * * *

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة حكما أن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية بلدية اربد الكبرى قد قررت بقرارها رقم (١١٥٧) تاريخ ٢٠٠٦/٩/٥ التأكيد على قرار اللجنة المحلية لمنطقة حكما رقم (٩٧) تاريخ ٢٠٠٦/٦/٢٥ المتضمن الموافقة على تخفيض سعة الشارع التنظيمي بالجزء المار بين القطع ذوات الأرقام (١٠٤، ١٩٤، ١٣٢، ١٤٩) من ١٢م إلى ٨م ضمن الحوض (١٠/البرنس) لوحة رقم (٧) من أراضي حكما وتخفيض الجزء المار بين القطع ذوات الأرقام (١٤٩، ١٩٣) من ١٢م إلى ٨م ضمن الحوض (١٠/البرنس) لوحة رقم (٧) من أراضي حكما وتوسعة المنحنى المار بالقطعة رقم (١٤٩) من ١٠م إلى ١٣م وذلك تقاديا لهدم الأبنية القائمة على القطع المذكورة. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في منطقة حكما إذا كان ما يوجب الاعتراض على أن تكون مرفقة بالمخططات التوضيحية استنادا للمادة (٢٥) من قانون التنظيم.

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة الرابية أن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية بلدية اربد الكبرى قد قررت بقرارها رقم (١٠٩٨) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٢٩ التأكيد على قرار اللجنة المحلية لمنطقة الرابية رقم (١٩٩) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٧ المتضمن الموافقة على اعتماد الأحكام التالية للقطع ذوات الأرقام (٤١٨، ٤٦٩، ٤٩٥، ٤٤٩، ٤٦٠) والواقعة ضمن مشروع اسكان زبدة فركوح المرحلة الأولى ضمن حوض (٩/القناص) لوحة (٤٨) من أراضي اربد تجاري بأحكام خاصة حيث تبقى مساحات القطع كما هي وأردة على المخطط التنظيمي ولا يسمح بتجزئتها والارتداد الأمامي ٢م والارتداد الجانبي ٢م والارتداد الخلفي ٢م والنسبة المئوية للبناء (٧٠٪) والحد الأقصى للارتفاع ثلاث طوابق بارتفاع ١٢م باستثناء ذروة السطح ومكرر الدرج وفق الأحكام التجارية من قبل مؤسسة الإسكان والتطوير الحضري. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في منطقة الرابية إذا كان ما يوجب الاعتراض على أن تكون مرفقة بالمخططات التوضيحية استنادا للمادة (٢٥) من قانون التنظيم.

* * * * *

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة كتم أن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية بلدية اربد الكبرى قد قررت بقرارها رقم (١١٦٣) تاريخ ٢٠٠٦/٩/٥ التأكيد على قرار اللجنة المحلية لمنطقة كتم رقم (٣٣) تاريخ ٢٠٠٦/٤/٢٦ المتضمن الموافقة على إلغاء جزء من الشارع التنظيمي بسعة ١٢م المار بالقطعة رقم (٥٨) لوحة رقم (٤) حوض (٢/بين الدروب) من أراضي كتم وذلك تقاديا لدفع الاستملاكات حيث الشارع المذكور غير مفتوح أو معبد على الواقع. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في منطقة كتم إذا كان ما يوجب الاعتراض على أن تكون مرفقة بالمخططات التوضيحية استنادا للمادة (٢٥) من قانون التنظيم.

* * * * *

• تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية بلدية اربد الكبرى بأنها قد قررت بقرارها رقم (١٤٣٧) تاريخ ٢٠٠٦/١١/٧ الموافقة على المخطط التعديلي التفصيلي المتضمن الموافقة على تخفيض سعة المنحنيات الواقعة ضمن الحوض (١١/المسفانية الجنوبية) لوحة رقم (٢٤) كالتالي:

١. تخفيض سعة المنحنى المار بالقطعة رقم (١٠٨٦) من ٦م إلى ٤م.
٢. تخفيض سعة المنحنى المار بالقطعة رقم (٥٠٩، ٥١١) من ٦م إلى ٤م وذلك تقاديا لهدم الأبنية القائمة على القطع المذكورة.

كما هو موضح على المخطط في منطقة الهاشمية ووضعه موضع التنفيذ استنادا للمادة (٢٣) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

* * * * *

هكذا من الأعمال

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بان اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة السلط قررت بقرارها رقم (٨٦) وبصفتها لجنة محليه ولوائية الموافقة على استحداث طريق تنظيمي بسعة (٦) م مار بالقطع ذوات الأرقام (٩٦، ٣٩، ٩٥، ٩٤) الحوض رقم (١٠٦) المزود من اراضي السلط حسب المخطط الكروكي المعد، وإعلان ذلك للاعتراض لمدة أسبوعين لدى مكتب اللجنة اللوائية المشتركة وذلك اعتبارا من تاريخ نشر الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معنونة باسم رئيس اللجنة خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

المهندس عادل حياصات

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة

لواء قصبة السلط

* * * * *

إعلان

• اطلعت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية الزرقاء على قرار اللجنة المحلية رقم (٢١/٦) تاريخ ٢٠٠٦/٩/١٩ في المنطقة الخامسة والمتضمن اعتماد الشارع الإفرازي بسعة (١٠) والمار ما بين القطع ذوات الأرقام (٦٦٠٤، ٦٦٠٥، ٦٦٠٦، ٦٦٠٧، ٦٦٠٨، ٦٦١٠، ٦٦١١، ٦٦١٤، ٦٦١٥، ٦٦١٦، ٦٦١٧) وكذلك اعتماد الطريق الإفرازي بسعة (٦) المار ما بين القطع ذوات الأرقام (٦٦١١، ٦٦١٣، ٦٦١٢) واعتماد المنحنيات الإفرازية بإحداثيات (١٠×١٠) على القطع ذوات الأرقام (٦٦٠٤، ٦٦١٦، ٦٦٠٧، ٦٦٠٨) واعتماد منحني إفرازي بسعة (٦×٦) على القطعة (٦٦١١) وتعديل أبعاد المنحني الإفرازي على القطعة رقم (٦٦٠٥) بحيث يتم اعتماد بإحداثيات (٨×٨) لوجود بناء معتدي على سعة المنحني وجميع القطع المذكورة تقع ضمن حوض رقم (٤) البتراوي الجنوبي لوجه رقم (١٢٨) من أراضي البتراوي لوجه تنظيمية رقم (١٩) وحسب ما هو موضح على المخطط المرفق. يعلن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (٢٢٥/١) لسنة (٢٠٠٦) الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية للتنظيم المنوه عنه بأعلاه والمخطط التنظيمي وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة (شهر) من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة الإطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعما بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

المهندس جميل المومني

رئيس بلدية الزرقاء

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية الزرقاء

إعلان

• اطلعت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية الزرقاء على قرار اللجنة المحلية رقم (٧٧/٣) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٠ في المنطقة الخامسة والمتضمن تغيير صفة الاستعمال للقطعة رقم (٩٧٦٩) ضمن حوض رقم (٤) البتراوي الجنوبي رقم (٢١) من أراضي البتراوي لوجه تنظيمية رقم (٣) وذلك من صفة استعمال سكن باء إلى صفة استعمال تجاري محلي وحسب الشروط والأحكام المدونة على المخطط الهيكلي رقم (٦) الخاص ببلدية الزرقاء شريطة استيفاء دينارين عوائد تنظيم عن كل متر مربع من مساحة الأرض المحولة إلى تجاري وحسب ما هو موضح على المخطط المرفق. يعلن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (٢٧٨/٢) لسنة (٢٠٠٦) الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية للتنظيم المنوه عنه بأعلاه والمخطط التنظيمي وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة (شهر) من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة الإطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعما بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

المهندس جميل المومني

رئيس بلدية الزرقاء

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية الزرقاء

* * * * *

إعلان

• يعلن للعموم بان اللجنة اللوائية المشتركة لمحافظة الزرقاء بصفتها أيضا لجنة تنظيم محلية قررت بقرارها رقم (٢٠٦/٢) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٩ الموافقة على إعلان استحداث شارع خدمات المار بالقطع ذوات الأرقام (١٩، ١٢١) حوض (٧) الركبان الشمالي والقطع ذوات الأرقام (٦٤، ٢) حوض (١٣) الركبان الجنوبي. وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة الإطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعما بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

المهندس إبراهيم يونس المهيترات

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة لمحافظة الزرقاء

* * * * *

محكمة الزرقاء

إعلان

يعلن للعموم أن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية ببلدية الكرك الكبرى قررت بقرارها رقم (٤٠/١) تاريخ ٢٠٠٦/١١/٢٦ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة زيد بن حارثة رقم (٤٣/١) تاريخ ٢٠٠٦/١١/١٥ والمتضمن الموافقة على إلغاء الطريق التنظيمي والمار بين القطع (٤٦٣، ٧٠٦، ٨٠٨، ١٠١٢) من حوض رقم (٧) فرع مروود، وذلك لوقوع بناء في سعة الطريق التنظيمي والبناء قائم وقديم وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية، وإيداع إعلان ذلك للاعتراض لمدة أسبوعين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويحق لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى المنطقة المعنية موثقا بالمخططات اللازمة.

المهندس محمد عبد الحميد المعاينة

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

رئيس بلدية الكرك الكبرى

* * * * *

إعلان

يعلن للعموم أن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية ببلدية الكرك الكبرى قررت بقرارها رقم (٣٢/١) تاريخ ٢٠٠٦/٩/١٩ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة بتيبر رقم (٢٧/١) تاريخ ٢٠٠٦/٧/١٩ والمتضمن تخفيض سعة الشارع المار بمحاذاة القطع ذات الأرقام (٧٠٧، ٧٠٢، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦) حوض رقم (٢) البلد لوحة رقم (٢١) إلى (٦) كون مساحة القطع المذكورة صغيرة والشارع لا يخدم عددا كبيرا من الأبنية مع إلغاء المنحنى على واجهة القطعة (٧٠٧) حوض (٢) لوحة (٢١) والقطع (٧٠٥، ٧٠٦) حوض (٢) لوحة (٢٢) وذلك حسب المخطط المرفق بحيث يكون التحسين من الجهتين الشمالية (٣) والجهة الجنوبية (٤) لصغر مساحة القطع وليتمكن أصحابها من الاستفادة منها، وإيداع إعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويحق لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى المنطقة المعنية موثقا بالمخططات اللازمة.

المهندس محمد عبد الحميد المعاينة

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

رئيس بلدية الكرك الكبرى

* * * * *

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة معان

المهندس جمال أبو دويش

يعلن لإطلاع العموم بان اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة معان إطلعت على قرار اللجنة المحلية للتنظيم (بلدية ايل) رقم (١٣/١) تاريخ (٢٠٠٥/٦/٧) والمتضمن تخفيض سعة شارع من (١٢م) إلى (٦م) المحاذي للقطع (١٦٨، ٣٦٨، ١٦٩) ضمن الحوض رقم (١٨) ايل وذلك حسب المخطط المرفق والمعد من قبل القسم الفني في البلدية. لذا قررت اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة معان الموافقة بقرارها رقم (٢٠٠٦/٤/١٤/٣١) وإيداع إعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية والصحف المحلية ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على ذلك لدى اللجنة المحلية للتنظيم (بلدية ايل) وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معنونة باسم اللجنة المحلية ببلدية ايل وذلك خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

* * * * *

يعلن لإطلاع العموم بان اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة معان إطلعت على قرار اللجنة المحلية للتنظيم (بلدية ايل الجديدة) رقم (٢٠٠٦/٣/١) تاريخ ٢٠٠٦/١/٢٣ والمتضمن الموافقة على تعديل مسار طريق تنظيمي سعة (٨م) ضمن القطعة رقم (١٩) حوض رقم (٢١) الفرذخ. وقررت الموافقة بقرارها رقم (٢٠٠٦/١٠/٤٠/٩٧) وإيداع إعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية والصحف المحلية ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على ذلك لدى اللجنة المحلية للتنظيم وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معنونة باسم اللجنة المحلية ببلدية ايل الجديدة وذلك خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

* * * * *

يعلن لإطلاع العموم بان اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة معان إطلعت على قرار اللجنة المحلية للتنظيم (بلدية الشراه) رقم (٦/٢) تاريخ ٢٠٠٥/١٢/١٨ والمتضمن إحداث طريق تنظيمي سعة (٦م) ضمن القطعة رقم (١١) حوض رقم (٢٦) قرين وذلك حسب المخطط المرفق والمعد من قبل القسم الفني في البلدية. لذا قررت اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة معان الموافقة بقرارها رقم (٢٠٠٦/٣/١٢/٢١) لعام ٢٠٠٦ وإيداع إعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية والصحف المحلية ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على ذلك لدى اللجنة المحلية للتنظيم (بلدية الشراه) وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معنونة باسم اللجنة المحلية (بلدية الشراه) وذلك خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

محضر المجلس

• يعلن لإطلاع العموم بان اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة معان إطلعت على قرار اللجنة المحلية للتنظيم (بلدية ايل الجديدة) رقم (٦/١) تاريخ ٢٠٠٦/٣/٣٠ والمتضمن الموافقة على تغيير صفة استعمال من تجاري طولي إلى سكن (ج) ضمن القطعة رقم (٣٩٣) حوض رقم (١٨) ايل وإلغاء طريق سعة (٦م) ضمن نفس القطعة الذي يربط بين الشارع الافتراضي سعة (٣٠م) وشارع تنظيمي سعة (١٢م) وحسب المخطط المعد من قبل القسم الفني في البلدية. قررت اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة معان بقرارها رقم (٢٠٠٦/١٠/٣٩/٩٢) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/٨ الموافقة وإيداع إعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية والصحف المحلية ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على ذلك لدى اللجنة المحلية للتنظيم (بلدية ايل) وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معنونه باسم اللجنة المحلية (بلدية ايل) وذلك خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

* * * * *

• يعلن لإطلاع العموم بان اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة معان إطلعت على قرار اللجنة المحلية للتنظيم (بلدية الشراه) رقم (٢/١) تاريخ ٢٠٠٥/١/٢٩ والمتضمن إحداث شارع خدمات سعة (١٠م) وإحداث شارع تنظيمي سعة (١٠م) ضمن المصدق وإحداث طرق خدمات (٦م) ضمن القطعة رقم (٧٠١) حوض رقم (١) المريغة وذلك حسب المخطط المعد من قبل القسم الفني في البلدية. لذا قررت اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة معان بقرارها رقم (٢٠٠٦/٣/١٢/١٩) لعام ٢٠٠٦ الموافقة وإيداع إعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية والصحف المحلية ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على ذلك لدى اللجنة المحلية للتنظيم (بلدية الشراه) وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معنونه باسم اللجنة المحلية (بلدية الشراه) وذلك خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

* * * * *

• يعلن لإطلاع العموم بان اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة معان إطلعت على قرار اللجنة المحلية للتنظيم (بلدية ايل الجديدة) رقم (٢٠٠٦/٤/١) تاريخ ٢٠٠٥/٢/٦ والمتضمن إحداث طريق تنظيمي سعة (٦م) وبنهاية مغلقة وطريق تنظيمي فرعي سعة (٦م) ضمن القطع (٩٧، ٩٨، ١٠١، ١٠٣) حوض (١١) الصدقة وذلك حسب المخطط المرفق والمعد من قبل القسم الفني في البلدية. لذا قررت اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة معان بقرارها رقم (٢٠٠٦/١٠/٤٠/٩٨) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٥ الموافقة وإيداع إعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية والصحف المحلية ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على ذلك لدى اللجنة المحلية للتنظيم (بلدية ايل الجديدة) وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معنونه باسم اللجنة المحلية (بلدية ايل الجديدة) وذلك خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

• يعلن لإطلاع العموم بان اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة معان إطلعت على قرار اللجنة المحلية للتنظيم (بلدية ايل) رقم (١١/٢) تاريخ ٢٠٠٥/٤/١٨ والمتضمن تعديل الشارع المار بالقطع أرقام (٢٢٥، ٢٢٣) إلى محاذاة قطعة (٢٢٤) حوض (٧) أم الفطس وحسب المخطط المعد من قبل القسم الفني في البلدية. لذا قررت اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة معان بقرارها رقم (٢٠٠٥/٤/١٤/٢٣) الموافقة وإيداع إعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية والصحف المحلية ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على ذلك لدى اللجنة المحلية للتنظيم (بلدية ايل) وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معنونه باسم اللجنة المحلية (بلدية ايل) وذلك خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

* * * * *

• يعلن لإطلاع العموم بان اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة معان إطلعت على قرار اللجنة المحلية للتنظيم (بلدية ايل) رقم (٣٢/٢) تاريخ ٢٠٠٥/١١/٧ والمتضمن تخفيض سعة الشارع التنظيمي من (١٢م) إلى (١٠م) وتخفيض المنحنى المار بالقطع (٥٩، ٤٧) حوض (٢١) الفرذخ وذلك حسب المخطط المرفق والمعد من قبل القسم الفني في البلدية. لذا قررت اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة معان بقرارها رقم (٢٠٠٦/٨/٣١/٦٩) لعام ٢٠٠٦ الموافقة وإيداع إعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية والصحف المحلية ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على ذلك لدى اللجنة المحلية للتنظيم (بلدية ايل الجديدة) وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معنونه باسم اللجنة المحلية (بلدية ايل الجديدة) وذلك خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

* * * * *

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية المفرق

السيد خالد عوض الله أبو زيد

• اجتمعت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية المفرق الكبرى بتاريخ ٢٠٠٦/٨/١٣ وأطلعت على القرار رقم (٦٢/م.ف) تاريخ ٢٠٠٦/٨/١٢ الصادر عن اللجنة المحلية لمنطقة المفرق والمتضمن: - إضافة تنظيم بحيث يتم تغيير صفة استعمال من زراعي إلى سكن (د) ضمن القطع ذوات الأرقام (١٤٨، ١٤٩، ٤٧١، ٤٨٠، ٦٧٨، ٦٧٩) ضمن الحوض رقم (٣) السكة، وكذلك ضمن القطع ذوات الأرقام (١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٦) وجزء من القطع ذوات الأرقام (٥٧، ٥٦، ٥٧) من زراعي إلى سكن (ب) ضمن الحوض رقم (٦) نواره، وكذلك ضمن القطع ذوات الأرقام (٤، ١١، ١٣، ١٤،

مكتبة العدل

١٥، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١) من زراعي إلى سكن (ب) ضمن الحوض رقم (٣) نواره الشمالي، مع استحداث شوارع وطرق واعتماد الشوارع الإفرازية تنظيميا ضمن الأحواض المذكورة أعلاه. وذلك لوجود قطع مفروزة وكذلك من أجل الإفراز مستقبلا بين الشركاء ومن أجل إيصال الخدمات وحسب المخطط المعد لهذه الغاية. وبعد التداول قررت اللجنة اللوائية بقرارها رقم (٧٩) لعام ٢٠٠٦ الموافقة على قرار اللجنة المحلية الآنف الذكر وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر اعتبارا من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين. يجوز لدوي العلاقة الإطلاع على المخططات التوضيحية لدى منطقة المفرق وتقديم اعتراضاتهم خلال المدة القانونية إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض مدعمة بالأوراق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

* * * * *

اجتمعت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية المفرق الكبرى بتاريخ ٢٠٠٦/٨/١٣ وأطلعت على القرار رقم (٥٢) م/ف تاريخ ٢٠٠٦/٧/٣١ الصادر عن اللجنة المحلية لمنطقة المفرق والمتضمن: - إلغاء الطريق سعة (٨م) المار ضمن القطعة رقم (٧٠٣) من حوض رقم (٢) مضحي ثلجي، وإزالة الضرر عن القطعة المذكورة أعلاه حيث أن الطريق المراد إلغاؤه يقسم القطعة إلى قطعتين وينتج عنه فضلات لا يصلح البناء فيها. وحسب المخطط المرفق والمعد لهذه الغاية. وبعد التداول قررت اللجنة اللوائية بقرارها رقم (٧٨) لعام ٢٠٠٦ الموافقة على قرار اللجنة المحلية الآنف الذكر وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر اعتبارا من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين. يجوز لدوي العلاقة الإطلاع على المخططات التوضيحية لدى منطقة المفرق وتقديم اعتراضاتهم خلال المدة القانونية إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض مدعمة بالأوراق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

* * * * *

اجتمعت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية المفرق الكبرى بتاريخ ٢٠٠٦/٩/١٠ وأطلعت على القرار رقم (٦٧) م/ف تاريخ ٢٠٠٦/٨/٣١ الصادر عن اللجنة المحلية لمنطقة المفرق والمتضمن: - إزاحة شارع سعة (١٠م) ضمن القطعة رقم (٢١) من حوض رقم (٤) المفرق الجنوبي، وذلك لإزالة الضرر عن الأبنية. وحسب المخطط المرفق والمعد لهذه الغاية. وبعد التداول قررت اللجنة اللوائية بقرارها رقم (٩٠) لعام ٢٠٠٦ الموافقة على قرار اللجنة المحلية الآنف الذكر وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر اعتبارا من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين. يجوز لدوي العلاقة الإطلاع على المخططات التوضيحية لدى منطقة المفرق وتقديم اعتراضاتهم خلال المدة القانونية إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض مدعمة بالأوراق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

* * * * *

اجتمعت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية المفرق الكبرى بتاريخ ٢٠٠٦/٨/٢١ وأطلعت على القرار رقم (٥٣) م/ف تاريخ ٢٠٠٦/٧/٣١ الصادر عن اللجنة المحلية لمنطقة المفرق والمتضمن: - استحداث طريق سعة (٨م) مقتطع من القطعة رقم (١٢) من حوض رقم (١) السبع وذلك لوجود بناء قائم بحاجة إلى طريق وخدمات، وحسب المخطط المرفق والمعد لهذه الغاية. وبعد التداول قررت اللجنة اللوائية بقرارها رقم (٨١) لعام ٢٠٠٦ الموافقة على قرار اللجنة المحلية الآنف الذكر وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر اعتبارا من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين. يجوز لدوي العلاقة الإطلاع على المخططات التوضيحية لدى منطقة المفرق وتقديم اعتراضاتهم خلال المدة القانونية إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض مدعمة بالأوراق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

* * * * *

اجتمعت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية المفرق الكبرى بتاريخ ٢٠٠٦/٩/١٠ وأطلعت على القرار رقم (٦٦) م/ف تاريخ ٢٠٠٦/٨/٣١ الصادر عن اللجنة المحلية لمنطقة المفرق والمتضمن: - تعديل مسار شارع سعة (١٠م) ضمن القطع ذات الأرقام (٢٨، ٢٧) من حوض رقم (٤) المفرق الجنوبي، وذلك لإزالة الضرر عن البناء وحسب المخطط المرفق والمعد لهذه الغاية. وبعد التداول قررت اللجنة اللوائية بقرارها رقم (٩١) لعام ٢٠٠٦ الموافقة على قرار اللجنة المحلية الآنف الذكر وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر اعتبارا من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين. يجوز لدوي العلاقة الإطلاع على المخططات التوضيحية لدى منطقة المفرق وتقديم اعتراضاتهم خلال المدة القانونية إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض مدعمة بالأوراق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

* * * * *

اجتمعت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية المفرق الكبرى بتاريخ ٢٠٠٦/٨/٢١ وأطلعت على القرار رقم (٥٦) م/ف تاريخ ٢٠٠٦/٧/٣١ الصادر عن اللجنة المحلية لمنطقة المفرق والمتضمن: - إزاحة شارع سعة (١٠م) وذلك ضمن القطعة رقم (٢٤) من حوض رقم (٤) المفرق الجنوبي وذلك من أجل رفع الضرر عن البناء القائم في سعة الشارع، وحسب المخطط المرفق والمعد لهذه الغاية. وبعد التداول قررت اللجنة اللوائية بقرارها رقم (٨٠) لعام ٢٠٠٦ الموافقة على قرار اللجنة المحلية الآنف الذكر وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر اعتبارا من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين. يجوز لدوي العلاقة الإطلاع على المخططات التوضيحية لدى منطقة المفرق وتقديم اعتراضاتهم خلال المدة القانونية إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض مدعمة بالأوراق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

* * * * *

محكمة العدل

اجتمعت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية المفرق الكبرى بتاريخ ٢٠٠٦/٩/١٧ وأطلعت على القرار رقم (٣٧/م.ش) تاريخ ٢٠٠٦/٩/١٠ الصادر عن اللجنة المحلية لمنطقة أم النعام الشرقية والمتضمن:- تعديل مسار شارع تنظيمي والمار ضمن القطع ذوات الأرقام (١٣٧، ١٣٦، ١٣٥) وذلك لإزالة الضرر عن القطع المذكورة أعلاه من حوض رقم (١١) البلد مع إلغاء صفة تنظيم حدائق والمحاذي للقطع ذوات الأرقام (٢٣٩، ٢٤١) وكذلك إلغاء صفة تنظيم تجاري والمحاذي للقطعة رقم (٣٠٥) من نفس الحوض كونها تقع في سعة شارع الفارزي والمراد تعديل مسار الشارع عليه، وحسب المخطط المرفق والمعد لهذه الغاية. وبعد التداول قررت اللجنة اللوائية بقرارها رقم (٩٢) لعام ٢٠٠٦ الموافقة على قرار اللجنة المحلية الآنف الذكر وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين. يجوز لدوي العلاقة الإطلاع على المخططات التوضيحية لدى منطقة المفرق وتقديم اعتراضاتهم خلال المدة القانونية إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض مدعماً بالأوراق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

* * * * *

إعلان

يعلن لاطلاع العموم أن اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة المفرق قد قررت بقرارها رقم (١٢) تاريخ ٢٠٠٦/٦/٢٨ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لبلدية منشية بني حسن رقم (٢٠٠٦/١١٤) تاريخ ٢٠٠٦/٦/٤ والمتضمن تخفيض سعة الشارع التنظيمي المحاذي للقطع ذوات الأرقام (٧٢٣، ٧٢٤) بواقع (٤م) من جهة هذه القطع. وتخفيض من جهة القطع ذوات الأرقام (٧٤١، ٧٤٢، ٧٢٢) بواقع (٢م) وتصبح سعة الشارع (٦م) بدلاً من (١٢م) وكذلك إلغاء المنحنيات للشارع المذكور، وذلك بسبب وجود قبور في سعة الشارع المحاذي للقطعة رقم (٧٢١) وبئر ماء في القطعة رقم (٧٢٢). وجميعها من حوض رقم (٤) البلد من أراضي أم اللولو، وحسب المخطط المعد لهذه الغاية. وقررت اللجنة بقرارها أعلاه الموافقة على المخطط المذكور وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين. يجوز لدوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور لدى مكتب اللجنة المحلية للتنظيم في بلدية منشية بني حسن، وتقديم اعتراضاتهم إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض.

المهندس "محمد خير" طافش الشرعة

مدير الشؤون البلدية لمحافظة المفرق

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة المفرق

* * * * *

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية /رئيس بلدية الطفيلة
السيد قاسم الصوايه

يعلن للعموم بان اللجنة اللوائية قد اطلعت على قرار اللجنة المحلية لمنطقة العين البيضاء رقم (٢١) بند رقم (٥) تاريخ ٢٠٠٦/٧/١٧ م، والمتضمن إدخال القطع ذوات الأرقام (٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤) للتنظيم باحكام سكن (أ) من الحوض (٢١) زوبرا وبعمق (٣٠م) وذلك لاستيعاب التوسع العمراني وحسب المخطط الكروكي المرفق. وبعد البحث والمداولة قررت اللجنة الموافقة على القرار ونشره للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، يحق لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط المودع لدى بلدية الطفيلة الكبرى (منطقة العين البيضاء) خلال الفترة القانونية للاعتراض إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض.

* * * * *

يعلن للعموم بان اللجنة اللوائية في بلدية الطفيلة الكبرى قد اطلعت على قرار اللجنة المحلية لمنطقة البقيع رقم (٣٦) بند رقم (٢) تاريخ ٢٠٠٦/٩/٢، والمتضمن تعديل مسار الشارع المار أمام القطع ذوات الأرقام (٧٧٨، ٧٧٩) من الحوض (٧٥) البرنيس وحسب ما هو مبين على الواقع، ووجود اعتداء على القطعة رقم (٧٧٩) من الحوض (٧٥) البرنيس بواقع (١٧م) والقطعة رقم (٧٧٨) بواقع (٦م) علماً بان مقدار الاعتداء اقل من الربع القانوني، وكذلك تعديل مسار الشارع المار بالقطعة رقم (٧٩٥) من الحوض (٧٥) البرنيس ليربط مع الطريق العامة بالقطع ذوات الأرقام (٧٩٦، ٧٩٧، ٨٠٧، ٨٨٤، ٨٨٣، ٨٠٤) من الحوض نفسه. وبعد البحث والمداولة قررت اللجنة الموافقة على القرار ونشره للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، يحق لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط المودع لدى بلدية الطفيلة الكبرى وتقديم اعتراضه لسكرتير اللجنة المحلية (منطقة البقيع) إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض خلال الفترة القانونية للاعتراض.

* * * * *

يعلن للعموم بان اللجنة اللوائية في بلدية الطفيلة الكبرى قد اطلعت على قرار اللجنة المحلية لمنطقة البقيع رقم (٣٦) بند رقم (١) تاريخ ٢٠٠٦/٩/٢، والمتضمن تغيير صفة الاستعمال للقطع ذوات الأرقام (٥٤٧، ٧٦٨، ٣٢٦، ٣٢٨، ٣٢٧) من سكن (د) إلى تجاري وأجزاء من القطع ذوات الأرقام (٧٦٩، ٧٧٠، ٧٦٩) من الحوض (٧٥) البرنيس إلى تجاري بعمق (١٤م) وذلك لوجود مخازن تجارية قائمة، علماً بأنها قد عملت من حيث الرسوم للترخيص تجاري وتم منح ترخيص تجاري بموجب قرارات صادرة عن مجالس بلدية سابقة، وحسب المخطط المرفق. وبعد البحث والمداولة قررت اللجنة الموافقة على القرار ونشره للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، يحق لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط المودع لدى بلدية الطفيلة الكبرى وتقديم اعتراضه لسكرتير اللجنة المحلية (منطقة البقيع) إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض خلال الفترة القانونية للاعتراض.

محكمة من الأصل

إعلان

يعلن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية المشتركة للتنظيم والأبنية للواء قصبة الطفيلة قد اطلعت على المخطط المقترح المصدق تصديقاً مؤقثاً بموجب قرار مجلس التنظيم الأعلى رقم (٤٦٥) بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٢٥م بخصوص إحداث شارع سعة (١٠م) وطرق لغايات الخدمة ضمن الحوض (١٨) الشعبان من أراضي صنفحة. قررت اللجنة الموافقة على المخطط المقترح وإعلانه للاعتراض لمدة شهرين اعتباراً من تاريخ نشر إعلانه في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. يحق لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط المقترح المودع لدى مكتب اللجنة المحلية في مبنى مديرية الشؤون البلدية حتى إذا كان هنالك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضه للسيد رئيس اللجنة المشتركة خلال المدة القانونية للاعتراض.

المهندس عبد الوهاب الطراونة

مدير الشؤون البلدية/لمحافظة الطفيلة

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة الطفيلة

* * * * *

إعلان

يعلن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية المشتركة للتنظيم والأبنية للواء قصبة الطفيلة قد اطلعت وبصفتها لجنة محلية على المخطط المقترح المقدم من القسم الفني في المديرية بخصوص توسعة الطريق من (٨٦) إلى (١٢م) ضمن القطع ذوات الأرقام (٤٠، ١٩٨) حوض (٢٩) أم بوبر سن أراضي الطفيلة وذلك بناء على طلب أصحاب العلاقة وتكملة الشارع ليربط مع الأجزاء التي تقع داخل التنظيم. قررت اللجنة الموافقة على المخطط المقترح لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهرين اعتباراً من تاريخ نشر إعلانه في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. يحق لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط المقترح المودع لدى مكتب اللجنة اللوائية المشتركة للتنظيم في مبنى مديرية الشؤون البلدية حتى إذا كان هنالك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضه للسيد رئيس اللجنة اللوائية المشتركة خلال المدة القانونية للاعتراض.

المهندس عبد الوهاب الطراونة

مدير الشؤون البلدية/لمحافظة الطفيلة

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة الطفيلة

* * * * *

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية المشتركة لمحافظة جرش المهندس وليد طعيمة

تعلن اللجنة اللوائية المشتركة لمحافظة جرش بأنها قررت بقرارها رقم (٣٦) بند (٢) تاريخ ٢٠٠٠/٩/٢٧ والمتضمن الموافقة على قرار اللجنة المحلية لبلدية النسيم منطقة قفقفا رقم (٧٦/١) تاريخ ٢٠٠٦/٤/١٨ والمتضمن الموافقة على تعديل الشارع التنظيمي سعة (١٤م) وذلك بإزاحته إلى الجهة الغربية لرفع الضرر عن البناء القائم على القطعة رقم (٧٠١) من حوض رقم (١٩) البلد من أراضي قفقفا وحسب الترسيم المعد من قبل البلدية. فان اللجنة اللوائية تقرر الموافقة على القرار المشار إليه أعلاه وإيداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وفي جريدتين محليتين بحيث يجوز لأصحاب العلاقة الإطلاع عليه تقديم اعتراضاتهم لدى اللجنة المحلية في بلدية النسيم خلال مدة الاعتراض.

* * * * *

تعلن اللجنة اللوائية المشتركة لمحافظة جرش بصفتها لجنة تنظيم محلية بأنها قررت بقرارها رقم (٢١) بند (٢) تاريخ ٢٠٠٦/٦/١٤ الموافقة على قرار مجلس التنظيم الأعلى رقم (٤٨٨) تاريخ ٢٠٠٤/٥/١٠ والمتضمن تصديق شوارع لغاية الخدمات ضمن الحوض رقم (٣٣) من أراضي سوف لخدمة محطة تحويل النفايات لمحافظة مجلسون وبعد الإطلاع على المخطط، فان اللجنة اللوائية تقرر الموافقة على مخطط إحداث شوارع وإعلانه للاعتراض لمدة أسبوعين من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وفي جريدتين محليتين بحيث يجوز لأصحاب العلاقة الإطلاع عليه تقديم اعتراضاتهم لدى مكتب اللجنة اللوائية في مديرية الشؤون البلدية في محافظة جرش خلال مدة الاعتراض.

* * * * *

تعلن اللجنة اللوائية المشتركة لمحافظة جرش بصفتها لجنة تنظيم محلية بأنها قررت بقرارها رقم (١٧) بند (١) تاريخ ٢٠٠٦/٥/١٧ الموافقة على الاستدعاء المقدم من السيد احمد موسى علي المازني ورفقاه الدين يطلبون فيه تخفيض الشارع التنظيمي سعة (١٢م) المار بالقطع (١٥٢، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨) من حوض رقم (١٠) المرش من أراضي الكته إلى (٨٦م) وبعد الكشف على الواقع تبين وجود أعمدة كهرباء في سعة الشارع من الجهة الشرقية ضمن الطريق الزراعي سعة (٨٦م) وبناء على ذلك وبعد الإطلاع على المخطط، فان اللجنة اللوائية تقرر الموافقة على تخفيض الشارع من (١٢م إلى ١٠م) بحيث يكون التخفيض من جهة القطع (١٥٥، ١٥٢) بسبب وجود أشجار مثمرة في القطعة رقم (١٥٥) وحسب الترسيم المعد من قبل الدائرة وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وفي جريدتين محليتين بحيث يجوز لأصحاب العلاقة الإطلاع عليه تقديم اعتراضاتهم لدى مكتب اللجنة اللوائية في مديرية الشؤون البلدية في محافظة جرش خلال مدة الاعتراض.

مكدا من الأصل

إعلان

تعلن لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية اللوائية للواء قصبة سوف في بلدية جرش أنها اتخذت قرارا تحت رقم (٢٤) بند (٣) تاريخ ٢٠٠٦/١٦/٢١ بالموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة سوف رقم (٣/٤٦) تاريخ ٢٠٠٥/١٢/٢٠ والمتضمن الموافقة على تغيير صفة استعمال القطع ذوات الأرقام (١٨، ٢٠، ١٧، ٢١) حوض (٤٩) البلد حي (١٠) أبو الطوالي من أراضي سوف مباني عامة إلى صفة التنظيم المجاورة لها سكن د بناء على طلب المالكين وحسب الترسيم المعد من قبل قسم التنظيم في منطقة سوف وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين محليتين بحيث يجوز لأصحاب العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى مكتب اللجنة المحلية مدعاه بالمخططات التوضيحية اللازمة خلال المدة القانونية المقررة.

المهندس وليد عادل العتوم

رئيس بلدية جرش الكبرى / رئيس اللجنة اللوائية

إعلان

تعلن لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية اللوائية للواء قصبة جرش في بلدية جرش أنها اتخذت قرارا تحت رقم (٨) بند (٤) تاريخ ٢٠٠٦/٣/١ بالموافقة على قرار اللجنة المحلية رقم (٤/٢٣) تاريخ ٢٠٠٦/٢/٢٣ والمتضمن الموافقة على إدخال ما تبقى من القطعة رقم ٥ والقطعة ٣٢ من حوض ٣ الحمراء إلى التنظيم مع إضفاء أحكام سكن (ج) عليها حسب السكن المجاور وذلك للتمكن من الإفراز وإزالة الشيوخ وحسب الترسيم المعد. وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين محليتين بحيث يجوز لأصحاب العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى مكتب اللجنة المحلية مدعاه بالمخططات التوضيحية اللازمة خلال المدة القانونية المقررة.

المهندس وليد عادل العتوم

رئيس بلدية جرش الكبرى / رئيس اللجنة اللوائية

إعلان

يعلن لاطلاع الموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية اللوائية لبلدية مادبا الكبرى قررت بقرارها رقم (٢٨) تاريخ ٢٠٠٦/٢/٢١ الموافقة على ما جاء في قرار اللجنة المحلية لمنطقة ماعين والمنشئة رقم (٩٤/ت) تاريخ ٢٠٠٥/١٢/٢٠ المتضمن الموافقة على إحداث طريق تنظيمي سعه (٦) م مع نهاية منقلة ضمن القطع ذوات الأرقام (٢٨) حوض رقم (٩) وعلى حد القطعة رقم (١٨) حوض (١٤) من أراضي ماعين. وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية خلال المدة القانونية للاعتراض.

المهندس عبد اللطيف الحديدي

رئيس لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية

اللوائية لبلدية مادبا الكبرى

إعلان

يعلن للعموم بأن اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى والأبنية لبلدية دير أبي سعيد الجديدة قد اطلعت على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لمنطقة تبنة رقم ٤/٣٧ تاريخ ٢٠٠٦/٩/١٤ والمتضمن الموافقة على تخفيض الشارع سعة (١٢) م إلى (٨) م بحيث يكون التخفيض من الجهتين (٢) م من كل جهة والمار من القطع ذوات الأرقام التالية (١٦٥، ١٦٦، ٥٠، ٢٣، ٢٢، ٢٧) من أراضي تبنة حوض رقم (٨) زيتون الرق. قررت اللجنة اللوائية (الموافقة) وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر واحد من تاريخ نشر الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. يجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى منطقة تبنة خلال المدة القانونية اللازمة شريطة أن يكون الاعتراض مدعاه بالمخططات اللازمة.

المهندس محمود أبو جابر

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

لبلدية دير أبي سعيد

إعلان

يعلن للعموم بأن اللجنة اللوائية لبلدية دير أبي سعيد الجديدة اطلعت على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لمنطقة تبنة رقم ٢/٣٣ تاريخ ٢٠٠٦/٨/١٩ والمتضمن الموافقة على تخفيض شارع سعه (١٢) م والمار بين القطع ذوات الأرقام (١٨٦، ١٨٢) من حوض رقم (٢) الفروخيد من أراضي تبنة والقطعة رقم (٥١٨) حوض (٣) القليح من أراضي تبنة علما بأن القطعة رقم (١٨٦، ١٨٢) جزء منها خارج التنظيم بحيث يكون التخفيض (٢) م من كل جهة وكذلك تخفيض المنحنيات من جميع الاتجاهات للشارع كما هو موضح في الترسيم المعد لذلك. قررت اللجنة اللوائية (الموافقة) وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر واحد من تاريخ نشر الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. يجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى منطقة تبنة خلال المدة القانونية اللازمة شريطة أن يكون الاعتراض مدعاه بالمخططات اللازمة.

المهندس محمود أبو جابر

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

لبلدية دير أبي سعيد

محكمة من الأول

إعلانات صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية لبلدية الرمثا المهندس فهد الحتاملة

يعلن لاطلاع العموم في منطقة الرمثا بلدية الرمثا الجديدة بأن اللجنة اللوائية لبلدية الرمثا الجديدة قررت بقرارها رقم (٢٠٠٦/٢٦/٦٢) تاريخ ٢٠٠٦/٧/٢٤ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة الرمثا رقم (١٢٨) تاريخ ٢٠٠٦/٧/٢٢ والمتضمن:- الموافقة على إحداث شارع بعرض (٨) م بين القطعتين ذوات الأرقام (٣) من الحوض رقم (٢٢) من أراضي الرمثا حيث يبدأ من شارع العشرين شمالا وينتهي على بعد (٣٧) م من شارع الـ ١٦ م جنوبا ثم تمتد طريق بسعة (٦) م ضمن القطعة رقم (٢) من الحوض رقم (٢٢) باتجاه الجنوب حتى تصل شارع الـ ١٦ م وذلك لخدمة المنازل القائمة علما بأن الشارع مفتوح ويوجد به خدمات. وذلك حسب المخططات المعدة من قبل اللجنة المحلية لهذه الغاية. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يجوز لدوي العلاقة الإطلاع على القرار والمخططات وتقديم اعتراضاتهم أو اقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية خلال المدة القانونية وأثناء ساعات الدوام الرسمي على أن تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية والوثائق الثبوتية.

يعلن لاطلاع العموم في منطقة البويضة بلدية الرمثا الجديدة بأن اللجنة اللوائية لبلدية الرمثا الجديدة قررت بقرارها رقم (٢٠٠٦/٣٨/٩١) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٦ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة البويضة رقم (٢٠٠٦/١٠٠) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/٧ والمتضمن:- الموافقة على إلغاء الطريق التنظيمي المار بالقطعة رقم (١١) من الحوض رقم (١١) من أراضي البويضة لوجود أبنية قائمة في سعة الشارع. وذلك حسب المخططات المعدة من قبل اللجنة المحلية لهذه الغاية. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يجوز لدوي العلاقة الإطلاع على القرار والمخططات وتقديم اعتراضاتهم أو اقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية خلال المدة القانونية وأثناء ساعات الدوام الرسمي على أن تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية والوثائق الثبوتية.

يعلن لاطلاع العموم في منطقة البويضة بلدية الرمثا الجديدة بأن اللجنة اللوائية لبلدية الرمثا الجديدة قررت بقرارها رقم (٢٠٠٦/٣٧/٨٨) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٠ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في منطقة البويضة رقم (٥٧) تاريخ ٢٠٠٦/٧/١ والمتضمن:- الموافقة على إحداث طريق بعرض (٦) م وبنهاية مغلقة ضمن القطعة رقم (١١) من الحوض رقم (١١) من أراضي البويضة لخدمة المنازل القائمة على القطعة المذكورة بحيث تكون الأعمدة المنروسة في القطعة ضمن الطريق المحدثة. وذلك حسب المخططات المعدة من قبل اللجنة المحلية لهذه الغاية. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يجوز لدوي العلاقة الإطلاع على القرار والمخططات وتقديم اعتراضاتهم أو اقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية خلال المدة القانونية وأثناء ساعات الدوام الرسمي على أن تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية والوثائق الثبوتية.

يعلن لاطلاع العموم في منطقة البويضة بلدية الرمثا الجديدة بأن اللجنة اللوائية لبلدية الرمثا الجديدة قررت بقرارها رقم (٢٠٠٦/٣٦/٨٦) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/٣ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في منطقة البويضة رقم (٩٩) تاريخ ٢٠٠٦/٩/٣٠ والمتضمن:- الموافقة على تخفيض سعة الشارع المار بالقطع ذوات الأرقام (٣١، ٣٢، ٦٧، ٢٢، ٣٧) من الحوض رقم (٦) والقطعة رقم (٣) من الحوض رقم (٣) من أراضي البويضة من ١٤ م - ١٠ م لتفادي هدم الأسوار القائمة على حد الشارع. وذلك حسب المخططات المعدة من قبل اللجنة المحلية لهذه الغاية. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يجوز لدوي العلاقة الإطلاع على القرار والمخططات وتقديم اعتراضاتهم أو اقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية خلال المدة القانونية وأثناء ساعات الدوام الرسمي على أن تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية والوثائق الثبوتية.

يعلن لاطلاع العموم في منطقة الرمثا بلدية الرمثا الجديدة بأن اللجنة اللوائية لبلدية الرمثا الجديدة قررت بقرارها رقم (٢٠٠٦/٤/١٠) تاريخ ٢٠٠٦/٢/٦ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في منطقة الرمثا رقم (١٥٦) تاريخ ٢٠٠٥/١٠/٨ والمتضمن:- الموافقة على إزاحة شارع الـ ٤٠ م المار أمام القطع ذوات الأرقام (٣٦، ٢٨، ٣٠، ٣٠، ١٠١، ١٠٢، ٩٥، ٤٨، ١٠٣، ١٠٠، ٦٧، ٣٤، ١١٨، ٢٥) من حوض (٤٥) عراق العبد من أراضي الرمثا باتجاه الشرق بمقدار ٧ م تجنباً لإزالة الأبنية القائمة على القطع ذوات الأرقام (١٠٣، ٤٨) من نفس الحوض والتابعة لمشروع التطوير الحضري. وذلك حسب المخططات المعدة من قبل اللجنة المحلية لهذه الغاية. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يجوز لدوي العلاقة الإطلاع على القرار والمخططات وتقديم اعتراضاتهم أو اقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية خلال المدة القانونية وأثناء ساعات الدوام الرسمي على أن تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية والوثائق الثبوتية.

إعلان

يعلن لاطلاع العموم في منطقة الرمثا بلدية الرمثا الجديدة بأن اللجنة اللوائية لبلدية الرمثا الجديدة قررت بقرارها رقم ٢٠٠٦/٩/٢٥ تاريخ ٢٠٠٦/٣/١٣ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة الرمثا رقم ٢٠٠٦/٣٣ تاريخ ٢٠٠٦/٢/١٨ والمتضمن: الموافقة على تغيير صفة الاستعمال من سكن أ إلى سكن ب للقطع ذوات الأرقام (٢٤٨، ٣٥١، ١٣٣، ٢١٩، ٢٥٩، ٤٠٩، ٥١٨، ٥١٩، ٢٣٣) من الحوض رقم ١٩ الضحاح الغربي من أراضي الرمثا وذلك لتسهيل عملية الإفواز في المنطقة ولتتمكن المالكون من استثمارها وذلك حسب المخططات المعدة من قبل اللجنة المحلية لهذه الغاية. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يجوز لدوي العلاقة الإطلاع على القرار والمخططات وتقديم اعتراضاتهم أو اقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية خلال المدة القانونية وأثناء ساعات الدوام الرسمي على أن تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية والوثائق الثبوتية.

المهندس جميل المومني

رئيس اللجنة اللوائية لبلدية الرمثا الجديدة
رئيس بلدية الرمثا الجديدة

محذوفاً من الأصل

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة الرمثا بلدية الرمثا الجديدة بأن اللجنة اللوائية لبلدية الرمثا الجديدة قررت بقرارها رقم ٢٠٠٦/١٦/٢٨ تاريخ ٢٠٠٦/٥/١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في منطقة الرمثا رقم (٧٨) تاريخ ٢٠٠٦/٤/٢٢ والمتضمن: الموافقة على تغيير صفة الاستعمال للقطعة رقم (٣٨٥) وجزء من القطعة رقم (٢) وجزء من القطعة رقم (٣) من الحوض رقم (٢٢) من أراضي الرمثا من سكن أخضر إلى سكن (ب) ليتمكن أصحاب هذه القطع من إفرازها واستغلالها وذلك حسب المخططات المعدة من قبل اللجنة المحلية لهذه الغاية. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يجوز لدوي العلاقة الاطلاع على القرار والمخططات وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية خلال المدة القانونية وأثناء ساعات الدوام الرسمي على أن تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية والوثائق الثبوتية.

المهندس جميل المومني

رئيس اللجنة اللوائية لبلدية الرمثا الجديدة

رئيس بلدية الرمثا الجديدة

* * * * *

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة (الشجرة) بلدية سهل حوران بأن اللجنة اللوائية التنظيمية لبلدية سهل حوران قررت بقرارها رقم (٢٠٠٦/٢٥/٥١) تاريخ ٢٠٠٦/٩/٦ الموافقة على قرار لجنة التنظيم المحلية لمنطقة الشجرة رقم (٣٨/١٤٤) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٢٧ والمتضمن: الموافقة على اقتراح تعديل سعة المنحنى المحاذي للقطعة رقم (١٩١) من حوض رقم (١٠/المحاريب الشرقي) والقطعة رقم (٧٥) من حوض رقم (٦/المنطقة) من أراضي منطقة الشجرة وذلك لضبط عملية ربط الشارع المحاذي للقطعة رقم (١٩١) ذو السعة ١٠ م بالشارع المحاذي للقطعة رقم (٧٥) ذو السعة ٣٠ م ليصبح المنحنى متناسبا تنظيميا عند التقاء الشارعين المذكورين حيث تم اقتطاع جزء من الزاوية الشمالية الشرقية للقطعة رقم (٧٥) علما أن المخطط الهيكلي المصدق مطابق لمخطط الأراضي بحيث يصبح التعديل كما هو مبين بالمخطط المقترح المرفق والمعد من قبل القسم الفني لمنطقة الشجرة، وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يجوز لدوي العلاقة الاطلاع على القرار والمخططات وتقديم اقتراحاتهم أو اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية لمنطقة الشجرة خلال المدة القانونية وأثناء ساعات الدوام الرسمي مصطحبين معهم الأوراق الثبوتية اللازمة.

المهندس أسامة عبيدات

رئيس اللجنة اللوائية التنظيمية لبلدية سهل حوران

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية المشتركة / للواء بني كنانة

المهندس علي السمامه

• يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية المشتركة في لواء بني كنانة قررت بقرارها رقم (١٩/٦) تاريخ ٢٠٠٦/٥/١٠ الموافقة على إيداع إعلان مخطط تخفيض سعة شارع تنظيمي من (١٤) م ليصبح سعة (١٠) م تجنباً لهدم البناء القائم على القطعة رقم (٥٥) والمار بين القطع (١١٤، ١٧٣، ٥٥، ٣٨٣) واعتماد مدخل الشارع من الجهة الشرقية بسعة (١٤) م بإحداث جزء لتوحيد هذه السعة ضمن القطعة رقم (٥٥) مع منحني وليصبح بسعة "١٤" م وذلك لاحتواء أعمدة الخدمات الواقع خارج سعة الشارع مع إحداث منحنيات ضمن القطعة رقم (١٧٠) حوض رقم (٥) من أراضي الخريبة. وحسب المخطط التعديلي المعد من قبل البلدية للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة اليرموك/بلدية اليرموك الجديدة. وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معنونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة اليرموك/بلدية اليرموك الجديدة خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

* * * * *

• يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية المشتركة في لواء بني كنانة قررت بقرارها رقم (٢٨/٧) تاريخ ٢٠٠٦/٧/١٢ الموافقة على إيداع إعلان مخطط تغيير صفة استعمال القطع وأجزاء القطع التالية من سكن (ب) إلى تجاري طولي بارتداد أمامي "م" وباقواس بعمق "٣" م تبدأ بعد الارتداد وذلك ضمن القطع وأجزاء من القطع ذوات الأرقام (١٧، ٤٥، ٦٩، ٦٨، ٥٢، ١٠٧) من حوض رقم "١٥" والقطع (٦١، ٦٢، ٤٠، ١١٣) من حوض رقم (١٤) من أراضي خرّجا. وحسب المخطط التعديلي المعد من قبل البلدية للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة خرّجا/بلدية اليرموك الجديدة، وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معنونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة خرّجا/بلدية اليرموك الجديدة خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

محذّر من الأصل

إعلان

رقم ٤١/٣٥ تاريخ ٢٥/٦/٢٠٠٦ والمتضمن:-

١. الموافقة على إلغاء الشارع التنظيمي سعد (١٠)م والمارة بالقطع ذات الأرقام (٧٠٨، ٧٠١، ٧٠٩، ٧١١)

من حوض ٨ البلد من أراضي صمد وذلك لوجود أنبية في سعة الشارع وقطع مملوكة في سعة الشارع ولوجود قضايا بالمحكمة على البلدية.

٢. الموافقة على اعتماد الشارع الزراعي شارعا تنظيميا بدلا من الشارع المراد إلغاؤه والمار بين القطع ذات الأرقام التالية (٧٠٥، ٧٠٣، ٧٠١) و (٧٠٣، ٧٠٢، ٧٠١) من لوحة ٢٤ من حوض ٨ البلد وذلك حسب المخطط المرفق.

وذلك حسب المخطط المرفق.

وقررت إعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم خلال المدة المذكورة أعلاه إلى مكاتب اللجنة المحلية مدعمه بالمخططات والوثائق اللازمة.

المهندس معين خصاونه

المهندس معين خصاونه

رئيس بلدية المزار الجديدة

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية المزمار الجديدة

إعلان

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم لبلدية شبحان لواء القصر محافظة الكرك للعموم أنها قررت بموجب قرارها رقم (١) من الجلسة رقم (٣٦) تاريخ ٢٠٠٦/٩/٢٦ الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لمنطقة الياروت رقم (١) من الجلسة رقم (١٠) تاريخ ٢٠٠٦/٢/١١ المتضمن تعديل مسار الشارع التنظيمي سعه (١٢) م المار عبر القطع ذوات الأرقام (٨، ٩، ١٥) حوض رقم (١) البركة الغربية والقطع ذوات الأرقام (١٢، ١٣، ٢١، ٢٢) حوض رقم (٥) البركة الشرقية من أراضي الياروت ليصبح ما يقطعه من القطع الشمالية ضمن الحوض رقم (٥) يساوي لما يقطعه من القطع الجنوبية ضمن الحوض رقم (١) أي بمقدار (٤) م من كل جانب بالإضافة إلى (٤) م سعه الطريق الزراعي الواقع ضمن الشارع التنظيمي وتدعو اللجنة اللوائية أصحاب العلاقة المتنيين للإطلاع على المخطط المقترح وتقديم اعتراضاتهم أن وجدت خلال مدة

المهندس بهجت الرواشدة

لواء القصر / محافظة الكرك

رئيس اللجنة اللوائية للتخطيط لبلدية شيحان

يعين لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية المشتركة في لواء بني كنانة قررت بقوارها رقم (١٠٠٧) تاريخ ٢٠٠٦/٣/٨ الموافقة على إيداع إعلان مخطط على استحداث طريق خدمات بسبه م٦ تمر بالقطع ذات الأرقام ١، ٨، ١٧، ٥، ٦٣ من حوض رقم (١) القنديل والقطع ذات الأرقام ٦٠، ٥٩، ١٢، ١١ من حوض رقم (٣) والقطعة رقم (١) من حوض رقم (٣) المبلحة من أراضي سما الروسان. وحسب المخطط التعديلي المعد من قبل البلدية للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة اللوائية المشتركة للواء بني كنانة في مديرية الشؤون البلدية للواء بني كنانة، وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية وثائق إثباتية منوطة باسم رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء بني كنانة في مديرية الشؤون البلدية للواء بني كنانة خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

يعلن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية المشتركة في لواء بني كنانة قررت بقرارها رقم (٣٨/٥) تاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٨ الموافقة على إيداع إعلان مخطط تخفيض سعة الدور الموجود على تقاطع الشارعين التنظيميين: سعة ١٢م، ١٤م من أراضي القصة وذلك ضمن القطع ذات الأرقام (٤٨، ٤٩) من حوض رقم ١ والقطع ذات الأرقام: (٢٠٢، ٧٠١) من لوح رقم "٩" من حوض رقم "٣" والقطع ذات الأرقام (٧٠٤) لوحه رقم (١٠٠) والقطع (٧٠٤) لوحه "١١" من حوض رقم (٣) والقطع ذات الأرقام (٦٨، ٦٧) من حوض "٤" من أراضي القصة وتغيير صفة استعمال التجاري إلى سكن "ج" ضمن القطع ذات الأرقام (٧٠٤) لوحه (١١) و (٧٠٤) لوحه (١٠) من حوض (٣) والقطع (٤٨، ٤٩، ٥٩) من حوض "١" وتغيير صفة الاستعمال من تجاري إلى سكن (ب) ضمن القطع: (٢٠٢، ٧٠٢) لوحه رقم "٦" من حوض "٣" والقطع (٦٨، ٦٧) من حوض "٤" من أراضي القصة. وإعلان المخطط التعديلي المعد من قبل البلدية للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة اليرموك/بلدية اليرموك الجديدة، وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدين مطبوعين ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معنونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة اليرموك/بلدية اليرموك الجديدة خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

إعلان

يعلن لاطلاع العموم أن اللجنة الدوائية للتنظيم والأمنية في بلدية مؤته والمزار قد اطلعت على قرار لجنة التنظيم المحلية في منطقة المزار رقم (١٣٥/٤) تاريخ ٢٠٠٦/٩/١٠ والمتضمن تغيير صفة الاستعمال للقطح ذوات الأرقام (١٨٠، ١٧٩، ١٧٨، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٥، ٣٣٦، ٢٣٥، ٢٣٤، ٢٣٣، ١٨٤، ١٨٣، ١٨١، ٢٣٢، ٢٣١، ١٧١، ١٧٢، ١٦٩، ١٦٨، ١٦٧، ١٦٦، ٨٠، ٧٩، ٧٨، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٤٣، ١٧٠، ١١٨، ١١٧، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٤٤، ١٤٣، ١٤٢) حوض رقم (٨) سدر ابن ياسر من أراضي منطقة المزار من سكن ب إلى سكن ج. وبعد المداولة قررت اللجنة بقرارها رقم (٢٠٧/٥) تاريخ ٢٠٠٧/٩/٢٥ الموافقة على ذلك وإعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة الإطلاع على المخططات المعدة لهذه الغاية لدى قسم التنظيم في البلدية وتقديم اقتراحاتهم واعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في منطقة المزار خلال الفترة القانونية للاعتراض.

المهندس نايف الليمون

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

في بلدية مؤته والمزار

٥٥١

إعلان

- يعلن لاطلاع العموم بان لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية للواء الطبية قد قررت بقرارها رقم (٢٤/٢) تاريخ ٢٠٠٦/٦/٢٧ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة صما رقم (٣٧/٣) تاريخ ٢٠٠٦/٦/١٧ ومضمونه:-
١. اعتماد الطريق الإفرازي سعه (٦) م طريقا تنظيميا والذي يمر بين القطع ذوات الأرقام (٨٦، ٥٩، ٦٠، ٣١، ٢٠) وحسب الرسم.
 ٢. إحداث طريق سعه ٦ م من القطعة رقم (٨٦) حوض (١) لوحة (٢) من أراضي صما وبمحاذاة القطعة (٥٩) بحيث تربط الطريق بين الشارع النافذ والطريق سعه (٦) م الذي اعتمد تنظيميا.
- يحق لدوي العلاقة الإطلاع على المخططات التعديلية وتقديم اعتراضاتهم مرفقة بالأوراق الثبوتية اللازمة لدى مكاتب اللجنة المحلية لمنطقة صما لمدة شهر اعتبارا من تاريخ صدورها في الجريدة الرسمية والجرائد المحلية.

المهندس احمد فلاح عبيدات

رئيس لجنة تنظيم المدن والأبنية اللوائية للواء الطبية

* * * * *

إعلان

- يعلن لاطلاع العموم بان لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية للواء الطبية قد قررت بقرارها رقم (٤٤/١) تاريخ ٢٠٠٦/١١/٢١ الموافقة على قرار لجنة التنظيم المحلية لمنطقة صما رقم (٥١/١) تاريخ ٢٠٠٦/١١/١٨ ومضمونه:-
١. الموافقة على تغيير صفة الاستعمال لقطع الأراضي ذوات الأرقام (٨، ٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٦، ٣٧، ١١) حوض رقم (١٢) المروش من سكن ج إلى سكن د.
 ٢. الموافقة على توسعة حدود التنظيم لبلدة صما بحيث تشمل القطع التالية.
 - أ. القطع ذوات الأرقام (١٩، ١٨) حوض (١٢) المروش وتغيير صفة الاستعمال لها من زراعي خارج التنظيم إلى سكن (د) وإعطائها أحكام خاصة للارتداد الجاني ليصبح (أ) بدلا من (ب) لغايات الترخيص فقط مع تطبيق باقي أحكام التنظيم حسب النظام.
 - ب. باقي القطعة رقم (٢٨) حوض رقم (١٢) من زراعي خارج التنظيم إلى سكن ج.
 - ج. كامل مساحة القطع ذوات الأرقام (١٦) حوض (١٢) من زراعي خارج التنظيم إلى سكن ج.
 ٣. إحداث استمرارية الشارع المار بالقطع ذوات الأرقام (٢٨، ٢٧) حوض (١٢) يمر بالقطعة رقم (١٦) من نفس الحوض يربط بالطريق الإفرازي المقترح توسيعها بالبند رقم (٤).

٤. اعتماد الطريق الإفرازي المحاذي للقطع ذوات الأرقام (١٣، ٥) حوض (١٤) والقطعة رقم (١٦) حوض (١٢) تنظيميا وتوسعته من (٣) م إلى (٦) م بحيث تكون التوسعة ضمن القطع ذوات الأرقام (١٦، ٥) وذلك حسب الترسيم.
 ٥. إحداث طريق سعه (٤) م يمر بالقطع ذوات الأرقام (٢٧، ٢٨، ١١، ١٦) حوض (١٢) المروش.
 ٦. إحداث طريق سعه (٦) م ما بين القطعتين (١٦، ٢٨) حوض (١٢) المروش يربط بين الشارع التنظيمي سعه (١٢) م والطريق المقترح إحداثها سعه (٤) م من الشمال.
- يحق لدوي العلاقة الإطلاع على المخططات التعديلية وتقديم اعتراضاتهم مرفقة بالأوراق الثبوتية اللازمة لدى مكاتب لجنة التنظيم المحلية لمنطقة صما لمدة اسبوعين اعتبارا من تاريخ صدورها في الجريدة الرسمية والجرائد المحلية.

المهندس احمد فلاح عبيدات

رئيس لجنة تنظيم المدن والأبنية اللوائية للواء الطبية

* * * * *

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية سحاب

المهندس مندر البخيت

- يعلن للعموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية سحاب قررت بقرارها رقم (٢٠٠٦/١/٢/٢٨) تاريخ ٢٠٠٦/٩/٢٥ والمتضمن الموافقة على تغيير صفة استعمال لقطعة الأرض رقم (١٥٢) حوض رقم (٨) موارس الكبار من أراضي سحاب من سكن (ج) إلى تجاري طولي. ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية في بلدية سحاب خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين مرفق بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية اللازمة.
- يعلن للعموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية سحاب قررت بقرارها رقم (٢٠٠٦/٢/٢/٢٨) لعام ٢٠٠٦ تاريخ ٢٠٠٦/٩/٢٥ والمتضمن الموافقة على تخفيض سعة المنحنى الواقع امام قطعة الأرض رقم (٥٤) حوض (٥) سلبود من أراضي سحاب من (٨٨×٨٠/٩/٢٤) إلى (١٠٠×٥٠/٩/٢٤) وتخفيض جزء من سعة الشارع. ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية في بلدية سحاب خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين مرفق بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية اللازمة.

محكمة المدينة

يعلن للعموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية سحاب قررت بقرارها رقم (٢/٢/١٧) لعام ٢٠٠٦ تاريخ ٢٠٠٦/٤/٢٥ الموافقة على اعتماد جزء من الطريق الزراعي وبعرض (٦م) المار في قطعة الأرض رقم (١٩) حوض (٣) بئر العدس سحاب تنظيميا وذلك لربط طريق مقترحة بعرض (٤م) مع الشوارع التنظيمية بعرض (١٢ + ١٤) م وذلك لخدمة المنازل القائمة على القطعة أعلاه حيث أن الطريق الزراعي معبدة على الواقع ويوجد عليها خدمات مياه وكهرباء. حسب تقرير المساح المرخص بتنزيل الأبنية المرفق وحسب المخطط التعديلي المعد لهذه الغاية. ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية في بلدية سحاب خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين مرفق بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية اللازمة.

* * * *

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية لواء الموقع المهندس محمود الرواد

قررت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية لواء الموقع بقرارها رقم (٢٠٠٦/١٩٤) بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٥ الموافقة على قرار اللجنة المحلية رقم (٦٨) لسنة ٢٠٠٦ لمنطقة الذهبية الشرقية والمتضمن الموافقة على إحداث شارع تنظيمي سعة (١٢م) من القطع ذوات الأرقام (٥٨، ٧٠، ٧١) حوض (٩) ذهيبات النقيرة من أراضي الذهبية مع نهاية مغلقة وبناء على طلب أصحاب العلاقة حسب المخطط الملون المعد لهذه الغاية. بحيث يمكن لدوي العلاقة الإطلاع على القرار المذكور أعلاه في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة الذهبية الشرقية أثناء الدوام الرسمي ولمدة (شهر) من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معنونة باسم اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

* * * *

قررت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية لواء الموقع بقرارها رقم (٢٠٠٦/٢١٤) بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١٣ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمناطق (الموقر - المنشية - المغاير - الحاتميه) رقم (٢٠٠٦/١٧٤) تاريخ ٢٠٠٦/١١/٦ والمتضمن الموافقة على استحداث طريق تنظيمي سعة (٦م) مع ناعية مغلقة و المار بالقطعة رقم (١٣) حوض (٩) البيتمة من أراضي الحاتميه وذلك لخدمة المنازل على القطعة المذكورة أعلاه حسب المخطط الملون المعد لهذه الغاية. بحيث يمكن لدوي العلاقة الإطلاع على القرار المذكور أعلاه في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة الحاتميه أثناء الدوام الرسمي ولمدة (شهر) من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معنونة باسم رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

قررت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية لواء الموقع بقرارها رقم (٢٠٠٦/٧٨) بتاريخ ٢٠٠٦/٤/٢٤ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة النقيرة رقم (٢٠٠٦/٢٩) تاريخ ٢٠٠٦/٤/١٥ والمتضمن الموافقة على إلغاء شارع تنظيمي سعة (١٢م) وكذلك إلغاء طريق تنظيمي سعة (٦م) وذلك ضمن القطع ذوات الأرقام (٣٣٦، ٢٧١، ٢٧٠، ٢٦٩) حوض (٣) البويضة من أراضي النقيرة واعتماد الشارع الافرازي سعة (١٢م) المحاذي للقطع ذوات الأرقام (٢٧١، ٢٧٠، ٢٦٩، ٣٦٧) حوض (٣) البويضة من أراضي النقيرة تنظيميا وإحداث طريق تنظيمي سعة (٦م) ضمن القطع ذوات الأرقام (٣٣٦، ٢٧٠، ٢٦٩) حوض (٣) البويضة من أراضي النقيرة وحسب المخطط الملون المعد لهذه الغاية. بحيث يمكن لدوي العلاقة الإطلاع على القرار المذكور أعلاه في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة النقيرة أثناء الدوام الرسمي ولمدة (شهر) من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معنونة باسم رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

* * * *

قررت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية لواء الموقع بقرارها رقم (٢٠٠٦/١٨٩) بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٩ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة الهاشمية والكتيفة والسين رقم (٢٠٠٦/٢٨) تاريخ ٢٠٠٦/٧/٢٢ والمتضمن الموافقة على تحديث المخطط الهيكلي لمنطقة الكتيفة وذلك حسب المخطط الذي تم تحديثه من قبل لجنة التحديث وتعديلات تنظيمية وإضافة تنظيم ضمن الأحواض ذوات الأرقام (١) العفدان الشرقي وحوض (٢٦) الجردان. بحيث يمكن لدوي العلاقة الإطلاع على القرار المذكور أعلاه في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة الهاشمية والكتيفة والسين أثناء الدوام الرسمي ولمدة (شهر) من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معنونة باسم رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

* * * *

محكمة العدل

إعلان

• قررت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية (المشتركة) للواء ناعور بقرارها رقم (١٦٤) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٩ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة ناعور في بلدية ناعور الجديدة رقم (٤٠١) بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٧ والمتضمن الموافقة على اعتماد الشوارع الإفرازية سعة (٨م) تنظيميا والمار ما بين القطع ذوات الأرقام (٣٣٨) ولغاية (٣٤٦) حوض (٣٢) العويلية وذلك لغايات إيصال الكهرباء والهاتف وكذلك تعبيد الطريق. بحيث يمكن لدوي العلاقة الإطلاع على القرار المذكور أعلاه في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة ناعور في بلدية ناعور الجديدة أثناء الدوام الرسمي ولمدة (أسبوعين) من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. حتى إذا كان هنالك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال الفترة القانونية.

المهندس باسم عارف الطراونة

رئيس بلدية ناعور الجديدة

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء ناعور

* * * * *

إعلان

• قررت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية (المشتركة) للواء ناعور بقرارها رقم (١٤٧) تاريخ ٢٠٠٦/٩/٢١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة ناعور في بلدية ناعور الجديدة رقم (٣٥٠) بتاريخ ٢٠٠٦/٩/٥ والمتضمن الموافقة على استحداث دخلة سعة (٦م) وبنهاية منقطة وذلك ضمن القطعة رقم (٢) حوض (٢٧) المنيف من أراضي ناعور لخدمة المنازل المقامة على القطعة أعلاه وحسب المخطط التوضيحي المعد لهذه الغاية. بحيث يمكن لدوي العلاقة الإطلاع على القرار المذكور أعلاه في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة ناعور في بلدية ناعور الجديدة أثناء الدوام الرسمي ولمدة (شهر) من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. حتى إذا كان هنالك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال الفترة القانونية.

المهندس باسم عارف الطراونة

رئيس بلدية ناعور الجديدة

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء ناعور

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في مرج الحمام

المهندس إبراهيم ياقوا

• يعلن لإطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في مرج الحمام قد قررت بقرارها رقم (٣٧/٢٦٦) تاريخ ٢٠٠٦/٩/٩ الموافقة على إيداع إعلان مخطط تغيير صفة استعمال القطعة رقم (١٠٥) حوض (٨) أم السماق من مباني عامة إلى سكن (د). للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة مرج الحمام وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية مدونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة مرج الحمام خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

* * * * *

• يعلن لإطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في مرج الحمام قد قررت بقرارها رقم (٤١/٣١٣) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/٥ الموافقة على إيداع إعلان مخطط تطبيق أحكام سكن (ج) بالنسبة للارتدادات فقط للقطعة رقم (٥٣٦) حوض (٨) أم السماق. للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة مرج الحمام وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معنونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة مرج الحمام خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

* * * * *

• يعلن لإطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في مرج الحمام قد قررت بقرارها رقم (٤٠/٢٩٤) تاريخ ٢٠٠٦/٩/٣٠ الموافقة على إيداع إعلان مخطط استحداث طريق سعة (٦م) ضمن القطعة رقم (٢٢) حوض (١) أم فروه. للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة الوادي الأخضر وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معنونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة الوادي الأخضر خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

محكمة العدل

• يعلن لإطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في مرج الحمام قد قررت بقرارها رقم (٤٠/٢٩٣) تاريخ ٢٠٠٦/٩/٣٠ الموافقة على إيداع إعلان مخطط إضافة القطعتين ذوات الأرقام (٢٤٨، ٢٤٩) والمفرزة من القطعة الأصل رقم (٩٣) والقطعة (٩٢) للتنظيم بصفة استعمال زراعي درجة ثانية وذلك ضمن الحوض رقم (٢) السليحات. للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة الوادي الأخضر وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معنونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة الوادي الأخضر خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

* * * * *

• يعلن لإطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في مرج الحمام قد قررت بقرارها رقم (٣٩/٢٨١) تاريخ ٢٠٠٦/٩/٢٣ الموافقة على إيداع إعلان مخطط اعتماد الشارع الإفرازي سعة (١٢) والمحاذي للقطع ذوات الأرقام (٣٢٠، ٣١٩، ٣١٨، ٣١٧، ٣١٦، ٣١٥، ٣١٤، ٣١٣، ٣١٢) وإفرازيات القطعة رقم (٨٠) وذلك ضمن الحوض رقم (٨) الرجاحة. للاعتراض لمدة أسبوعين لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة الضواحي وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معنونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة الضواحي خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

* * * * *

• يعلن لإطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في مرج الحمام قد قررت بقرارها رقم (٣٦/٢٦٠) تاريخ ٢٠٠٦/٩/٢ الموافقة على إيداع إعلان مخطط تغيير صفة استعمال الجزء المنظم حديقة من القطعة رقم (٩٩) حوض (٧) القصباء إلى سكن (ج). للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة الضواحي وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معنونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة الضواحي خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

* * * * *

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء الجيزة

المهندس مازن قطيشات

• تعلن اللجنة اللوائية المشتركة للواء الجيزة بصفتها لجنة محلية للتنظيم والأبنية بموجب قرارها رقم (٩٥٠/ل.م) تاريخ ٢٠٠٦/٨/١٠ أنها قررت الموافقة على إعلان الشوارع المصدقة تصديقاً مؤقتاً بموجب قرار مجلس التنظيم الأعلى رقم (١٣٤٥) تاريخ ٢٠٠٠/٩/٥ واعتماد الشوارع الإفرازية المحددة باللون الأصفر شوارع تنظيمية ضمن الحوض رقم (٧) من أراضي القسطل للاعتراض لمدة أسبوعين اعتباراً من نشره بالجريدة الرسمية والصحف المحلية. فعلى جميع الراغبين في الإطلاع على قرار اللجنة والمخطط والإعلان مراجعة مكتب اللجنة اللوائية المشتركة في مبنى مديرية الشؤون البلدية/ للواء الجيزة أثناء ساعات الدوام الرسمي، حيث يمكن لكل من له علاقة أو مصلحة ويرغب بالاعتراض، تقديم اعتراضاتهم أو اقتراحاتهم مدعومة بالوثائق الثبوتية اللازمة والمخططات التوضيحية والأسباب الداعية للاعتراض ومعنونة إلى رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية للاعتراض.

* * * * *

• تعلن اللجنة اللوائية المشتركة للواء الجيزة بصفتها لجنة محلية للتنظيم والأبنية بموجب قرارها رقم (١٢١٤/ل.م) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٩ أنها قررت الموافقة على إعلان الاقتراح المقدم من وزارة الشؤون البلدية بموجب كتاب معالي الوزير رقم (ع/٢٣٤٨٨/١/٩) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٥، المتضمن الموافقة على إلغاء الشارع التنظيمي سعة (٣٠م) المار من القطع ذوات الأرقام (٢٣٠ - ٢٣٢) حوض رقم (٣) من أراضي زويزا للاعتراض لمدة (شهر) اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية والصحف المحلية. فعلى جميع الراغبين في الإطلاع على قرار اللجنة والمخطط والإعلان مراجعة مكتب اللجنة اللوائية المشتركة في مبنى مديرية الشؤون البلدية/ للواء الجيزة أثناء ساعات الدوام الرسمي، حيث يمكن لكل من له علاقة أو مصلحة ويرغب بالاعتراض، تقديم اعتراضاتهم أو اقتراحاتهم مدعومة بالوثائق الثبوتية اللازمة والمخططات التوضيحية والأسباب الداعية للاعتراض ومعنونة إلى رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية للاعتراض.

* * * * *

محكمة من الأصل

- تعلن اللجنة اللوائية المشتركة للواء الجيزة بموجب قرارها رقم (١٢٥٤/ل.م) تاريخ ٢٠٠٦/١١/٩ أنها قررت الموافقة على إعلان اعتماد شارع لغاية الخدمات مار بالقطع ذوات الأرقام (١٥، ١٠٥، ١٧٧، ١٧٤، ١٨٠، ١٧٩، ١٨١، ٣٦، ١٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٨، ١٧٨، ١٧٥) حوض رقم (٣) من أراضي الزعفران لخدمة الأبنية القائمة على القطعة المذكورة أعلاه رقم (٢٨)، وإعلانه للاعتراض لمدة (أسبوعين) اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية والصحف المحلية. فعلى جميع الراغبين في الاطلاع على قرار اللجنة والمخطط والإعلان مراجعة مكتب اللجنة اللوائية المشتركة في مبنى مديرية الشؤون البلدية/ للواء الجيزة أثناء ساعات الدوام الرسمي، حيث يمكن لكل من له علاقة أو مصلحة ويرغب بالاعتراض، تقديم اعتراضاتهم أو اقتراحاتهم مدعومة بالوثائق الثبوتية اللازمة والمخططات التوضيحية والأسباب الداعية للاعتراض ومعنونة إلى رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية للاعتراض.

* * * * *

إعلان

- تعلن اللجنة اللوائية المشتركة لبلديات لواء الجيزة للتنظيم والأبنية بأنها قررت بقرارها رقم (٨٨) لعام ٢٠٠٦ والمتضمن الموافقة على إلغاء شارع سعة (٦م) بالقطعة رقم (٨٦/٨) والمحاذي للقطعة رقم (٩/١١/١٢) حوض (١٠) الحرة الغربية من أراضي الزميلة كون جميع القطع المذكورة مخدومة من شارع (١٢م) ورفع الضرر عن المنازل الواقعة ضمن القطعة (٨). وحسب المخطط المعد لهذه الغاية. وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية والصحف المحلية. فعلى جميع الراغبين في الاطلاع على قرار اللجنة والمخطط والإعلان مراجعة مكتب اللجنة المحلية في منطقة العامرية أثناء ساعات الدوام الرسمي، حيث يمكن لكل من له علاقة أو مصلحة ويرغب بالاعتراض، تقديم اعتراضاتهم أو اقتراحاتهم مدعومة بالوثائق الثبوتية اللازمة والمخططات التوضيحية والأسباب الداعية للاعتراض ومعنونة إلى رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية للاعتراض.

المهندس محمد عبد المحسن أبو النعم

رئيس بلدية الجيزة الجديدة

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة لبلديات لواء الجيزة

* * * * *

إعلان

- تعلن اللجنة اللوائية المشتركة لبلديات لواء الجيزة للتنظيم والأبنية بأنها قررت بقرارها رقم (٨٧) لعام ٢٠٠٦ والمتضمن الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة اللبن والطبيب رقم (٥/٣٤/٤) لعام ٢٠٠٦م المتضمن الموافقة على إضافة تنظيم ضمن الحوض (٤) العيادات والحوض رقم (٢) السكة الغربي من أراضي الطبيب ومنحها سكن ريفي وإحداث شوارع وإلغاء الطريق من القطع (٨٤، ٨٣) حوض (٤) العيادات من أراضي الطبيب وإحداث شارع ضمن الحوض رقم (١١) الخمان الجنوبي من أراضي اللبن. فعلى جميع الراغبين في الاطلاع على قرار اللجنة والمخطط والإعلان مراجعة مكتب اللجنة المحلية في منطقة اللبن والطبيب أثناء ساعات الدوام الرسمي، حيث يمكن لكل من له علاقة أو مصلحة ويرغب بالاعتراض، تقديم اعتراضاتهم أو اقتراحاتهم مدعومة بالوثائق الثبوتية اللازمة والمخططات التوضيحية والأسباب الداعية للاعتراض ومعنونة إلى رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية للاعتراض.

المهندس محمد عبد المحسن أبو النعم

رئيس بلدية الجيزة الجديدة

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة لبلديات لواء الجيزة

* * * * *

إعلان

- يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية للتنظيم في لواء عين الباشا قررت الموافقة على رفع صفة تنظيم حديقة عامة عن جزء من القطعة رقم (٢٧٦) حوض رقم (٨) البقره من أراضي مرصع/ سلحوب وتغيير صفة استعمالها إلى سكن (د) أسوة بالجزء المتبقي من القطعة المذكورة أعلاه. وإعلانه للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة الضواحي وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معنونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة الضواحي خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

المهندس عيسى الجعفره

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

رئيس بلدية عين الباشا

محكمة عين الباشا

إعلان

يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية للتنظيم في لواء عين الباشا قررت الموافقة على تعديل مسار الشارع التنظيمي (١٢م) المار بالقطع ذوات الأرقام (٧٠، ٦٧) حوض رقم (٨) أم بطمه من أراضي أبو نصير لرفع الضرر عن البناء القائم في القطعة رقم (٦٧) وفي سعة الشارع. وإعلانه للاعتراض لمدة أسبوعين لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة أبو نصير وذلك اعتباراً من تاريخ هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معنونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة أبو نصير خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

المهندس عيسى الجعفره

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة/ لواء عين الباشا

* * * * *

إعلان

يعلن لاطلاع العموم في منطقة مغير السرحان/ بلدية السرحان، أن اللجنة اللوائية المشتركة للواء البادية الشمالية الغربية قررت بقرارها رقم (١٠٤) تاريخ ٢٠٠٥/١٢/١١، الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة مغير السرحان، بلدية السرحان، رقم (٢١٤) تاريخ ٢٠٠٥/١٢/٦، والمتضمن إزاحة شارع سعة (١٤م) المار ضمن قطع الأراضي ذوات الأرقام (١٠٩، ٦٩، ١١٠) حوض رقم (٦) العاصم الجنوبي من أراضي مغير السرحان لوحة رقم (٢) إلى الجهة الشرقية لإزالة الضرر عن المنازل الواقعة بسعة الشارع، وحسب المخطط المعد لهذه الغاية. وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين، يجوز لدوي العلاقة الإطلاع على المخططات التوضيحية لدى منطقة مغير السرحان/ بلدية السرحان لتقديم اعتراضاتهم إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض.

المهندس (محمد خير) طافش الشرعه

مدير الشؤون البلدية لمحافظة المفرق

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة

للواء البادية الشمالية الغربية

إعلان

يعلن لاطلاع العموم أن اللجنة اللوائية المشتركة للواء البادية الشمالية الغربية قررت بقرارها رقم (٥٩) تاريخ ٢٠٠٦/٧/٩، وبصفتها لجنة تنظيم محلية الموافقة على طلب إحداث طريق لغاية الخدمات بسعة (١٢م) وشارع بسعة (١٠م) وطريق عرض (٦م) مع نهاية مغلقه ضمن قطعة الأرض رقم (٩) ضمن الحوض رقم (١٤) حواي الطي من أراضي صره لخدمة المنازل الواقعة ضمن قطعة الأرض المذكورة وحسب المخطط المعد لهذه الغاية وإيداع إعلانه لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة الإطلاع على المخططات التوضيحية لدى مديرية الشؤون البلدية لمحافظة المفرق لتقديم اعتراضاتهم إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض.

المهندس (محمد خير) طافش الشرعه

مدير الشؤون البلدية لمحافظة المفرق

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة

للواء البادية الشمالية الغربية

* * * * *

إعلان

اجتمعت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية الباسلية بتاريخ ٢٠٠٦/٨/٣٠ واطلعت على قرار اللجنة المحلية لمنطقة فاع رقم (٣٠/١) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٢٦ والمتضمن الموافقة على المعاملة التنظيمية الخاصة بتقليص سعة الشارع التنظيمي (١٤م) إلى (١٢م) ضمن الحوض رقم (٧) البلد من أراضي فاع من الناحية الشرقية والمار لخدمة القطع ذوات الأرقام (٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٢، ١٥٨٣، ١٥٨٤، ١٥٨٥، ١٥٨٦، ١٥٨٧، ١٥٨٨، ١٥٨٩، ١٥٩٠، ١٥٩١، ١٥٩٢، ١٥٩٣، ١٥٩٤، ١٥٩٥، ١٥٩٦، ١٥٩٧، ١٥٩٨، ١٥٩٩، ١٦٠٠، ١٦٠١، ١٦٠٢، ١٦٠٣، ١٦٠٤، ١٦٠٥، ١٦٠٦، ١٦٠٧، ١٦٠٨، ١٦٠٩، ١٦١٠، ١٦١١، ١٦١٢، ١٦١٣، ١٦١٤، ١٦١٥، ١٦١٦، ١٦١٧، ١٦١٨، ١٦١٩، ١٦٢٠، ١٦٢١، ١٦٢٢، ١٦٢٣، ١٦٢٤، ١٦٢٥، ١٦٢٦، ١٦٢٧، ١٦٢٨، ١٦٢٩، ١٦٣٠، ١٦٣١، ١٦٣٢، ١٦٣٣، ١٦٣٤، ١٦٣٥، ١٦٣٦، ١٦٣٧، ١٦٣٨، ١٦٣٩، ١٦٤٠، ١٦٤١، ١٦٤٢، ١٦٤٣، ١٦٤٤، ١٦٤٥، ١٦٤٦، ١٦٤٧، ١٦٤٨، ١٦٤٩، ١٦٥٠، ١٦٥١، ١٦٥٢، ١٦٥٣، ١٦٥٤، ١٦٥٥، ١٦٥٦، ١٦٥٧، ١٦٥٨، ١٦٥٩، ١٦٦٠، ١٦٦١، ١٦٦٢، ١٦٦٣، ١٦٦٤، ١٦٦٥، ١٦٦٦، ١٦٦٧، ١٦٦٨، ١٦٦٩، ١٦٧٠، ١٦٧١، ١٦٧٢، ١٦٧٣، ١٦٧٤، ١٦٧٥، ١٦٧٦، ١٦٧٧، ١٦٧٨، ١٦٧٩، ١٦٨٠، ١٦٨١، ١٦٨٢، ١٦٨٣، ١٦٨٤، ١٦٨٥، ١٦٨٦، ١٦٨٧، ١٦٨٨، ١٦٨٩، ١٦٩٠، ١٦٩١، ١٦٩٢، ١٦٩٣، ١٦٩٤، ١٦٩٥، ١٦٩٦، ١٦٩٧، ١٦٩٨، ١٦٩٩، ١٧٠٠، ١٧٠١، ١٧٠٢، ١٧٠٣، ١٧٠٤، ١٧٠٥، ١٧٠٦، ١٧٠٧، ١٧٠٨، ١٧٠٩، ١٧١٠، ١٧١١، ١٧١٢، ١٧١٣، ١٧١٤، ١٧١٥، ١٧١٦، ١٧١٧، ١٧١٨، ١٧١٩، ١٧٢٠، ١٧٢١، ١٧٢٢، ١٧٢٣، ١٧٢٤، ١٧٢٥، ١٧٢٦، ١٧٢٧، ١٧٢٨، ١٧٢٩، ١٧٣٠، ١٧٣١، ١٧٣٢، ١٧٣٣، ١٧٣٤، ١٧٣٥، ١٧٣٦، ١٧٣٧، ١٧٣٨، ١٧٣٩، ١٧٤٠، ١٧٤١، ١٧٤٢، ١٧٤٣، ١٧٤٤، ١٧٤٥، ١٧٤٦، ١٧٤٧، ١٧٤٨، ١٧٤٩، ١٧٥٠، ١٧٥١، ١٧٥٢، ١٧٥٣، ١٧٥٤، ١٧٥٥، ١٧٥٦، ١٧٥٧، ١٧٥٨، ١٧٥٩، ١٧٦٠، ١٧٦١، ١٧٦٢، ١٧٦٣، ١٧٦٤، ١٧٦٥، ١٧٦٦، ١٧٦٧، ١٧٦٨، ١٧٦٩، ١٧٧٠، ١٧٧١، ١٧٧٢، ١٧٧٣، ١٧٧٤، ١٧٧٥، ١٧٧٦، ١٧٧٧، ١٧٧٨، ١٧٧٩، ١٧٨٠، ١٧٨١، ١٧٨٢، ١٧٨٣، ١٧٨٤، ١٧٨٥، ١٧٨٦، ١٧٨٧، ١٧٨٨، ١٧٨٩، ١٧٩٠، ١٧٩١، ١٧٩٢، ١٧٩٣، ١٧٩٤، ١٧٩٥، ١٧٩٦، ١٧٩٧، ١٧٩٨، ١٧٩٩، ١٨٠٠، ١٨٠١، ١٨٠٢، ١٨٠٣، ١٨٠٤، ١٨٠٥، ١٨٠٦، ١٨٠٧، ١٨٠٨، ١٨٠٩، ١٨١٠، ١٨١١، ١٨١٢، ١٨١٣، ١٨١٤، ١٨١٥، ١٨١٦، ١٨١٧، ١٨١٨، ١٨١٩، ١٨٢٠، ١٨٢١، ١٨٢٢، ١٨٢٣، ١٨٢٤،

إعلان

اجتمعت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية بلدية الباسلية بتاريخ ٢٠٠٦/٧/٢٩ وأطلعت على قرار اللجنة المحلية لمنطقة الحرش رقم (٢٨/١) تاريخ ٢٠٠٦/٧/٢٧ والمتضمن الموافقة على استحداث طريق سعة (١٠م) معد لغاية الخدمات من الشارع الرئيسي النافذ والمبعد سعة (٢٠م) في القطعة رقم (١) من حوض رقم (١٧/ الجرف الأحمر) من أراضي بريقا وذلك لخدمة الأبنية القائمة وحسب المخطط المعد لهذه الغاية بعد أن تمت الموافقة على ضم كامل قطعة الأرض المذكورة أعلاه من أراضي بريقا إلى حدود بلدية الباسلية وتم إعلانها بالجريدة الرسمية رقم العدد (٤٧٦١) تاريخ ٢٠٠٦/٦/١. وقررت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية بلدية الباسلية بقرارها رقم (١٩) لعام ٢٠٠٦ الموافقة على قرار اللجنة المحلية المشار اليه أعلاه وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتبارا من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين. يجوز لدوي العلاقة الاطلاع على المخططات التوضيحية لدى بلدية الباسلية تقديم اعتراضاتهم لدى مكاتب البلدية إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض مدعما بالوثائق الثبوتية خلال المدة القانونية للاعتراض.

المهندس سمير أبو بكر

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

رئيس بلدية الباسلية

* * * * *

إعلان

اجتمعت اللجنة اللوائية بلدية بلعما الجديدة بتاريخ ٢٠٠٥/٢/٢٨، وبعد الاطلاع على قرار اللجنة المحلية لمنطقة بلعما (٧/٤٠) تاريخ ٢٠٠٥/٢/٢٣ والمتضمن الموافقة على إزاحة الشارع سعة (١٢م) المار بالقطع ذوات الأرقام (١٤٩، ٢٤٧، ٢٤٦، ١٣، ١٠، ٣٢٧) من الحوض رقم (٧) الجابرية من أراضي بلعما والقطع ذوات الأرقام (٣١، ١٠، ١٧، ١٤، ١٣) من الحوض رقم (٦) المداوير من أراضي بلعما وذلك ليصبح الشارع مناصفة بين الحوض رقم (٦) المداوير والحوض رقم (٧) الجابرية من أراضي بلعما. قررت اللجنة اللوائية الموافقة على قرار اللجنة المحلية المذكور أعلاه وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين. يجوز لدوي العلاقة الاطلاع على المخططات التوضيحية لدى اللجنة اللوائية بلدية بلعما الجديدة واللجنة المحلية لمنطقة الزنية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض مدعما بالوثائق الثبوتية.

المهندس محمد عيسى عويدات

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

والتراخيص والإفراز بلدية بلعما الجديدة

إعلان

يعلن لإطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية بلعما الجديدة قد قررت بقرارها رقم (٤٥/٣٧٥) تاريخ ٢٠٠٦/١١/١٤ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة الزنية رقم (٢٠٠٦/٣٢) تاريخ ٢٠٠٦/١١/٥ والمتضمن الموافقة على ما يلي: الموافقة على إضافة تنظيم لكامل القطع ذوات الأرقام (٣٥٣، ٢٤٢) من حوض رقم (٨/ الصنع) من أراضي الزنية وجزء من القطعة رقم (٩١) حوض (٩) حنو هلال وجميعها من أراضي الزنية لتصبح ضمن تنظيم سكن (ب) المقترح. قررت اللجنة اللوائية بقرارها أعلاه الموافقة على قرار اللجنة المحلية المذكور وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة (١٥) خمسة عشر يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين. يجوز لدوي العلاقة الاطلاع على المخططات التوضيحية المقترحة لدى اللجنة اللوائية بلدية بلعما الجديدة واللجنة المحلية لمنطقة بلعما الجديدة وتقديم اعتراضاتهم إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض خلال المدة القانونية مدعما بالوثائق الثبوتية.

المهندس محمد عيسى عويدات

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية والتراخيص

والإفراز بلدية بلعما الجديدة

* * * * *

إعلان

يعلن لإطلاع العموم في بلدية أم الجمال الجديدة بأن اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى بلدية أم الجمال الجديدة قد قررت بقرارها رقم (١/٩٠) تاريخ ٢٠٠٦/٩/١٠ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة الكوم الأحمر رقم (٣٤) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٢٩ والمتضمن الموافقة على إجراء تعديلات تنظيمية ضمن الحوض رقم (١) الطنطور في الحي الشمالي من بلدة الكوم الأحمر وتشمل إلغاء وإحداث وتعديل مسار شوارع ودخالات تنظيمية بسعات مختلفة كون الأجزاء المحدثة معبدة على أرض الواقع وعليها خدمات عامة، وإدخال المنطقة المحصورة بين الشارع سعة (١٦م) المراد إحداثه والشارع سعة (١٦م) المراد إلغاؤه للتنظيم بصفة استعمال سكن (ب) حسب المجاور وتوسعة حدود التنظيم لتناسب مع التعديلات الجارية على المنطقة وذلك حسب الترسيم المعد لهذه الغاية. وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية للتنظيم في بلدية أم الجمال الجديدة/ منطقة الكوم الأحمر خلال المدة القانونية معززة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية إذا كان هناك ما يتوجب الاعتراض عليه.

المهندس أحمد الحطاب

رئيس بلدية أم الجمال الجديدة

رئيس اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى

محضر اجتماع

إعلان

• يعلن لإطلاع العموم في بلدية أم الجمال بان اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى لبلدية أم الجمال الجديدة قد قررت بقرارها رقم (١/٩٢) تاريخ ٢٠٠٦/٩/٢٥ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة الكوم الأحمر رقم (٣٦) تاريخ ٢٠٠٦/٩/١٦ والمتضمن الموافقة على إلغاء شارع تنظيمي سعة (١٠م) بنهاية مغلفة والغاء دخلة تنظيمية سعة (٦م) وإحداث دخلة تنظيمية سعة (٦م) وذلك ضمن الحوض رقم (١) الطنطور وذلك كون الشارع والدخلة المراد الغاؤهما ضمنهما عوانق وذلك حسب الترسيم الهندسي المعد لهذه الغاية. وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية للتنظيم في بلدية أم الجمال الجديدة/ منطقة الكوم الأحمر خلال المدة القانونية معززة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية إذا كان هناك ما يتوجب الاعتراض عليه.

المهندس أحمد الحطاب

رئيس بلدية أم الجمال الجديدة

رئيس اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى

* * * * *

إعلان

• يعلن لإطلاع العموم في بلدة الحميدية منطقة الصالحية بان اللجنة اللوائية قررت بقرارها رقم (٤٩) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٢٨ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة الصالحية رقم (٦١) تاريخ ٢٠٠٦/٧/٢٧ والمتضمن الموافقة على تغيير صفة الاستعمال لجزء من القطع ذوات الأرقام (١٦٠، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩) حوض (٣) الموالي من أراضي الحميدية وذلك من سكن (ب) إلى تجاري بعمق (٢٠م) وارتداد أمامي (٦م) وذلك لوقوع هذه القطع على طريق بغداد الدولي وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين يجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية لمنطقة الصالحية خلال ساعات الدوام الرسمي لفترة الاعتراض على أن تكون معززة بالأوراق الثبوتية اللازمة والمخططات التوضيحية.

المهندس محمود الغرايه

رئيس بلدية الصالحية ونافه

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

* * * * *

إعلان

• يعلن لإطلاع العموم في بلدة الحميدية منطقة الصالحية بان اللجنة اللوائية قررت بقرارها رقم (٥١) تاريخ ٢٠٠٦/٩/٤ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة الصالحية رقم (٧٩) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٢٣ والمتضمن الموافقة على تغيير صفة الاستعمال لجزء من القطع ذوات الأرقام (٧١٦، ٧١٢، ٧٠٩، ٧٠٦) حوض (١٥) كرم أبو علي من أراضي الحميدية وذلك من سكن (ب) إلى تجاري طولي بعمق (٢٠م) وارتداد أمامي (٦م) وذلك لوقوع هذه القطع على طريق بغداد الدولي وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين يجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية لمنطقة الصالحية خلال ساعات الدوام الرسمي لفترة الاعتراض على أن تكون معززة بالأوراق الثبوتية اللازمة والمخططات التوضيحية.

المهندس محمود الغرايه

رئيس بلدية الصالحية ونافه

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

* * * * *

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية لبلدية صبحا والدفيانة

المهندس إباد النمري

• يعلن لإطلاع العموم في بلدة الدفيانة ان اللجنة اللوائية لبلدية صبحا والدفيانة قد قررت بقرارها رقم (٥٥/١) تاريخ ٢٠٠٦/١١/١٣ الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لبلدية صبحا والدفيانة/ منطقة الدفيانة رقم (١/٣٩) تاريخ ٢٠٠٦/١١/٨ والمتضمن الموافقة على إلغاء اعتماد الشارع الإفرازي سعة (١٢م) والمار بالقطع ذوات الأرقام (٧٠٦، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥) حوض (١) واسط من أراضي الدفيانة لوجه (٢٢) وبيع للمواطنين كون القطع مخدومة بشوارع بدليه وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية. وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يجوز لدوي العلاقة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم لدى اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لبلدية صبحا والدفيانة/ منطقة الدفيانة إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض معززة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

* * * * *

محكمة العدل

• يعلن لإطلاع العموم في بلدة كوم الرف أن اللجنة اللوائية لبلدية صباحا والدفيانة قد قررت بقرارها رقم (٥٤/١) تاريخ ٢٠٠٦/١١/٦ الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لبلدية صباحا والدفيانة/ منطقة صباحا رقم (٤٥/١) تاريخ ٢٠٠٦/١١/٤ المتضمن الموافقة على استحداث شارع خدمات سعة (٨م) حوض (٤) سبع أصير زراعي خارج التنظيم لخدمة المنازل كونه معبدا على الواقع وعليه خدمات (ماء، كهرباء، هاتف) وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يجوز لدوي العلاقة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم لدى اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لبلدية صباحا والدفيانة/ منطقة صباحا إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض معززه بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

* * * * *

• يعلن لإطلاع العموم في بلدة صباحا أن اللجنة اللوائية لبلدية صباحا والدفيانة قد قررت بقرارها رقم (٥٦/١) تاريخ ٢٠٠٦/١١/٢٠ الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لبلدية صباحا والدفيانة/ منطقة صباحا رقم (٤٧/١) تاريخ ٢٠٠٦/١١/١٨ المتضمن الموافقة على:

١. استحداث الشارع التنظيمي سعة (١٦م) كيرفات داخل حدود التنظيم والمار بالقطع ذوات الأرقام (٩١، ٨٨، ٧٠٢، ٧٢٠) حوض (١) صباحا سكن (ج) كونه معبدا على الواقع وعليه خدمات (ماء، كهرباء، هاتف).
٢. الموافقة على إلغاء اعتماد الشارع الأفرازي سعة (١٠م) داخل حدود التنظيم والمار بالقطع ذوات الأرقام (٧٠٢، ٧٠١، ٧٠٣، ٧٤٠، ٨٨، ٩١) حوض (١) صباحا سكن (ج) كون هنالك منزلا يقع في سعة الشارع.
٣. الموافقة على إلغاء الشارع التنظيمي سعة (١٦م) داخل حدود التنظيم والمار بالقطع ذوات الأرقام (٩١، ٨٨) لإزالة الضرر عن المنزل الذي يقع في سعة الشارع.

وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يجوز لدوي العلاقة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم لدى اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لبلدية صباحا والدفيانة/ منطقة صباحا إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض معززه بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

• يعلن لإطلاع العموم في بلدة صباحا أن اللجنة اللوائية لبلدية صباحا والدفيانة قد قررت بقرارها رقم (٤٩/١) تاريخ ٢٠٠٦/٩/٢٥ الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لبلدية صباحا والدفيانة/ منطقة صباحا رقم (٤٠/١) تاريخ ٢٠٠٦/٩/٣ المتضمن الموافقة على إضافة القطعة رقم (١٣٨) حوض (١) صباحا إلى داخل حدود التنظيم بصفة استعمال سكن (أ) حسب السكن المجاور لخدمة المنازل وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية. وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يجوز لدوي العلاقة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم لدى اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لبلدية صباحا والدفيانة/ منطقة صباحا إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض معززه بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

* * * * *

إعلان

• يعلن لإطلاع العموم في بلدية حوشا الجديدة بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية حوشا الجديدة قد قررت بقرارها رقم (١٣٣/٢٩٧) تاريخ ٢٠٠٦/٩/٢٢ والمتضمن الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم منطقة حوشا رقم (٣٥/٤٠) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٢٨ والمتضمن الموافقة على إلغاء الطريق المار بين القطع (٧١٦، ٧٢٢، ٧١٤، ٧٢١) حوض (١٤) من أراضي حوشا بطول (٤٣ م. ط) وذلك للأسباب التالية:

١. وجود سور من الطوب الأسمنتي على كامل الطريق المراد إلغاؤه والمبين بالرسم المرفق والملون باللون الأزرق.
٢. وجود شرفة لتربية الأغنام واقعة ضمن الطريق المراد إلغاؤه في القطعة رقم (٧٢٢).
٣. وجود عدد من اشجار الزيتون والتين ضمن الطريق في القطعة رقم (٧٢٢) والقطعة رقم (٧١٤).
٤. كون كل القطع الواقعة على الشارع المراد إلغاؤه مخدومة وكما موضح بالمخطط المعد لهذه الغاية.

وعليه فقد قررت اللجنة اللوائية للتنظيم في بلدية حوشا الجديدة الموافقة على قرار اللجنة المحلية آنف الذكر وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

المهندس عصام غنيم
رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم
رئيس بلدية حوشا الجديدة

* * * * *

مكرر من الأصل

• يعلن للعموم في منطقة حلاوة/ بلدية الشفا ان اللجنة اللوائية للتنظيم لبلدية الشفا قد قررت بقرارها رقم (٢٠٠٦/٥٢) تاريخ ٢٠٠٦/٨/١٤ الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة حلاوة/ رقم ١١/ ٢٠٠٦ بند رقم (٢) تاريخ ٢٠٠٦/٢/٢٣ والمتضمن الموافقة على تغيير صفة الاستعمال للقطع ذوات الأرقام (١٣٧، ١٣٢، ١٣٦، ٨٢، ٧٨، ٧٢، ١٨٨، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٥، ٧٣) حوض (٢) الدبر من أراضي حلاوة وأجزاء من القطع ذوات الأرقام (١٨٤، ٦٨، ٢٠٦، ١٨٣، ٩٣) حوض (٢) الدبر من أراضي حلاوة من سكن (ب) الى سكن (ج) وذلك نظرا لصغر مساحة الأراضي وضيق عروض القطع حيث لا تتناسب وسكن (ب) وتقدر الإفراز لزيادة عدد المالكين في القطعة الواحدة وذلك حسب الترسيم المرفق والمعد لهذه الغاية. وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وصحيفتين يوميتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم الى سكرتير اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة حلاوة خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية اللازمة.

• يعلن للعموم في منطقة الهاشمية/ بلدية الشفا ان اللجنة اللوائية للتنظيم لبلدية الشفا قد قررت بقرارها رقم (٢٠٠٦/٦٢) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٦ الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة الهاشمية/ رقم ٤١/ ٢٠٠٦ بند رقم (٢) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٥ والمتضمن الموافقة على تعديل مسار الشارع التنظيمي سعة (١٤) م المار بالقطع ذوات الأرقام (١٣٣، ١٣٤، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ٥١) حوض (٣) العرش وذلك نقاديا للقضية المرفوعة على البلدية من قبل مالكي القطع ذوات الأرقام (١٩٢، ١٩١) حوض (٣) العرش حيث يتم تخفيض مساحة الفضلات التي يحدها الشارع من القلعتين المذكورتين وذلك حسب الترسيم المرفق لهذه الغاية. وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وصحيفتين يوميتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم الى سكرتير اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة الهاشمية خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية اللازمة.

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ بان اللجنة اللوائية المشتركة للواء ماحص والفحيص للتنظيم والبنية وبناء على قرار اللجنة المحلية لبلدية الفحيص رقم ٢٠٠٦/٢٧٢ تاريخ ٢٠٠٦/٨/١٤ قررت الموافقة على إضافة الأجزاء المتبقية من حوض ١٧ الدبر الى حدود التنظيم وجزء من حصون الشرقي وتنظيمها سكن اخضر واحداث وتعديل شوارع وحسب المخططات المرفقة. وإعلان المخطط للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية في بلدية الفحيص وذلك اعتبارا من تاريخ نشر الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معنونة باسم رئيس اللجنة خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

المهندس محمود السور
رئيس اللجنة اللوائية المشتركة
للواء ماحص والفحيص

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية لبلدية معاذ بن جبل
المهندس عبد الله وجه السلمان

• اطلعت اللجنة اللوائية لبلدية معاذ بن جبل على قرار اللجنة المحلية لمنطقة الشونة الشمالية رقم (٢/٣٥) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٢٨، والمتعلق بتغيير صفة استعمال القطع ذوات الأرقام (٢٩٦-٢٩٩)، (٣٠٢-٣٠٦) والقطعة رقم (٣٠٩) وأجزاء من القطع ذوات الأرقام (٣٠٨، ٣٠٧، ٣٠١) من سكن (أ) الى سكن (د) وذلك حسب صفة استعمال القطع المجاورة وإزالة الشيوع بين الشركاء ولوجود أبنية قائمة على بعض القطع، علما بان جميع القطع هي ضمن الحوض رقم (٢) ذراع الخان القبلي، وقررت اللجنة الموافقة على ذلك وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في جريدتين محليتين والجريدة الرسمية. يجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم لدى اللجنة المحلية في منطقة الشونة الشمالية ودعمه بالمخططات الثبوتية اللازمة خلال مدة الاعتراض القانونية.

• اطلعت اللجنة اللوائية لبلدية معاذ بن جبل على قرار اللجنة المحلية لمنطقة الشونة الشمالية رقم (٥/٣٨) تاريخ ٢٠٠٦/٩/١٨، والمتعلق بتغيير صفة استعمال للموقف الواقع على القطعة رقم (٤١٠) وأجزاء من القطع ذوات الأرقام (٤٠٥، ١٠٩) وعلى أجزاء من الشوارع الإلزامية الملغاة تنظيميا من مواقف الى تجاري طولي وذلك حسب تنظيم القطع المجاورة وذلك لحاجة البلدية الماسة لا نشاء مخازن تجارية عليها علما بان موقع الموقف غير مستعمل حاليا كمواقف علما بان جميع القطع المذكورة هي ضمن الحوض (١) البلد حي (٢) الشيخ حسين / أراضي صخور النور. وقررت اللجنة الموافقة على ذلك وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في جريدتين محليتين والجريدة الرسمية. يجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم لدى اللجنة المحلية في منطقة الشونة الشمالية ودعمه بالمخططات الثبوتية اللازمة خلال مدة الاعتراض القانونية.

• اطلعت اللجنة اللوائية لبلدية معاذ بن جبل على قرار اللجنة المحلية لمنطقة المنشية رقم (٢٢) تاريخ ٢٠٠٦/٧/١٠، والمتضمن ادخال القطع ذوات الأرقام (٨٨٢) حوض (١) البلد والقطعة رقم (١٥٧) حوض (٧) تل السيروان الى تنظيم بلدة المنشية وإعطائها صفة استعمال سكن (د) حيث تم مخاطبة وزير البلديات بموجب كتاب رئيس بلدية معاذ بن جبل رقم (١٢٢٠/٨) تاريخ ٢٠٠٥/٧/٣١ وقد تم مخاطبة عطفة امين عام سلطة وادي الأردن بموجب كتاب وزير البلديات رقم م/١٧٦/٩/٢٥٢١٠ تاريخ ٢٠٠٥/١٠/٢٦، وقد تم الرد من قبل سلطة وادي الأردن لا مانع لدى سلطة وادي الأردن من ادخال القطع المذكورة أعلاه الى تنظيم بلدة المنشية بموجب الكتاب رقم (س و/١/١٠/١٤٩٨٥) تاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢٠، وقررت اللجنة الموافقة على ذلك وإعلانه للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره في جريدتين محليتين والجريدة الرسمية. يجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم لدى اللجنة المحلية في منطقة المنشية ودعمه بالمخططات الثبوتية اللازمة خلال مدة الاعتراض القانونية.

محذاهب الأصل

إعلان

أطلعت لجنة اللوائية في بلدية طبقة فحل على قرار لجنة التنظيم المحلية في منطقة الشيخ حسين رقم (٨/٥١) تاريخ ٢٠٠٥/١٢/٢٠ بخصوص أحداث دخله سعة (٦م) ضمن القطعتين (٨٣، ٧٤) حوض رقم (٢) قليعات الجنوبي مع أحداث دوار ضمن القطعة رقم (٧٤) من نفس الحوض وحسب المخطط التعديلي المعد لهذه الغاية فقد قررت لجنة التنظيم اللوائية الموافقة على هذا التعديل وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى لجنة التنظيم المحلية في منطقة الشيخ حسين خلال المدة القانونية على أن تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية.

المهندس مأمون علاونه
رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم
بلدية طبقة فحل

* * * * *

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية ذيبان

المهندس جورج حدادين

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بان لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية اللوائية لبلدية ذيبان الجديدة قررت بقرارها رقم ١/٢٩ تاريخ ٢٠٠٦/٩/٤ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية لمنطقة العالية رقم ١/٢٨ تاريخ ٢٠٠٦/٧/٢٩ والمتضمن استحداث دخله سعة (٦م) ونهاية مغلقة ماره بالقطعة رقم (٣٩) حوض رقم (٧) من أراضي العالية كما هو مبين على المخطط المعد لهذه الغاية. وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتبارا من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية خلال المدة القانونية للاعتراض.

* * * * *

يعلن لاطلاع العموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بان لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية اللوائية لبلدية ذيبان الجديدة قررت بقرارها رقم ٢٠٠٦/١٢/٢٤ تاريخ ٢٠٠٦/١١/٦ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية لمنطقة ذيبان رقم ٢٠٠٦/٤١/١٤٤ تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٦ والمتضمن تغيير صفة استعمال ضمن الحوض رقم (٣) الهوارية الشرقي من أراضي ذيبان من زراعي داخل التنظيم الى سكن ب وتجاري ومباني عامه وحدائق وإضافة تنظيم ضمن الحوض رقم (٤) الهوارية الغربي من أراضي ذيبان كما هو مبين على المخططات المعدة لهذه الغاية. وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتبارا من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية خلال المدة القانونية للاعتراض وفي اوقات الدوام الرسمي.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بان لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية اللوائية لبلدية ذيبان الجديدة قررت بقرارها رقم ١/٣١ تاريخ ٢٠٠٦/٩/١٨ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية لمنطقة الشقيق رقم ٢٠٠٦/٢٨/٢ تاريخ ٢٠٠٦/٨/٢٨ والمتضمن استحداث طريق بسعة ٦م داخل التنظيم المار بالقطعة رقم (٢٤) حوض رقم (٧) ام جرن من أراضي الشقيق وذلك لخدمة منازل قائمة على القطعة المذكورة كما هو مبين على المخطط المعد لهذه الغاية. وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتبارا من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية خلال المدة القانونية للاعتراض.

إعلان

يعلن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في لواء فقوع اطلعت على المخطط التنظيمي الهيكلي لمنطقة امرع وعلى قرار اللجنة المحلية رقم ٤٨ تاريخ ٢٠٠٥/١٢/١٢ واستنادا لاحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦م قررت اللجنة اللوائية الموافقة على أحداث دخله خدمات في القطعة رقم ٣٠ حوض رقم ٩ المختصه من أراضي بلدة امرع بسعة ٦م مع أحداث نهاية مغلقة وذلك لغايات الخدمات. وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتبارا من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة في الاعتراض الاطلاع على المخططات وتقديم اعتراضاتهم لدى مكتب سكرتير اللجنة اللوائية حسب المدة القانونية.

المهندس صلاح محمود الجباشنة
رئيس بلدية عيبدالله بن رواحه
رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لواء فقوع

* * * * *

إعلان

يعلن لاطلاع العموم في منطقة عي / بلدية الحزمان بان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية للواء عي قد اجتمعت بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/٥ وبعد ان اطلعت على قرار اللجنة المحلية لمنطقة عي رقم (٧٤) تاريخ ٢٠٠٦/٥/١٠ وعلى المخطط التنظيمي الهيكلي والمخطط الكروكي المقترح بالتعديل والمتعلق بتصحيح القرارات السابقة والإعلان تعديل مسار الشارع التنظيمي وإضافة تنظيم وتعديل حدود التنظيم حيث ان الشارع يمر ضمن القطعة رقم (٢٢) من حوض رقم (٣٠) من أراضي بلدة عي ويوجد في سعة أشجار مثمره كثيرة ويكلف البلدية دفع تعويضات وتغيير مسار الشارع على نفس القطعة ضمن منطقة لا يوجد بها اشجار وإضافة الجزء المتبقي من القطعة والمحصور بين الشارع التنظيمي المراد الفاه والشارع المراد استحداثه وتعديل حدود التنظيم في تلك القطعة ليصبح على حد الشارع المحدث وحسب المخطط الكروكي المعد من قبل القسم الفني لدى منطقة عي قررت اللجنة اللوائية الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية لمنطقة عي المذكورة أعلاه بقرارها رقم (٥٧) تاريخ ٢٠٠٦/٥/١٠ وإيداع الإعلان والمخطط المقترح للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويحق لمن له مصلحة مراجعته مدير منطقة عي لتقديم الاعتراضات ان وجدت معززة بالأوراق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

المهندس رائد الرواشدة
رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية
لواء عي بلدية الحزمان

محكمة ج.ج.أ.ج.ل

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء الشوبك
المهندس محمد عبد القادر الطورة

اجتمعت اللجنة اللوائية المشتركة/ للواء الشوبك واطلعت اللجنة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لمنطقة الشوبك رقم (٣٥/٣) لسنة ٢٠٠٦ والمتضمن الموافقة على تخفيض سعة شارع من (١٦ - ٦) ضمن القطع ذوات الأرقام (٧٤٧، ٧٤٥، ٧٤٤، ٨٠) حوض (٣٧) البقعة الشمالي، كون الشارع التنظيمي يقتطع مساحات كبيرة من القطع المذكورة حيث أن ذلك يتطلب من البلدية استملاك القطع والتعويض عنها بمبالغ كبيرة وكما هو موضح ضمن المخططات المرفقة والمعدة من قبل بلدية الشوبك الجديدة/ منطقة الشوبك. وبعد التداول قررت اللجنة اللوائية المشتركة للواء الشوبك الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لمنطقة الشوبك الآنف الذكر وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة الإطلاع على المخططات التوضيحية لدى اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لمنطقة الشوبك وتقديم اعتراضاتهم خلال المدة القانونية إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض ودعمه بالأوراق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

* * * * *

اجتمعت اللجنة اللوائية المشتركة/ للواء الشوبك واطلعت اللجنة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لمنطقة العبدية رقم (١٦/١) لسنة ٢٠٠٦ والمتضمن الموافقة على إلغاء شوارع سعة (١٢) م تمر ضمن القطع (٧، ٨) حوض (٧) بئر الدباغات واستحداث شوارع سعة (١٢) م ضمن القطع (٨، ٧) حوض (٧) بئر الدباغات واستحداث طريق سعة (٤) م تمر ضمن القطعة رقم (٧) حوض (٧) بئر الدباغات وكما هو موضح بالمخططات المرفقة. وبعد التداول قررت اللجنة اللوائية المشتركة للواء الشوبك الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لمنطقة العبدية الآنف الذكر وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة الإطلاع على المخططات التوضيحية لدى اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لمنطقة العبدية وتقديم اعتراضاتهم خلال المدة القانونية إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض ودعمه بالأوراق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

* * * * *

اجتمعت اللجنة اللوائية المشتركة/ للواء الشوبك واطلعت اللجنة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لمنطقة العبدية رقم (٢٩/١) لسنة ٢٠٠٦ والمتضمن الموافقة على استحداث طريق سعة (٦) م يمر ضمن القطعة رقم (٤) حوض (١٠) البلد وكما هو موضح بالمخططات المرفقة. وبعد التداول قررت اللجنة اللوائية المشتركة للواء الشوبك الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لمنطقة العبدية الآنف الذكر وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة الإطلاع على المخططات التوضيحية لدى اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لمنطقة العبدية وتقديم اعتراضاتهم خلال المدة القانونية إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض ودعمه بالأوراق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

إعلان

اطلعت اللجنة اللوائية المشتركة للواء الهاشمية على قرار لجنة التنظيم المحلية لمنطقة قرى بني هاشم رقم (٢٠٠٦/١٢) تاريخ ٢٠٠٦/٧/١٠ والمتضمن الإطلاع على الاستدعاء المقدم من السادة سليمان أحمد سميرين العموش وآخرون والذين يطلبون فيه تنظيم قطعهم ضمن حوض (٤) أبو الزيفان الغربي. وعليه قررت اللجنة اللوائية بقرارها رقم (٢٠٠٦/٢٤/٤٩) تاريخ ٢٠٠٦/٩/١١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية أعلاه بإضافة تنظيم بإدخال باقي أجزاء القطع ذوات الأرقام (٧٠٦، ٧٠٥، ٧٠٤، ٧٠٣، ٧٠٢) والقطع ذوات الأرقام (٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١) لوحة ٥٦ حوض ٤ أبو الزيفان الغربي إلى التنظيم وحسب التنظيم المجاور تنظيم سكن (ب) لوجود أبنية قائمة على القطع وكما هو موضح بالرسم استحداث شارع سعة (١٠) م يمر بالقطعة (٧٠٩) حوض ٨ الحوطة لوحة (٣٥) حوض ٤ أبو الزيفان الغربي وعليه يرفع القرار والمخطط للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حسب الأصول. ويجوز لدوي العلاقة الإطلاع على المخططات التعديلية وتقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض مصطحبين معهم المخططات الإيضاحية والوثائق الثبوتية حسب الأصول.

المهندس أحمد الحراشة

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء الهاشمية

* * * * *

إعلان

يعلن لإحلال العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية مؤاب الجديدة قد اطلعت على قرار اللجنة المحلية لمنطقة محي رقم ٣٧ لسنة ٢٠٠٦ والمتضمن الموافقة على رفع صفة التنظيم عن الطريق التنظيمي والإفرازي الواقع بين القطع ذوات الأرقام (٧١٧، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٣٠) حوض (١) محي (٩) من أراضي محي من جهة والقطعة رقم (٧١٨) حوض ١ محي ٩ من أراضي محي من جهة أخرى وذلك لكون الطريق مفلق من نهايته الشمالية ولا حاجة لها وتنوي البلدية بيعها للمجاورين وأيضاً القطع (٧٢٤، ٧٢٥، ٧٣٠) تصلها الخدمة من الشارع الأمامي للقطع. قررت اللجنة الموافقة على ذلك وإعلان المخطط للاعتراض لمدة شهر من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية والمصحف المحلية. ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واعتراضاتهم لدى البلدية خلال ساعات الدوام الرسمي مدعومة بالمخططات التوضيحية والوثائق الثبوتية.

المهندس حاتم نصراوين

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

بلدية مؤاب الجديدة

* * * * *

محكمة العدل

إعلان

يعلن لإطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم في بلدية القطرانة قد قررت بقرارها رقم (٢٠٠٦/٤٩) تاريخ ٢٠٠٦/٦/٥ الموافقة على ما ورد بقرار اللجنة المحلية لبلدية القطرانة رقم (١٧) تاريخ ٢٠٠٦/٤/٢٤ والمتضمن الموافقة على تعديل مسار الدخلة التنظيمية (٦) م ضمن الحوض رقم (١) جبل المسائر وذلك من أجل تفادي هدم البناء المقام على مسار الدخلة الحالي وذلك حسب المخطط التعديلي المقترح من قبل بلدية القطرانة. وإيداع إعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين ويحق لمن له أي اعتراض أو اقتراح مدعوما بالمخططات أن يقدمه لسكرتير اللجنة المحلية في بلدية القطرانة خلال مدة الاعتراض.

المهندس سميح القطاونة

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

في بلدية القطرانة

* * * * *

إعلان

يعلن لإطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم في بلدية القطرانة قد قررت بقرارها رقم (٦) تاريخ ٢٠٠٦/٧/١٢ الموافقة على ما ورد بقرار اللجنة المحلية لبلدية القطرانة رقم (٢٨) تاريخ ٢٠٠٥/٧/١١ والمتضمن الموافقة على تخفيض جزء من شارع (عمان - القبة) سابقا المحاذي للقطعة رقم (٨٠) حوض (٣) حي المحطة من الجهة الشرقية لتفادي هدم جزء من البناء المقام وحسب المخطط التعديلي المقترح من بلدية القطرانة. وإيداع إعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين ويحق لمن له أي اعتراض أو اقتراح مدعوما بالمخططات أن يقدمه لسكرتير اللجنة المحلية في بلدية القطرانة خلال مدة الاعتراض.

المهندس سميح القطاونة

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

في بلدية القطرانة

* * * * *

إعلان

يعلن لإطلاع العموم أن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية السلطاني بأنها قررت بقرارها رقم (٤٣) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٤ الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية في منطقة سد السلطان رقم (٤٨) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١١ والمتضمن الموافقة تطبيق أحكام الصناعات على القطعة رقم (٧١٠) حوض رقم (١) البلد من أراضي سد السلطاني وذلك لغايات ترخيص غرفة لخدمة شركة فجر الأردنية المصرية لنقل وتوريد الغاز الطبيعي وإعلانه للاعتراض لمدة أسبوع من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لأصحاب العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى اللجنة المحلية لمنطقة السلطاني على أن تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

المهندس زياد الهلسه

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية السلطاني

إعلان

تعلن للعموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية طلال الجديدة قد اطلعت على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لمنطقة طلال رقم (٣) جلسته رقم (١٣) تاريخ ٢٠٠٦/٤/٩ والمتضمن الموافقة على ادخال أجزاء من القطع ذوات الأرقام (٣، ٤، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩) حوض رقم (١٠) فريوان الغربي الى حدود تنظيم بلدية طلال الجديدة قرية مسعر بواسطة شريط تنظيمي بعمق (٤٠) م من كل جانب وإعطائها صفة الاستعمال سكن (ج) حسب السكن المجاور واعتماد الطرق الإفرافية تنظيميا بسعة (٦) م وعمل استمرارية للشارع (١٠) م بالفناء النهاية المغلقة من القطعة رقم (٧٠٦) حوض (١١) من أراضي مسعر واستحداث شارع (١٢) م من القطعة رقم (٤) حوض رقم (١٠) فريوان الغربي ليربط بين شارع (١٠) وشارع الأشغال العامة ذي سعه (٢٠) م وحسب المخطط التعديلي. وقررت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية طلال الجديدة الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة طلال وإيداع إعلان المخطط للاعتراض لمدة أسبوعين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين وتدعو أصحاب العلاقة مراجعة سكرتير اللجنة المحلية لمنطقة طلال بلدية طلال الجديدة للاطلاع على المخطط التعديلي المقترح وتقديم اعتراضاتهم ضمن المدة القانونية المحددة مدعومه بالمخططات الرسمية اللازمة.

المهندس زياد بقاعين

رئيس بلدية طلال الجديدة

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية طلال الجديدة

* * * * *

محكمة من الأصل

إعلان

تعلن اللجنة اللوائية المشتركة للتنظيم لمحافظة العاصمة بأنها قررت بقرارها رقم (١٢٢) تاريخ ٢٠٠٦/٢/٢٣ الموافقة على إحداث شارع سعة (١٢م) إمتداداً للشارع المصدق ويشمل مسار الطريق الإفراسي الزراعي بالقطع ذوات الأرقام (١٦١، ١٢٠، ١٦٣، ١١٩، ٦٥) بالحوض رقم (٨) عرقوب أبو قصب من أراضي زبود وسيل حساب. وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يمكن لدوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكتب اللجنة اللوائية في مديرية الشؤون البلدية لمحافظة العاصمة أثناء الدوام الرسمي وتقديم الاعتراضات إن وجدت إلى رئيس اللجنة اللوائية بدعته بالوثائق المطلوبة خلال الفترة القانونية للاعتراض.

الدكتور المهندس مالك المومني

مدير الشؤون البلدية / لمحافظة العاصمة

رئيس لجنة التنظيم اللوائية المشتركة لمحافظة العاصمة

* * * * *

إعلان

يعلن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في لواء فقوع اطلعت على المخطط التنظيمي الهيكلي لمنطقة فقوع وعلى قرار اللجنة المحلية رقم ٣٠/٣ تاريخ ٢٠٠٦/١١/٢٧ واستناداً لأحكام المادة (٣) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ قررت اللجنة اللوائية الموافقة على إضافة التنظيم في الجزء المتبقي من القطعة رقم (٥٨) وشريط من القطعة رقم (٥٩) من حوض رقم (٤٥) أم نواره والحاجب من أراضي فقوع من زراعي إلى تنظيم بأحكام سكن (ج) كما هو موضح بالمخطط المرفق. وإيداع إعلان للاعتراض لمدة أسبوعين اعتباراً من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة في الاعتراض الاطلاع على المخططات وتقديم اعتراضاتهم لدى مكتب سكرتير اللجنة اللوائية حسب الأصول والمدة القانونية.

رضوان العتوم

رئيس بلدية عبدالله بن رواجه

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في لواء فقوع

المواصفات القياسية

إعلانات

صادرة عن مدير عام مؤسسة المواصفات والمقاس

١- وافق مجلس إدارة المؤسسة بجلسته رقم (٢٠٠٦/٦) المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١٣ على اعتماد المواصفات القياسية التالية واعتبارها سارية المفعول بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية.

رقم	اسم المشروع
١-٢٠٠٦/٢-١٧٢٦	١- الخراطيم وتجميعات الخراطيم المطاطية - الأنواع الهيدروليكية القوة نسيجياً - الخصائص، الجزء ٢: تطبيقات المواع ذات الأساس المائي "المواصفة القياسية الدولية ٤٠٧٩-٢-٢٠٠٥"
٢-٢٠٠٦/١٧٣٦	٢- الخراطيم اللدائية وتجميعات الخرطوم - الأنواع القوة نسيجياً للتطبيقات الهيدروليكية - الخصائص "المواصفة القياسية الدولية ٣٩٤٩-٢-٢٠٠١"
٣-٢٠٠٦/٢-١١	٣- عدادات المياه المعدة لقياس المياه الباردة الصالحة للشرب، الجزء ٢: طرق الفحص "توصيات المنظمة الدولية للمetrologia القانونية ٤٩-٢-٢٠٠٤"
٤-٢٠٠٦/١٧٣٥	٤- الأعلاف - طرق أخذ العينات
٥-٢٠٠٦/١٤١٧	٥- التوابل والبهارات - البانسون
٦-٢٠٠٦/١٤١٤	٦- الخضار والفواكه ومنتجاتها - الأعشاب - النعنع المجفف
٧-٢٠٠٦/١٤١٣	٧- الخضار والفواكه ومنتجاتها - الأعشاب - اليرمية المجففة
٨-٢٠٠٦/١٤١٦	٨- الخضار والفواكه ومنتجاتها - الحلبة
٩-٢٠٠٦/١٧٣٢	٩- الورق الصحي - الفوط الصحية النسائية المطورة
١٠-٢٠٠٦/١٧٠٩	١٠- منصات النقل لتداول المواد - جودة تجميع منصات النقل الخشبية المسطحة الجديدة

محذوف من الأصل

رقم	اسم المشروع
٢٠٠٦/١٧٢٩	١١- إصلاح منصات النقل الخشبية المسطحة
٢٠٠٦/١٧٣٣	١٢- منصات النقل المسطحة لتداول المواد عبر القارات - الأبعاد والتفاوتات الرئيسية
٢٠٠٦/١٢٠	١٣- مواد التجميل - كريم الحلاقة
	"لتكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ٢٠٠٣ وتحل محلها"
٢٠٠٦/٧٨٥	١٤- مواد التجميل - رغوة الحلاقة
	"لتكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٩١ وتحل محلها"
٢٠٠٦/١٩٣٤	١٥- مواد التجميل - طرق فحص رغوة وكريم الحلاقة
٢٠٠٦/١٧٤٤	١٦- الورق الصحي - مناديل السفر الورقية

وذلك استنادا للصلاحيات المخولة له بموجب المادة (٨) فقرة (ب) من قانون المواصفات والمقاييس رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠١م ويمكن الحصول عليها من مركز المعلومات في المؤسسة .

المدير العام
الدكتور ياسين مهيب الخياط

إعلان

١- وافق مجلس إدارة المؤسسة بجلسته رقم ٢٠٠٦/٩ المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١٣ على اعتماد المواصفات القياسية التالية كتقواعد فنية إلزامية واعتبارها سارية المفعول بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية.

رقم	اسم المشروع
٢٠٠٦/٤٣٦	١- السكر والنشا ومنتجاتها الخاسترد
	"لتكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٩٩ وتحل محلها"
٢٠٠٦/١-١١	٢- عدادات المياه المعدة لقياس المياه الباردة الصالحة للشرب، الجزء ١ : الاشتراطات الفنية والمترولوجية
	"توصيات المنظمة الدولية للمترولوجيا القانونية ٤٩-٢٠٠٣"
٢٠٠٦/٤١	٣- الخضار والفواكه ومنتجاتها مرفزات البندورة (الطماطم) المصنعة
	"لتكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٩٧ وتحل محلها"
٢٠٠٦/٧٩٢	٤- الزيوت والدهون زبدة الفستق (الفول السوداني)
	"لتكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٩١ وتحل محلها"
٢٠٠٦/٤١١	٥- الحالات الغذائية مشا الطعام
	"لتكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٨٩ وتحل محلها"
٢٠٠٦/٣٦٤	٦- الخضار والفواكه ومنتجاتها الخضار المشكلة المعلبة
	"لتكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٨٤ وتحل محلها"
٢٠٠٦/٦٧٨	٧- الحبوب والمفول - رقائق البيرة
	"لتكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٨٩ وتحل محلها"
٢٠٠٦/٣٦٢	٨- الخضار والفواكه ومنتجاتها الدائمة المعلبة
	"لتكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٨٤ وتحل محلها"
٢٠٠٦/٩٣٠	٩- الدخان والطلاء والتورميشن - روح الترميشن
	"لتكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٩٣ وتحل محلها"

مركز المعلومات

رقم	اسم المشروع
٢٠٠٦/٥٧١	١٠- الدهان والطلاء والورنيش - الدهانات المعدنية (روح النفط الأبيض) المدة للاستعمال في الدهان والدهانات الهيدروكربونية المتعلقة بها "لتكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٨٨ وتحل محلها"
٢٠٠٦/٤٤٣	١١- أغذية الرضع والأطفال - أغذية الرضع وصغار الأطفال المصنعة أساساً من الحبوب "لتكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ٢٠٠١ وتحل محلها"
٢٠٠٦/٨٣٧	١٢- أغذية الرضع والأطفال - تركيبة حليب وأغذية الرضع وصغار الأطفال "لتكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٩٢ وتحل محلها"
٢٠٠٦/٧٤٦	١٣- الحبوب والبقول ومشتقاتها - السميد "لتكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٩٢ وتحل محلها"
٢٠٠٦/١٩	١٤- الحبوب والبقول ومشتقاتها - الخبز "لتكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٨١ وتحل محلها"
٢٠٠٦/١١٤٥	١٥- الحماة - استعمالات الحماة المعالجة والتخلص منها "لتكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٩٦ وتحل محلها"
٢٠٠٦/١١٨٩	١٦- البيئة - الملوثات - الحدود القصوى المسموح بها للملوثات الهوائية المنبعثة من المصادر الثابتة
٢٠٠٦/٨٩٣	١٧- المياه - مياه الصرف الصحي المستصلحة "لتكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ٢٠٠٢ وتحل محلها"
٢٠٠٦/١٣٧	١٨- الأنايبب - أنايبب الفولاذ للحكومة وغير الحكومة المستخدمة للغازات والمياه "لتكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٩٠ وتحل محلها"

وذلك استناداً للصلاحيات المخولة له بموجب المادة (٨) فقرة (ب) من قانون المواصفات والمقاييس رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٠م ويمكن الحصول عليها من مركز المعلومات في المؤسسة.

المدير العام

الدكتور ياسين مهيب الخياط

الإعلانات

إعلان

- يعلن للعموم بأنه تم تسجيل جمعية باسم (مجلس الأعمال العراقي) كجمعية عادية وفقاً لأحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته.

وزير الداخلية

عبد الفايز

* * * * *

إعلانات

صادرة عن وزير التنمية الاجتماعية الدكتور سليمان الطراونة

- يعلن أنه في اليوم العشرين من شهر تشرين ثاني من عام ألفين وستة ميلادية تم تسجيل الجمعية الخيرية لإسكان تطوير حضري الطبية / محافظة العاصمة تحت رقم ١٦٣٧ تاريخ ٢٠٠٦/١١/٢٠ استناداً لأحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته.

* * * * *

- يعلن أنه في اليوم السادس والعشرين من شهر تشرين ثاني من عام ألفين وستة ميلادية تم تسجيل جمعية الصقر للتنمية الاجتماعية / محافظة العاصمة تحت رقم ١٦٣٨ تاريخ ٢٠٠٦/١١/٢٦ استناداً لأحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته.

- يعلن بأنه تم تسجيل حضارة سلمى النموذجية / المزار الجنوبي والمسجلة تحت الرقم (٢١٣٣) في اليوم السابع عشر من شهر تشرين أول لعام ٢٠٠٦ م. وذلك وفقاً لنظام دور الحضارة رقم ٥٢ لسنة ٢٠٠٥ م.

* * * * *

إعلان

- يعلن للعموم ان الجمعية الثقافية لدارسي الطب في الجامعات الأردنية في مدينة اربد / محافظة اربد قد سجلت لدى وزارة الثقافة تحت رقم (١٩٢) بموجب قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته، وذلك في اليوم الحادي والعشرين من شهر تشرين أول لعام ٢٠٠٦ م.

وزير الثقافة

الدكتور عادل الطوبسي

محكمة أربد

إعلان

- يعلن للعموم ان نادي السلط الثقافي لتكنولوجيا المعلومات في مدينة السلط / محافظة البلقاء قد سجلت لدى وزارة الثقافة تحت رقم (١٣٨ ن) بموجب قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته، وذلك في اليوم الرابع عشر من شهر تشرين أول لعام ٢٠٠٦.

وزير الثقافة

الدكتور عادل الطويسي

* * * * *

إعلان

- يعلن ان نادي براكودا / العقبة والمسجل رسمياً لدى المجلس الأعلى للشباب تحت رقم (٥٩٣) تاريخ ٢٠٠٣/٨/١١، قد تم حله بموجب المادة (١/١٩) من نظام الأندية والهيئات الشبابية رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٥ وذلك لعدم تحقيقه للأهداف التي أسس من أجلها.

رئيس المجلس الأعلى للشباب

الدكتور عاطف عضيبات

* * * * *

إعلان

- يعلن أن نادي جامعة العلوم التطبيقية / محافظة العاصمة قد سجل تحت رقم (٦٠١) بموجب الفقرة (ج) من المادة (٥) من نظام ترخيص وتسجيل الأندية والهيئات الشبابية رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٥ في اليوم الثلاثين من شهر تشرين الثاني لعام ٢٠٠٦.

رئيس المجلس الأعلى للشباب

الدكتور عاطف عضيبات

* * * * *

المطالبات

إعلان

- يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم يرجى تسديدها خلال ستين يوماً من نشر هذا الإعلان تلافياً لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات
إيهـاء القضاة

اسم المكلف	الرقم الضريبي	أرصدة الضريبة المستحقة	السنوات	مديرية
	فلس	دينار		
خالد سليمان مرعي الطون	٧٠٢٧٩٣١	٩٩٠٦	٢٠٠٤-٢٠٠٠	معان
ياسر سعيد خليل الشمري	١٥٠٢٦٩٠٤	٣٦٦	٢٠٠٤-١٩٩٥	معان
سامي سلمان محمد طيان	١٥٠٠٦٠٦٩	٨٤٧	٢٠٠٤-١٩٩٧	معان
يوسف عواد علي كريسبان	١٥٠١٨٣٢٦	٢٠٥	٢٠٠٤-١٩٩٨	معان
قاسم محمود حسين كريسبان	١٥٠٠٠٢٠٦	٨٥٤	٢٠٠٤-١٩٩٨	معان
صايل أحمد محمد مسود	١٥٠٣٦٠٦٥	١٦٤	٢٠٠٤-٢٠٠٣	معان

* * * * *

إعلان

- يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم يرجى تسديدها خلال ستين يوماً من نشر هذا الإعلان تلافياً لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات
إيهـاء القضاة

اسماء المكلفين التابعين لمديرية	الرقم الضريبي	أرصدة الضريبة المستحقة	السنوات
(وسط وشرق عمان)		فلس	دينار
مروان ابراهيم سالم النبر	٦٥٠٣١٥	٧٧٧	١٤٠٤-٢٠٠٣
عايد ميخائيل سالم النبر	٦٥٠٣٤٠	٨٩١	١١٠٣-٢٠٠٣
ابراهيم سالم سليمان النبر	٨٤٦٥١١	١٩٨	٥٣٣-٢٠٠٤

محكمة من الأصل

٢٠٠٤	٥٤١	٨٥٠	٩٨٧٧٣٥	جواد عايد ميخائيل النبر
٢٠٠٤	٤٣٧	٦٢٩	٩٠٤٩٥٥٠	عماد عايد ميخائيل النبر
٢٠٠٤-٢٠٠٣	٢١٤٦	٣٣١	٦٥٠٣٢٣	مازن يوسف سالم النبر
٢٠٠٤	٨٣١	٨٨٢	٩٨٧٧٤٣	رمزي عايد ميخائيل النبر
٩٤-٨١	٢٢٥	٨٣٠	٧١١٤١١	ثائر محمد سليم العشي
٢٠٠٣-٨٣	١٤٦٩	١٣٦	٧٥٣٦٤٥	ابراهيم يوسف ابراهيم المعشر
٨٥-٨١	٩٧٥	٩٠٥	٨٧٥٦٠٠	صبيحي سليمان عبد الكريم الاقفاقي
٧٨	٣٢٠	٧٠٠	٨٨٩٢٥٣	ناصر نصري ياسين جابر
٢٠٠٢-٩٩	١٩٢	٥٦٠	١٣٩٣٧٩٠	ربيعة كامل احمد خميس
٢٠٠٣-٩٧	١٦٠٨	٩٩٠	١٣٩٧٥٦٧	عبد السلام محمد عبد الوهاب الخلواني
٢٠٠٢-٩٦	١٩٢	٦٨٠	١٤١٠١٥٦	فارس عماد محمد ابراهيم البخاري
٢٠٠٣	٢٧٢٣	٦٠٠	٢٠٢٢٧٣٧	عمر محمد منحت ابراهيم الشامي
٢٠٠٢-٩٤	٦١٨	٩٠٠	٢٠٢٣١١٣	سناء سميج فوزي النجار
٢٠٠٢	٢٧٥	٠	٢٠٨٤٨٠٥	مروان عبد اللطيف عبد الله خطاب
٢٠٠٢-٩٤	٢٦٣	٣١٠	٧٠٧٩٣٠٣	ماهر فخري احمد بني كتانة
٩٩-٩٦	٣٢٤	٥٠٠	٩٠٠٦٥٢٤	عبد الجواد محمد يونس عبد الجواد الجعبري
٢٠٠٣-٢٠٠١	٢٠٤	٦٠٠	٩٠١٥٥٦٦	ادريس عطا عطيه الطباخي
٢٠٠١	٣٩٠	٥٠٠	٩٠١٥٨٦٨	شفيق عزات شفيق السرايحي
٢٠٠٠-٩٠	٢١٤	١٠٠	٩٠٣٢٩٨٣	بسام علي عواد المخيمر
٩٥-٨٧	١٩٥	٨٠٠	٩٠٤٧٠٤٢	طلال محمود يوسف ابو كويك
٢٠٠٢-٩٢	١٩٣	٦٠٠	٩٠٥٣٢٢٩	احمد ربيع محمود الهواري
٢٠٠٣-٩٠	٢٠٤	٦٠٠	٩٠٥٢١٢٧	عبد الراحم ابراهيم محمد ابراهيم
٢٠٠١-٩٣	١٩٥	٧٠٠	٩١٣٦٤٨٧	وليد حسين يوسف الحاج

إعلان

يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم يرجى تسديدها خلال ستين يوماً من نشر هذا الإعلان تلافاً لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات
إيهاد الخضراء

السنوات	أرصدة الضريبة المستحقة		الرقم الضريبي	اسماء المكلفين التابعين لمديرية (وسط وشرق عمان)
	دينار	فلس		
٨٩-٨٠	٢٤٣	٢٥٥	٥٠٨٨	حسن لافع ابراهيم كراملة
٧٢-٦٩	٣٣١	٧٨٠	١١٨٣٥	لهمي خليل عبد القادر الطباخية
٨٠-٧٥	٣٠٣	٨٢٠	٦٤٢٥٤	عيسى حسين مصطفى
٨١-٧٨	٣٤٠	٩٨٠	١٢٧٨٢٥	سليمان عبد المنعم البكري
٨٥-٧٧	٣١١	٧٨٧	١٤١١٣٥	احمد محمد سليمان مطاحن
٦٨	٣٤٢	٨٠٠	١٤٣٩٢٨	محمد ابراهيم الغوال
٧٩-٧٤	٣٣٨	٥٥٠	١٧٠٣٨٠	محمد نجيب قطام
٧٩-٧٤	٣٣٤	٩٥٠	١٧٣٠٤٥	مروان صبري ابو غريبة
٧٩-٧٣	٣٠٠	٢٠٠	١٧٥٨٥٤	اسحق علي محمود
٧٥-٦٨	٣٤٦	٢٣٢	١٨٠٩٩٨	توفيق سليمان عكوبة
٨٠-٧٤	٣٣٢	٢٠٠	٢٣١٩٣٢	سليمان محمد فارس
٧٨-٦٦	٣٠٥	٤١٥	٢٤٥٣٤٨	خلوي احمد ابو حويلة
٨٢-٧٧	٣٠٦	٤٢٠	٣٩٤٨٧٤	عمر كامل مصطفى برهوم
٢٠٠٥+٢٠٠٣	٩٥٧	٤٠٠	٤٧٠٠٩٠	سليمان عبد الرزاق مصطفى الداود
٨٤-٨٢	٣٢٢	٤٢٥	٥٩٠٤٢٨	عوني محمد سليمان
٧٣	٣١٩	٥٥٠	٦٢٨٤٧	داود جبرائيل
٨٤-٧٤	٣٤٢	٢٨٧	٦٤٦٤٦٥	محمد ارفاعي عبد الرحمن عايد
٨٣-٨٠	٣٠٠	٠	٧٧٢٦٤٠	واشبه هيلفي مهران كشكرين

محكمة العدل

٢٠٠٤-٨٣	٣١٨	٥٨٠	٨٤٩٧٣١	فاطمة عبد الستار المنديروس
٨٠	٣٠٠	٠	٨٦٤٠٩٩	جورجيت بشارة نجيب الخوري
٩٥+٩٤	٣٣٧	٨٧٠	٨٧٢٧٣٣	احمد سعيد اسعد ابو سنينة
٢٠٠٥+٢٠٠٢	٩٠٦	٤٠٠	٨٨٤٧٠٧	عزت شافيق صالح السراجي
٧٥-٦٨	٣٣٣	٠	١٠٥٧٩٥٢	حسني الجوهري
٧٧	٣١٩	٠	١٠٦٦٥٤٤	ميسون عبد الرحمن غريب
٢٠٠٥-٢٠٠٤	١٢٨٨	١٠٠	١٢٥٢٦٩٠	احمد عبد الله احمد ابو شام
٢٠٠٥-٩٥	٣٣٠	٧١٥	١٤٠٠٣٢٠	يسام سعيد حمزة ملص
٩٥-٨١	٣٠٧	٩٠٠	١٤٠٨٥٦٩	سالم محمود سالم المظنة
٢٠٠٣	١٢٠٤	٢٦٠	٢٠٢٢٧٤٥	منال محمد مدحت ابراهيم الشامي
٢٠٠٣-٢٠٠١	٨٧٥	٩٨٠	٩٠٢١٩٢٢	سلويان عبد الله سلمان متعب
٢٠٠٤-٢٠٠١	١٢٨٧	٠	٩٠٤٧٤٢٥	خالد احمد عبد الله الزيتاوي

إعلان

يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم يرجى تسديدها خلال ستين يوما من نشر هذا الإعلان تلافيا لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات
إيهاد القضاة

اسماء المكلفين التابعين لمديرية (جنوب عمان)	الرقم الضريبي	المبلغ المستحق	السنوات
عمر حرب عبدالقادر جاموس	٣٠٨٤١٢	٧٨٤	٢٠٠٤
لوزي يوسف علي القطان	١٦٥٣٥٤٧	٢٢٧	٢٠٠٤
عصام اكرم صبيح السلايمة	٩٩١٨٣٠	٣٤٢	٢٠٠٤
حسين سيف الدين عبدالعزيز الخطيب	٥٦٨٧٩١	٩٠٨	٢٠٠٤
هايل سليم حسن ابوحمدان	٨٥٨١٥٣	٣٤٩	٢٠٠٤
حسن عبدالعزيز احمد عثمان سلامة	٧٥٨٨٠٩	٧٣٤	٢٠٠٤
علي حسن محمد عبدالهادي	١٧٦١٤٩٨	٣٢٨	٢٠٠٤
مهدي مصطفى رشيد قولاغاصي	٨٥٠٢١٧	٢٥٦	٢٠٠٤
نصر الله فندي جابر البريجي	٣٢٢٨٢٢	٢٣٠	٢٠٠٤
هشام فياض درويش المصري	١١٥٧١٦٧	٦٠٦	٢٠٠٤
محمود يوسف ابراهيم سليمان	٧٦٧٦٦٢	٢٤٥	٢٠٠٤
علي سليمان محمد الجدي	١٠٩٠٨٤٤	٥٦٥	٢٠٠٤
حافظ عبدالغني عبدالنبي الننتشة	١٥٠٧١٣٣	١٦٨	٢٠٠٤
محمد صالح سليم عبدالنبي الننتشة	١٥٠٧٠٩٥	٢٢٧	٢٠٠٤
محمد يسار محمدخير عبدة موسى	٩٩١٥٩٧	٣٢٩	٢٠٠٤
احمد حلمي عبدالرزاق شعشعاعة	٨٩٨٩٦١	٧١٦	٢٠٠٤
احمد مبارك بريك الكوز	١٥٧٢٥٢٠	١٥١	٢٠٠٤
اسامة خير حسن الزغل	١٥١١٥٣٠	١٥٩	٢٠٠٤
نبيل سليم نجيب الزمار	١٥٣٠٢٠٨	٣٧٧	٢٠٠٤

محكمة العدل

٢٠٠٤	١٥٥	٧٣٤٩٠٠	صلاح الدين يعقوب محمود النجار
٢٠٠٤	٣٣٦	٦٥١٤٧٨	حسن عودة محمد ابوحسان
٢٠٠٤	١٥٥	٩٧١١١١	عادل محمد ابراهيم سيسوب
٢٠٠٤	٤٠٠	١٥٧٩٦٢٢	محمداصر محمدزكي هريسة
٢٠٠٤	٢٧٦	١١٨٠٦٨١	محمد العبد محمد ابوثريا
٢٠٠٤	١٧٥	٨٧٥٣١٧	زياد قسطة جريس الشنودة
٢٠٠٤	٣٠٤	١٧٩٨٦٦٩	محمد ولي الدين ابراهيم كوشباي
٢٠٠٤	٤٥٠	١٨٨٤٤٨٤	يوسف حامد يوسف العوضي
٢٠٠٤	١٥٦	١٧٠٣٠٥	فايز محمد خليل حداد
٢٠٠٤	٣٠٥	٢٢٢٣٨٠	فالح عبدالمحسن محمد البداوي
٢٠٠٤	١٩٣	١٥٨٤٨٠٤	عبد اللطيف محمد مصطفى ابوحاجب
٢٠٠٤	١٠٥	١٤٢١١٧٩٣	سالم حسن عديرة العواودة
٢٠٠٤	٥٧٠	٧٤٨٧٥٨٤	زياد منعم سعيد حداد
٢٠٠٤	١١٠	١١٥٠٦٠٠	ايلين حنا ميخائيل ضبيط
٢٠٠٤	١٠٥	١٠١٣٤٤٠٩	طرب اسماعيل محمد الكوني
٢٠٠٤	٣٧٣	٣٧٩١٨٢	عبدة خالد قدور الحموي
٢٠٠٤	٦٤١	١٣١٣٩٥٩	خليل محمد موسى الخصاونة
٢٠٠٤	٦٧٦	١٠٩٤٣١٩	طلال محمود حسن غزال
٢٠٠٤	٥٠١	١١٦٩٩٥٥	تحسين حسن راغب مرش

٢٠٠٤	٢٦٠	١١٥٢٦٠٢	سعاد ابراهيم صالح خليفة
٢٠٠٤	١٩٠	١٥١٠٤٠١	رمضان عبدالفتاح محمد حسن صافي
٢٠٠٤	١٤٨	١٥٤٧٠٣٨	اناهض فرة ابيت يعقوب بالوليان
٢٠٠٤	١٠٠	١٢٦٠٢١٩	مصباح تيسير عمر العوا
٢٠٠٤	١١٣	٩٧٢٤٢٨	الياس حبيب الياس زيت
٢٠٠٤	١٢٤٦	١٧١٠٨٥	عبد الحميد محمد شريف سلهب
٢٠٠٤	١٣٨	١١٨٥٧٦٤	طارق صبحي محمود سويسة
٢٠٠٤	١٤٦	١٨٠٩٥٥	خليل عبدالحى خليل عطية
٢٠٠٤	٢٨١	١٢٨١٣٥٦	سحر صبحي خليل شعث
٢٠٠٤	٢٧٦	٢٩٨١١٠	حيدر عبدالفتاح مسعود استيتية
٢٠٠٤	١٦٩٢	١٧٩٨٩٩٥	شعبان زهير علي عميرة
٢٠٠٤	٢٨٨	١١٥٤٣٩٧	سليم عقل سليم عويس

* * * * *

إعلان

يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم يرجى تسديدها خلال ستين يوما من نشر هذا الإعلان تلافيا لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات
إيهاب القاضي

السنوات	ارصدة الضريبة المستحقة		الرقم الضريبي	اسماء المكلفين التابعين لمديرية (غرب عمان)
	دينار	فلس		
٢٠٠٤-١٩٩٦	١٧٠	٨٣٥	٧٢٧٤٦٦	ياسر ممدوح احمد السخن
٢٠٠٣	١٦٦	٣٠٦	٧٠٣٥٦٣٢	بلال محمد عيسى قبالوي
٢٠٠٤-٢٠٠١	٥٦٢	٦٣٠	١٢١١٩٣٥	علي حسن عبدالمحسن المهيترات

محكمة من الأصل

٢٠٠٤	٤٩٣	٥٠٠	١٣٧٣٥٤٤	فهد خليف سليم الزيود
٢٠٠٤-٢٠٠٣	٤٧٢	٨٠٠	٧٨٢٨٥٥١	راغب أحمد راغب أبوليلي
٩٤-٨٩	٣٨٦	٣٧٠	١٠١٣٦٤٥٢	جميل اسماعيل حمودة غطاشة
٢٠٠٣-٢٠٠٢	٣٤١	٨٠١	٣٠٩٩٧٠٩	نجيب فهد نجيب الفانك
٢٠٠٤	٣٣٩	٩٠٠	٦٠٣٥٥٧٤	انطون قسطندي فرح الدلو
٢٠٠٥-٢٠٠٤	٣٣٢	٦٠٠	٢٩٥٢٥٩٩	محمد أحمد يوسف صواي
٢٠٠٤	٣٢٩	٥٥٣	١٤١٤٨٤٤	هيا سعيد صبحي الحاج حسن
١٩٩٠	٣١٩	٥٠٠	١٢٣٩٣٩٢	أمل عبدالرحيم منيب جردانة
٢٠٠٣-٢٠٠١	٢٥٧	٠٨٠	١٥٠٦٨٣٨	محمد عيسى عبدالرحيم القيسي
٢٠٠٤	٢١٨	٣٩٣	٧٩٢٤٥٣٤	نادر مراد حنا مزاد
٢٠٠٣-٢٠٠١	٢١١	٣٠٠	١٦٥٤٤٤٦	صباح صبحي سعود البارودي
٢٠٠٤-٢٠٠٣	٢٠٣	٥٠٠	٣٠٤٠٦٨٢	حسان سعيد فؤاد بركات
٢٠٠٤	١١٧	٨٠٠	٣٠١٠٦٩٤	عوني خليل سليمان النجار
٢٠٠٤	١٠٨	-	٣٠٤٥٣٩٠	موفق عبداللطيف أحمد ابوشام
٢٠٠٤	٢٨١	٣٢٠	٩٠٤٣٥٦٠	رفعت محمد شعبان ابو عبود
٢٠٠٤-١٩٩٢	٣١٧	١٠٠	٦٣٠٠٧٨٢	عمران يحيى قاخون محمد
٢٠٠١	٣٥٠	٤٠٤	٧٧٤٠٨٦٧	رمزي سيمون ابراهيم الشامي
٢٠٠٤	٣٦٨	٥٠٧	٨٨٦٣٨٦	جورج عبده جورج مسعود
٢٠٠٤	٤٦٦	٢٨٥	٨٦١٥٣٧	عالية مصطفى صالح خليفة
٢٠٠٤	١٦٠	-	٢٩٤٧٩٣٥	ستيف يوسف برفيلوس جهشان
٢٠٠٢-٩٧	٥٦٩	٦٩١	٣٨٠٣٢٦٠	نبيل زكي ضيف الله القوقية

٢٠٠٤-٢٠٠٠	١٥٥	٧٥٠	٣١٤١٧٥٦	طارق محمد أحمد عريقات
٢٠٠٥	١٣٩	٧٧٣	٧٩١٩٩٥٦	حسن نايف مفضي النويران
١٩٩٣	١٣٩	٢٤٠	١٥٠٦٨٨٩	حمدالله حسين مصطفى حمدان
٢٠٠٥	١٣٦	١٢٥	٨٤٤١٨٧	زاهي طالب محمود دروزة
٢٠٠٤	١٤٧	-	٧٩٩٣٥١	عبدالحى فهمي موسى عاشور
٢٠٠٤	١٤٥	٩٥٠	٧٤٧٦٤٥٠	حياة علي سالم شاهين
٢٠٠٥-٢٠٠١	١١٠	٧٩٠	٣٠٤٧٣١٨	حامد محمد أحمد عمران
٢٠٠٥	١٨١	-	٦٩٧٤٥٣٨	ريم سعيد صبحي الحاج حسن
١٩٩٥-١٩٩٤	١١٢	٥٦٠	١٣١٥٩٥١	محمد سلامة ابراهيم السعود
٢٠٠٤-٢٠٠١	١٥١	-	٣٠٧٢٢٣١	سهر كامل أحمد البندقجي
٢٠٠٢	١٦٣	٣٠٠	٧٨٣٨٦٢٠	منال سعيد أحمد قرايين

محذوف من الأصل

إعلان

• عملاً بأحكام الفقرة (ب) من المادة (٦) من قانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته. يرجى من السادة المذكورين في الكشف المرفق المبادرة لدفع المبالغ المتحققة عليهم لحساب مؤسسة تنمية أموال الأيتام والمبينة إزاء اسم كل منهم خلال فترة أقصاها (٦٠) ستون يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية وفي حال تخلفهم عن الدفع ستتخذ بحقهم الإجراءات القانونية اللازمة.

مدير عام مؤسسة تنمية أموال الأيتام
الدكتور محمد عديناات

رقم المراجعة	اسم المراجع	الرقم الوطني	المبلغ
٢٢١٨٣٦	ماهر عبد كامل ضيف الله مسالد محمد أحمد النجمي جهاد داود خليل حمادة	٩٧٦١٠٤٩١٠٣ ٩٧٤١٠٤٢٢١١ ٩٧٠٢٠٢٩٢٩٧	٣٠٣١
٥٦٠٥	زياد نصار خلف المحادين حسام نصار خلف المحادين معتز نصار خلف المحادين محمد حسام نصار خلف المحادين	٩٥٠١٠١٢٠٠٧ ٩٤٦١٠٠٤٧٤١ ٩٧٤١٠١٧٨٦٦ ٩٧٣١٠١٧٨٠٢	٥٤١٦,٣٩

٧٨٧١	حتمل عبد الرحمن سلامة النهار سلمي عبد الرحمن سلامة النهار جميل يعقوب عيسى سكس	٩٧٠١٠٠٢٢٠٨ ٩٥٦١٠٠٣٢٩٠ ٩٦١١٠٠٧٠٥٥	٨٥٦
١٧٣٩٧	علي محمد مصطفى عبد الله بديع جبريل محمد الشواهي وليع أحمد حمد صالح	٩٤٣١٠٠٩٤٣٨ ٩٦١١٠٢٢٢٧١ ٩٤١١٠١٠٥٩٥	٣١٤
١٧٦٨٠	محمود عبد الحميد عوض الصرايرة يوسف مفلح عبد الدايم القرامسة صناد محمد شكري أبو لرويش	٩٦٥١٠٢٨٩٤٣ ٩٥٣١١١٤٦٦٥ ٩٦٤١١٢٥٤٥٣	٤٢٦٠
١٨٧٧٧	أكرم كامل حميد الكباريتي ردينة محمد لطفي فريخ ظاهر محمد سالم موسى	٩٥٩١٠١٧٠٦٠ ٩٥٩٢٠١٧٨٥٨ ٩٧٣١٠٥٠٣١٦	٢٢٢٣
٢١٥٦٧	رنا أحمد جلال أحمد جمال كمال مظهر عطا عواملة ناديا عبد المجيد محمد الطبال	٩٨٠٢٠٣٦٣٩٣ ٩٧٦١٠٠٦٧٦٤ ٩٥٩٢٠١٧٤٤١	٧٧٢
٢٨٩٤٤	نائل ارشيد حامد العوض هليل ارشيد حامد العوض	٩٥٨١٠٢٤٥٢٦ ٩٦٠١٠٢٨٤٥٣	٥٣٩
٢٩٠٩٥	أحمد طه محمد المدلحة محمد حامد سالم الصرايرة فراس عيسى محمد العونة سلطان عز الدين عبد العزيز العاشق	٩٧٥١٠١٨٠٢٢ ٩٥٨١٠٢٣٩٥٥ ٩٦٦١٠٣٢٨٥٩ ٩٦٧١٠٣٢٢٧٨	١٤٠٣١
٣٠٦٦٠	يسلم إبراهيم متري المصري تيسير حمد صالح الزويد نزار سعود محمود القناعر	٩٦٤١٠٢٩٨٤٠ ٩٥٨١٠٢٧٦١٢ ٩٦١١٠١٥٤٨٦	٦٠٠

محكمة العدل

٢٠٠٤٥٥	محمود عبد الرحمن مصطفى الخطيب أحمد كمال محمد بكر رياض عبد المجيد سعيد خلف	٩٥٣١٠٠٢٤٥٠ ٩٧٧١٠٤٠٣٤٤ ٩٤٧١٠١٠٥٥٩	١٥٨٦
٣٢٨٦٢	خليف خليل عبد الله الداودية قيس ديوان واجد الدرادشة	٩٦٦١٠٣٩٧٠٠ ٩٧٠١٠٤٣٣٠١	١٦٣٢
٢٢٠٢١٢	رفد، سالم علي دحيور لهوى ماجد علي محاسيس	٩٧١١٠٣٣٥٨٩ ٩٨١٢٠٠٥٧٨٠	٢٨٥٤
١٨٦٣٤	عبد العزيز فارس محمد الرفاعي مأمون محمد حسين بلي ياسين محمود عوض موسى صبايله	٩٦٣١٠٠٤٧٥٤ ٩٧١١٠٠٧٣٨٠ ٩٧٢١٠١٠٥٢٨	١٩٣٠
٢٧١٠١	فداء رشاد محمد رشيد أبو اسنيلة أميمة راضي سعيد الخاروف صفية محمد سالم العبد عبد الرحمن	٩٧٨٢٠٤٣٩٨٩ ٩٤٧٢٠١٥٣٠١ ٩٦١٢٠٣١١٢٧	٣٦٦
٢٧٩٤٧	عبد الرحمن أحمد عبد الرحمن الرماضلة نضال محمد سليم اللوانسة ابراهيم أحمد عبد الحافظ الخليفات عبد الله سعد ملح العريدي	٩٧٥١٠١٩٧٧٠ ٩٧٤١٠٤٩٤٣٠ ٩٧٠١٠٠٦٣١٣ ٩٦٩١٠٠٢١٥٧	٩٧٢
٢٨١٣٢	أحمد علي سلة النعمات علي عوض علي النعمات حامد علي عوض الجرابعة	٩٨٢١٠٤٦٠٤٦ ٩٧٧١٠٤٦٨٤٦ ٩٧٨٠١٤٧٧٨٨	١٤٥٩
٢٩٦٠٩	عبد الحليم أحمد عبد الرحمن الرماضلة حنان فلاح عودة الملح ملتر قاسم خضر رشيدات	٩٦٩١٠٤٧٤٩١ ٩٧٤٢٠٠٣٦٨٧ ٩٦٥٤١٠١٤٦٩١	٢٧٢٥
٣٣٠٨٦	لورن جميل سليمان أبو ليل إبراهيم خليل أحمد المحادين	٩٥٧١٠٠٧٤١٥ ٩٥٩١٠٠٧١٢٤	١٧٢٦
٢٠٠٩٠٧	صاد بركات علي القضاة بركات علي سالم القضاة	٩٧٤١٠١٣٠٢٣ ٩٤٦١٠٠٣٤٤٥	١٢٨٩

إشعار

عملا بأحكام الفقرة (ب) من المادة السادسة من القانون المعدل لقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (١١) لسنة ١٩٧٣ ، يطلب من السادة المقترضين وكفلائهم المذكورة أسماؤهم أدناه المبادرة الى دفع المبالغ المبينة إزاء اسم كل منهم بالإضافة الى مبلغ الفائدة من تاريخ الاقتراض وحتى تاريخ السداد التام الى صندوق التنمية والتشغيل خلال مدة (٦٠) يوما من تاريخ نشر هذا الإشعار في الجريدة الرسمية ، وفي حال التخلف عن الدفع ستتخذ بحقهم الإجراءات القانونية 0

مدير عام صندوق التنمية والتشغيل

علي الظاهر الغزوي

رقم القرض	اسم المقترض	قيمة القرض	اسماء الكفلاء
20676	سوافة عودة الله خلف محمد	1500	ايمان ملح ملضي العوس
20697	عمر محمد عوض القناطمة	8000	ايمان فريج عودة آل خطاب
20810	حمزة عارف عثمان المصري	4900	دلال غصيان محمود المصري
21273	محمد اسماعيل محمد القيسي	4400	موسى ابراهيم رجا عبيدو
21731	عبيد احمد عبد الله الخرايشه	1500	موسى ابراهيم رزق الشيلي
21797	عبيد سمير خليل الدباغ	1500	لناك احمد عبد الهادي عابد احمد ابراهيم خليل الدباغ
21812	محمد عبدالقادر عبد الشاهد الشيشاني	4000	احمد رمزي رضا تلو الشوواني
21975	ابراهيم احمد لمر السكور	9739.18	ليث احمد لمر السكور الشوابكة محمود احمد لمر السكور
22377	فيروز عبد الله فلاح القاسم	1500	سليم عبد الغني محمود تايه
25777	اياد هاني محمود سليمان	10000	محمود سليمان عباس سليمان منا محمد زيدان ابو ليد

محذرا من الاصل

رقم القرض	اسم المقرض	قيمة القرض	اسماء الكفلاء
4640	حماد ابراهيم مصطفى المحارمه	2000	عبدالرزاق عبدالحليم محمد النصور
5957	محمد عبدالله سليمان الحمدين	5000	حمد سليمان ملاح الدعجه
10358	عبدالرحمن عواد يوسف الرثوم	8532.656	خلف عابد خلف الملاح
10448	نؤاد احمد اسعد البلببسي	2500	رزق احمد اسعد البلببسي راسي احمد محمد علي ملك
11274	عبر علي محمد الزعبي	750	علي محمد علي صالح الزعبي حسام علي محمد علي الزعبي
11294	غزوة فوزي محمد أبو رغبة	750	عبدالمعطي محمود عبدالرحيم فطاطسه عبدالرحيم محمود عبدالرحيم فطاطسه
11414	فطاطه عمر البصير الخصيلات	1000	عاطف محمد عطفه المليفي طارق محمد فلاح الداهامشه
13364	ماجد سامي محمد ابو السعود	750	هيثم ابراهيم فوزي الشماغ اسماعيل سليمان عبد الخوالده
13654	عبدالرحيم سلمان محمد الفلاحات	7000	رضوان عبدالرحيم سلمان الفلاحات
13728	كرم مشتاق طاب الجلاي	750	نبيل علي حسين مهيدات
13990	زينب خليل علي الطلاله	750	اكرم فايز علي الطلاله جلال يوسف خوخان الياصجين
14329	عمر احمد محمد القضاة	2760.248	ميسر احمد سليمان القضاة
14576	القيال محمود ابراهيم عتوم	3500	لزهر موسى عبد القادر عبد الرحيم عماد عبد الرؤوف عبد العزيز عرس
14941	مريم محمد سلامة الحيصه	1500	عبد لومان مطر الحيصه حمد عبدالله لومان الحيصه
16770	ابنسلام محمد لاجي ابو حرب	1500	كامل احمد ابراهيم ابو رومي
18377	مريم سعيد محمد شحادة	1500	لعمان سعيد محمد شحادة سعيد علي سعيد البس
18844	ريما محمود محمد عمرو	1500	عطفه محمود محمد عمرو
19071	محمد عوض رشيد العمري	6000	زيدان محمد عبد النبي المعايطه رجالي جميل عباس حرب عوض رشيد عكلة العمري
20145	لبنى عطا عبد الكريم الزويد	750	عبد الكريم عطا عبد الكريم الزويد اسامه سامي عبده الزعبي
20574	لهميه فلاح فلاح الفخار	1500	طارق نمر سحيمان الفخار
20676	سواة عودة الله خلف مجد	1500	مفلح ماضي محسن العويس

مطالبات

صادرة عن دائرة الجمارك الأردنية

• يتحقق بدمية السادة مؤسسة هاني جميل الطويط /هاني جميل محمد محمود الطويط مبلغ (٢٠٠١,٢٠٠) سبعة آلاف و واحد وخمسين ديناراً و (٢٠٠) فلساً رسم موحد وضريبة خاصة نتيجة للتدقيق اللاحق بموجب الاستيضاح رقم (٢٠٠٥/١٨٨) فعلى السادة المذكورين المبادرة الى تسديد المبلغ المتحقق بدمتهم خلال مدة شهرين من تاريخ نشر هذه المطالبة في الجريدة الرسمية وخلاف ذلك سوف يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة بحقهم وفقاً لقانون تحصيل الأموال الأميرية.

* * * * *

• يتحقق بدمية السادة المؤسسة رضا طرخان /رضا حسين شحادة طرخان مبلغ (١٩٨٧/٨٩٦) ألف وتسعمائة وسبعة وثمانين ديناراً و (٨٩٦) فلساً رسم موحد وضريبة مبيعات نتيجة للتدقيق اللاحق بموجب الاستيضاح رقم (٢٠٠٤/٣١١) فعلى المذكورين المبادرة الى تسديد المبلغ المطلوب منهم خلال مدة شهرين من تاريخ نشر هذه المطالبة في الجريدة الرسمية وخلاف ذلك سوف يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة بحقهم وفقاً لقانون تحصيل الأموال الأميرية.

* * * * *

• يتحقق بدمية السادة شركة ماجد أبو العريس /شركة ماجد ومحمد ونضال العريس التي تحمل الرقم الضريبي ٠٠٤٧٣٠٥١٨ مبلغ (١٤٤١,٩٧٠) ألف وأربعمائة وواحد وأربعين ديناراً و (٩٧٠) فلساً رسم موحد وضريبة مبيعات نتيجة للتدقيق اللاحق بموجب الاستيضاح رقم (٢٠٠٤/٣١١) فعلى المذكورين المبادرة الى تسديد المبلغ المطلوب منهم خلال مدة شهرين من تاريخ نشر هذه المطالبة في الجريدة الرسمية وخلاف ذلك سوف يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة بحقهم وفقاً لقانون تحصيل الأموال الأميرية.

* * * * *

• يتحقق بدمية السادة مؤسسة احمد سعود للاستيراد والتصدير /احمد سعود محمد الفهد مبلغ (٢٤٦١,٦٢٠) ثلاثة آلاف وأربعمائة وواحد وستين ديناراً و (٦٢٠) فلساً رسم موحد وضريبة مبيعات نتيجة للتدقيق اللاحق بموجب الاستيضاح رقم (٢٠٠٤/٣١١) فعلى المذكورين المبادرة الى تسديد المبلغ المطلوب منهم خلال مدة شهرين من تاريخ نشر هذه المطالبة في الجريدة الرسمية وخلاف ذلك سوف يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة بحقهم وفقاً لقانون تحصيل الأموال الأميرية.

* * * * *

محكمة أمين العدل

• يتحقق بدمه السيد عصام حمزة محمد عطا شريف مبلغ (٢٤٥٠) ألفين وأربعمائة وخمسين دينارا رسم استيراد نتيجة للتدقيق اللاحق بموجب الاستيضاح رقم (٢٠٠٣/٤٥١) فعلى المذكور المبادرة إلى تسديد المبلغ المطلوب منهم خلال مدة شهرين من تاريخ نشر هذه المطالبة في الجريدة الرسمية وخلاف ذلك سوف يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة بحقهم وفقا لقانون تحصيل الأموال الأميرية.

* * * * *

• يتحقق بدمه السيد يوسف عوض عليان مخادمة مبلغ (١٤٠٧,٤١٥) ألف وأربعمائة وسبعة دنانير و (٤١٥) فلسا رسم موحد وضريبة مبيعات نتيجة للتدقيق اللاحق بموجب اللوائح ٢٠٠٣/٤٢١ و ٢٠٠٣/٤٢٦ فعلى المذكور المبادرة إلى تسديد المبلغ المطلوب منهم خلال مدة شهرين من تاريخ نشر هذه المطالبة في الجريدة الرسمية وخلاف ذلك سوف يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة بحقهم وفقا لقانون تحصيل الأموال الأميرية.

* * * * *

• يتحقق بدمه السادة مؤسسة آدم للاستيراد والتصدير صاحبها عماد محمد عارف الهندي مبلغ (٢٣٠٨,٦١٥) ألفين وثلاثمائة وثمانين دنانير و (٦١٥) فلسا رسم موحد وضريبة مبيعات نتيجة للتدقيق اللاحق بموجب اللوائح ٢٠٠٤/٣٨ و ٢٠٠٤/٣٩ فعلى المذكور المبادرة إلى تسديد المبلغ المطلوب منهم خلال مدة شهرين من تاريخ نشر هذه المطالبة في الجريدة الرسمية وخلاف ذلك سوف يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة بحقهم وفقا لقانون تحصيل الأموال الأميرية.

* * * * *

• يتحقق بدمه السيد كمال سليمان موسى زيد الكيلاني مبلغ (٢٣٢٨,٣٦٥) ألفين وثلاثمائة وثمانية وعشرين دينارا و (٣٦٥) فلسا رسم موحد وضريبة مبيعات نتيجة للتدقيق اللاحق بموجب الاستيضاح رقم (١٩٩٧/٢٦٢) و (٢٠٠٢/١) فعلى المذكور المبادرة إلى تسديد المبلغ المطلوب منهم خلال مدة شهرين من تاريخ نشر هذه المطالبة في الجريدة الرسمية وخلاف ذلك سوف يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة بحقهم وفقا لقانون تحصيل الأموال الأميرية.

* * * * *

• يتحقق على:

مبارك مبروك محمد الحربي / سعودي الجنسية.

مبلغ (٢٧٢ ر ١٣١١) ألف وثلاثمائة واحد عشر دينارا ومائتين وثلاثة وسبعين فلسا سندا لقرار التفرير. فعلى المذكور المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوما من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافيا لتحصيله بالطرق القانونية.

• يتحقق على:

(١) محمد هواش دهش الرويلي / مرج الحمام

(٢) محمد عبد الرحمن هواش المطلق.

مبلغ (٤٣٠,٥) أربعمائة وثلاثين دينارا وخمسمائة فلس سندا لقرار تفرير.

فعلى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوما من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافيا لتحصيله بالطرق القانونية.

* * * * *

• يتحقق على:

(١) علي بغيث عوض الركيبات / أردني.

(٢) خالد عطا الله سليمان العمراني / سعودي.

مبلغ (١٠٠٠) ألف دينار الأمير سندا لقرار تفرير.

فعلى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوما من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافيا لتحصيله بالطرق القانونية.

* * * * *

• يتحقق على:

(١) راكان سليم سالم بني عطية / أردني.

(٢) محمد يحيى خلف الخوالدة / أردني.

مبلغ (٥٠٠) خمسمائة دينار سندا لقرار تفرير.

فعلى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوما من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافيا لتحصيله بالطرق القانونية.

* * * * *

مكتبة

إعلان

للمدينين والكفلاء صادر عن لجنة تصفية بنك البتراء

• عملاً بالصلاحيات الممنوحة للجنة تصفية بنك البتراء بموجب قرار معالي محافظ البنك المركزي الأردني بصفته ممثلاً للمصفي - البنك المركزي الأردني رقم ٩٠/٢٥٤ تاريخ ١٩٩٠/٧/١٩ واستناداً إلى المادة رقم ٢٠ من قرار لجنة الأمن الاقتصادي رقم ٩٠/٤ تاريخ ١٩٩٠/٧/١٥ والمعدل بموجب قرار لجنة الأمن الاقتصادي رقم ٩٠/٧٠ تاريخ ١٩٩٠/٩/٢٠ فعلى جميع المدينين المترتبة بدمتهم أية التزامات لصالح بنك البتراء والمبينة أسماؤهم أدناه وكفلائهم مراجعة بنك البتراء - تحت التصفية دائرة الاعتراضات والتسويات خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان في موقعه الكائن في جبل عمان الدوار الثاني - شارع أبو تمام - دخلة أزهار الأردن - لتسديد هذه الالتزامات وبخلاف ذلك فإن أي مدين أو كفيل لا يراجع البنك خلال مهلة الثلاثين يوماً المحددة بقرار لجنة الأمن الاقتصادي المشار إليه أعلاه، فإنه يفقد حقه نهائياً في الاعتراض ويعتبر الدين المطلوب منه ديناً صحيحاً ويعتبر بمثابة قرار قضائي قطعي غير قابل للطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن، وذلك عملاً بأحكام الفقرة ج من المادة ١٢ من قرار لجنة الأمن الاقتصادي رقم ٩٠/٤ المشار إليه أعلاه.

أولاً: مدينو بنك البتراء - فرع البتراء كما هو الوضع بتاريخ ٢٠٠٦/٩/٣٠

رصيد الدين

فلس دينار

١٧٥٢٧,٥٠٢ دينار أردني

اسم العميل

شركة مخلص مسلم السالم وأولاده/

المؤسسة الأردنية للمنتوجات الباكستانية والعالمية

لجنة تصفية بنك البتراء

المحاكم

مذكرة تبليغ مشتكى عليه
صادرة عن محكمة صلح جزاء الطفيلة
رقم الدعوى (٢٠٠٦/٣١٠٧)

إسم المشتكى عليه: أشرف رزق محمد الجناحي

العنوان: مجهول مكان الإقامة.

التهمة: مخالفة صحة

يقتضي حضورك يوم الأحد الموافق: ٢٠٠٦/١٢/٢٤ الساعة التاسعة صباحاً للنظر في الدعوى رقم أعلاه والتي أقامها عليك الحق العام. فإذا لم تحضر في الموعد المحدد تنفذ بحقتك الأحكام المنصوص عليها في قانون محاكم الصلح وقانون أصول المحاكمات الجزائية.

* * * *

مذكرة تبليغ مشتكى عليه
صادرة عن محكمة صلح جزاء الطفيلة
رقم الدعوى (٢٠٠٦/٣٢٦١)

إسم المشتكى عليه: تيسير عوده علي الزعبي

العنوان: مجهول مكان الإقامة.

التهمة: مخالفة صحة

يقتضي حضورك يوم الأحد الموافق: ٢٠٠٦/١٢/٢٤ الساعة التاسعة صباحاً للنظر في الدعوى رقم أعلاه والتي أقامها عليك الحق العام. فإذا لم تحضر في الموعد المحدد تنفذ بحقتك الأحكام المنصوص عليها في قانون محاكم الصلح وقانون أصول المحاكمات الجزائية.

* * * *

مذكرة تبليغ مشتكى عليه
صادرة عن محكمة صلح جزاء الطفيلة
رقم الدعوى (٢٠٠٦/٢٨٩٣)

إسم المشتكى عليه: سعود جخيدم جدوع الطويوي

العنوان: مجهول مكان الإقامة.

التهمة: م. بلدية

يقتضي حضورك يوم الأحد الموافق: ٢٠٠٦/١٢/٢٤ الساعة التاسعة صباحاً للنظر في الدعوى رقم أعلاه والتي أقامها عليك الحق العام. فإذا لم تحضر في الموعد المحدد تنفذ بحقتك الأحكام المنصوص عليها في قانون محاكم الصلح وقانون أصول المحاكمات الجزائية.

مذكرة تبليغ المشتكى عليه

مذكرة تبليغ مشتكى عليه
صادرة عن محكمة صلح جزاء الطفيلة
رقم الدعوى (٢٠٠٦/٢٢٢٠)

إسم المشتكى عليه: علي احمد حمد المحاسنة
النون: مجهول مكان الاقامة.
التهمة: شيك.

يقتضي حضورك يوم الأحد الموافق: ٢٠٠٦/١٢/٢٤ الساعة التاسعة صباحا للنظر في الدعوى رقم أعلاه والتي أقامها عليك الحق العام، وعودة يونس مبارك الهوامله فإذا لم تحضر في الموعد المحدد تنفذ بحقت الأحكام المنصوص عليها في قانون محاكم الصلح وقانون اصول المحاكمات الجزائية.

* * * * *

مذكرة تبليغ مشتكى عليه
صادرة عن محكمة بداية جزاء الطفيلة
رقم الدعوى (٢٠٠٦/٣٢٧٨)

إسم المشتكى عليه وعنوانه: داوود إسماعيل خليل الزيدانين / مجهول مكان الاقامة.
التهمة: شيك.

يقتضي حضورك يوم الأحد الموافق: ٢٠٠٦/١٢/٢٤ الساعة التاسعة صباحا للنظر في الدعوى رقم أعلاه والتي أقامها عليك الحق العام وجميل محمد علي عيال سلمان. فإذا لم تحضر في الموعد المحدد تنفذ بحقت الأحكام المنصوص عليها في قانون محاكم الصلح وقانون اصول المحاكمات الجزائية.

* * * * *

مذكرة تبليغ مشتكى عليه
صادرة عن محكمة صلح جزاء الطفيلة
رقم الدعوى (٢٠٠٦/٣٥٦٤)

إسم المشتكى عليه وعنوانه: غازي محمد عبد القادر الزيدانين / مجهول مكان الاقامة.
التهمة: شيك.

يقتضي حضورك يوم الأحد الموافق: ٢٠٠٦/١٢/٢٤ الساعة التاسعة صباحا للنظر في الدعوى رقم أعلاه والتي أقامها عليك الحق العام، ويوسف علي الشباطات فإذا لم تحضر في الموعد المحدد تنفذ بحقت الأحكام المنصوص عليها في قانون محاكم الصلح وقانون اصول المحاكمات الجزائية.

مذكرة تبليغ مشتكى عليه
صادرة عن محكمة صلح جزاء الطفيلة
رقم الدعوى (٢٠٠٦/٣٢٧٦)

إسم المشتكى عليه وعنوانه: داود اسماعيل خليل الزيدانين / مجهول مكان الاقامة.
التهمة: شيك.

يقتضي حضورك يوم الأحد الموافق: ٢٠٠٦/١٢/٢٤ الساعة التاسعة صباحا للنظر في الدعوى رقم أعلاه والتي أقامها عليك الحق العام، وجميل محمد علي عيال سلمان فإذا لم تحضر في الموعد المحدد تنفذ بحقت الأحكام المنصوص عليها في قانون محاكم الصلح وقانون اصول المحاكمات الجزائية.

* * * * *

مذكرة تبليغ مشتكى عليه
صادرة عن محكمة صلح جزاء الطفيلة
رقم الدعوى (٢٠٠٦/٣٣٧٨)

إسم المشتكى عليه وعنوانه: احمد قاسم سالم الجرره / مجهول مكان الاقامة.
التهمة: م. حراج.

يقتضي حضورك يوم الأحد الموافق: ٢٠٠٦/١٢/٢٤ الساعة التاسعة صباحا للنظر في الدعوى رقم أعلاه والتي أقامها عليك الحق العام فإذا لم تحضر في الموعد المحدد تنفذ بحقت الأحكام المنصوص عليها في قانون محاكم الصلح وقانون اصول المحاكمات الجزائية.

* * * * *

مذكرة تبليغ مشتكى عليه
صادرة عن محكمة صلح جزاء الطفيلة
رقم الدعوى (٢٠٠٦/٣٣٦٢)

إسم المشتكى عليه وعنوانه: تيسير عوده علي الزعبي / مجهول مكان الاقامة.
التهمة: م. عمل.

يقتضي حضورك يوم الأحد الموافق: ٢٠٠٦/١٢/٢٤ الساعة التاسعة صباحا للنظر في الدعوى رقم أعلاه والتي أقامها عليك الحق العام فإذا لم تحضر في الموعد المحدد تنفذ بحقت الأحكام المنصوص عليها في قانون محاكم الصلح وقانون اصول المحاكمات الجزائية.

مذكرة تبليغ المشتكى عليه

مذكرة تبليغ مشتكى عليه

صادرة عن محكمة صلح جزاء الطفيلة

رقم الدعوى (٢٠٠٦/٣٢٦٣)

إسم المشتكى عليه وعنوانه: أحمد قاسم سالم الجرره / مجهول مكان الإقامة.
التهمة: مخالفة حراج.

يقتضي حضورك يوم الأحد الموافق: ٢٠٠٦/١٢/٢٤ الساعة التاسعة صباحا للنظر في الدعوى رقم أعلاه والتي أقامها عليك الحق العام فإذا لم تحضر في الموعد المحدد تنفذ بحقت الأحكام المنصوص عليها في قانون محاكم الصلح وقانون أصول المحاكمات الجزائية.

* * * * *

مذكرة تبليغ مشتكى عليه

صادرة عن محكمة صلح جزاء الطفيلة

رقم الدعوى (٢٠٠٦/٣٦٦١)

إسم المشتكى عليه وعنوانه: رالد حسني حسين السمس / مجهول مكان الإقامة.
التهمة: مخالفة بلدية.

يقتضي حضورك يوم الأحد الموافق: ٢٠٠٦/١٢/٢٤ الساعة التاسعة صباحا للنظر في الدعوى رقم أعلاه والتي أقامها عليك الحق العام فإذا لم تحضر في الموعد المحدد تنفذ بحقت الأحكام المنصوص عليها في قانون محاكم الصلح وقانون أصول المحاكمات الجزائية.

* * * * *

مذكرة تبليغ مشتكى عليه

صادرة عن محكمة صلح جزاء الطفيلة

رقم الدعوى (٢٠٠٦/٢٣٢٢)

إسم المشتكى عليه وعنوانه: حسن صديق علي مرسي / مجهول مكان الإقامة.
التهمة: شيك.

يقتضي حضورك يوم الأحد الموافق: ٢٠٠٦/١٢/٢٤ الساعة التاسعة صباحا للنظر في الدعوى رقم أعلاه والتي أقامها عليك الحق العام، وعولي الرواشده فإذا لم تحضر في الموعد المحدد تنفذ بحقت الأحكام المنصوص عليها في قانون محاكم الصلح وقانون أصول المحاكمات الجزائية.

مذكرة تبليغ متهم

صادرة عن محكمة المزار الجنوبي

رقم الدعوى (٢٠٠٦/٩١١)

الاسم والشهرة ومكان الإقامة: رمضان محمد سلمان الخرشة / مجهول مكان الإقامة
تعيين يوم الأحد الواقع ٢٠٠٦/١٢/٢٤ الساعة التاسعة موعدا لرؤية دعوى جزائية التي أقامها عليك فايز عبدالوهاب الطراولة فيقتضي حضورك في الوقت المعين إلى المحكمة وأن لم تحضر تجري عليك الأحكام المخصصة من قانون أصول المحاكمات الجزائية.

* * * * *

مذكرة تبليغ متهم

صادرة عن محكمة المزار الجنوبي

رقم الدعوى (٢٠٠٦/٤٠٧)

الاسم والشهرة ومكان الإقامة: سعود عطالله الجازي / مجهول مكان الإقامة
تعيين يوم الأحد الواقع ٢٠٠٦/١٢/٢٤ الساعة التاسعة موعدا لرؤية دعوى جزائية التي أقامها عليك عبدالوهاب محمد الكفاوين فيقتضي حضورك في الوقت المعين إلى المحكمة وأن لم تحضر تجري عليك الأحكام المخصصة من قانون أصول المحاكمات الجزائية.

* * * * *

محكمة المزار الجنوبي

عبد الله بن عبد الله